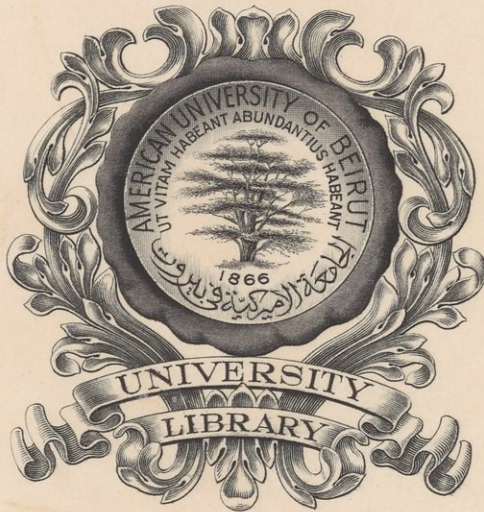


120-147
147-148/100/111-117

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



مكتبة الجامعة
1866

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه

محمد يحيى البرناج

الجزء الأول

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥

جميع حقوق الطبع محفوظة لمحققيه

مطبعة السعادة بمصر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ على ما منحه من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التَّبْيَانِ ،
والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة
البُهْتَانِ ، محمدِ المنتخب من خلاصة معدّ ولُبابِ عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قَصَبَاتِ السُّبْقِ فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القِصَّةِ والشَّانِ ، بسِنان
اللِّسانِ ولسان السِّنَانِ ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مُهَذَّبُ المقاصد
واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحلُّ منها محلَّ الشجاعة من الأسد ،
تجد نَشْرَ التحقيق من أدراج عباراته يَعْبِقُ ، وبَدْرَ التدقيق من أبراج إشاراته يُشْرِقُ ،
خلا من الإفراط المُمِلِ ، وعلا عن التفريط الخُلِ ، وكان بين ذلك قَوَامًا ، وقد لقبته
بـ « منهج المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك « ولم آلُ جَهْدًا فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه
وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به مَنْ تَلَقَّاهُ بقلب
سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنِيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال
الدين ، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نَسَبًا ، الشافعى مذهبًا ، الجياني مَنَشَأً ، الأندلسى
إقليمًا ، الدمشقى دارًا ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خَلَتْ من شعبان عام اثنين وسبعين
وستائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء
الجميل ، اللائق بجلال عظمتة ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد
والحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائماً كذلك نحمد
بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » المالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يُسم به سواء ، قال تعالى : « هل تعلم له سميّاً » أى : هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسمُ الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه « الحى القيوم » قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لمَقُولِهِ منزلة ما حَصَلَ : إما اكتفاء بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومَقُولِهِ ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرأ على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبى) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه مُخْبِر عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » منوية ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدَر ، قلبت تاؤه طاءً لجاورة الصاد ، ولامه ألفاً لانفتاح ما قبلها ؛

ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل^١ : قلبت الهاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَّاق » الأصل « أَرَّاق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائى : أصله « أول » كَجَمَلٍ ، من آل يؤول ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّرَوه على « أَهَيْلٍ » وهو يشهد للأول ، وعلى « أَوَيْلٍ » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمَر ؛ فمنعه الكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلَيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَاكَ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ أبياتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بـفى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلّ مهماته (بها) أى : فيها (نحوية) أى : محوِّزة .

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس للمستنبطة من استقراء كلام العرب الموصَّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : الْمَنْحُو ، كالمخلوق بمعنى المخلوق . وَخَصَّتْهُ غَلْبَةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنْحُوًّا ، أى : مقصودا ، كاختصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوهاً ، أى : مفهومًا . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوث نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقِسْم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : « انْخُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (باللفظ مُوجَز) (الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَازة اللفظ ، أى : اختصاره) (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهري : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ - وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِيفٌ إِبْعَادِى وَمُنْجِزٌ مَّوْعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضاً (بغير سُخْط) يَشُوْبُهُ (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزَّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ، ودفن من الغد على شَفِيرِ الْخَنْدَق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز في « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجر نعتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلاً) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافر) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو : « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة » .

خاتمة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لى ولوالدى » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللّهُ يَقْضِي بِالرَّضَى وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصلُ « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقاً كزيد ، أو تقديرًا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع ؛ فخرج باللفظ غيره من الدوالِّ مما ينطلق عليه في اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافي ، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنائم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى الخلق .

الثاني : يجوز في قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلاً ، وهو الظاهر ؛ فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته » فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءني الذي قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثمَّ جعل الشارح قوله « كاستقم » تنميماً للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال « وما يتألف منه » ولم يقل « وما يتركب » لأن التأليف - كما قيل - أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهى وقوع الألفة بين الجزئين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أى : الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدته إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته ، لأنَّ المقسِّمَ — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ إحصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للاسناد أولاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألُّف الكلام من الكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة » لا مطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نقضٌ بالنداء ؛ فإنه من الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرَفًا .

واعلم أن الكلمَ اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق العشرة ، وقيل : إفرادي ، أي : يقال على الكثير والقليل كاء وتراب ، وعلى الثاني فقليل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيتُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه يصعدُ الكلمُ الطيبُ » « يُحرِّفونَ الكلمَ عن مواضعه » وقد

أنَّه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذَكَرَه الناظم فقال : (واحد كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لَبَنٌ وَلَبَنَةٌ ، ومن المخلوقات : نَبَقٌ وَنَبَقَةٌ ، فاسم الجنس الجمعى هو : الذى يفرق بينه وبين واحدہ بالتاء غالبا ، بأن يكون واحدہ بالتاء غالبا ، والاحتراز : « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كَمٌّ وَكَمَّاءُ ، وقد يفرق بينه وبين واحدہ بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى .

وحدُّ الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الإصطلاح مجازا على أحد جُزْءِ العَلَمِ المركب ، نحو « امرئ القيس » فمجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمَةٌ على وزن نَبَقَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبَقٍ ، وكَلِمَةٌ على وزن سِدْرَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَسِدْرٍ ، وكَلِمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ ، وتجمع على كَلِمٍ كَتَمَرٍ ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فَعِلٍ ككَبِدٍ وَكَتِفٍ ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لُغَةً رَابِعَةً ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فَيَخِذْ ، أو فعلا نحو شَهِدَ .

(والقول) وهو - على الصحيح - لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلام والكلمة والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكلُّ كلامٍ أو كلمٍ أو كلمة قولٌ ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلا انطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلا انطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلا انطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو « زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد » .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول - على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقاً ؛ فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يُقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودي : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع ؛ لأنه نوّعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ - وهو لفظ كلمة - يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

٣ -

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبِيئَهُ القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتمالها عليها ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة .

﴿ تنبيه ﴾ قد في قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي ، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لا قليل في نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجرّ بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو في الأصل : مصدر نَوَّنْتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر

لفظاً لا خطأ لغير تأكيد ؛ فقيد « لا خطأ » فصلٌ مخرج للنون في نحو « ضيفن » اسم للطفيلي ، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة - أى :

التي آخرها حرف مدّ - عوضاً عن مدة الإطلاق ، في لغة تميم وقيس ، كقوله :
٤ - أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنُ وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - لَقَدْ أَصَابَنُ
الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ - أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنُ
الأصل : قدى ، ويسمى « تنوين التثنية » على حذف مضاف ، أى : قطع التثنية ؛
لأن التثنية مدّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي المتقدمة -
وهى التي رويها ساكن غير مد - كقوله :

٦ - أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأَنِّي خَمِرُنُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنُ
الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنُ
الأصل المخترق . وقوله :

٨ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » في الوصل والوقف ،
وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفي الفعل والحرف ، وفي الخط
والوقف ، وحذفهما في الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛
لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ،
وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير
توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكن : كرجل

وقاضٍ ، سمي بذلك لأنه لحق الأسم ليبدل على شدة تمكّنه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليبدل على التنكير ، تقول : سيبويه — بغير تنوين — إذا أردت معنا ، وإيه — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ؛ فإذا أردت غير معين قلت : سيبويه وإيه ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العَوْضِ » بإضافة يمانية ، وبه عبر في المغنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب مالا ينصرف مبسوطاً ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التي تضاف ، « إذ » إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كَانَ كَذَا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صَهْ » و « مَهْ » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، وردّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشئ يقتضى الجر في قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كَلٍ » و « بَعْضٍ » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره النماذج .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافاً للرّبعي ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذرعَاتِ

لقرية ، ولا تنوينٍ تفكيرٍ لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» ، و

يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا — ١٠

«أَلَا يَا اسْجُدُوا» في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن «يا» ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للدعاء والمنادي محذوف تقديره : يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالأية ، وفي الدعاء ، كقوله :

أَلَا يَا أَسْمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَيْلَى — ١١

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالخارث ، و «طَبِئَتِ النَّفْسَ» . ويقال فيها «أَمْ» في لغة طيء ، ومنه «ليس من أمرٍ أمصِيَامٍ في امْسَفَرٍ» وسيأتي الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : «أَلْ فَعَلْتَ» بمعنى هل فعلت ، حكاية قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أي : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : «أَنْتَ قَائِمٌ» ، و «مَتَّ» ، و «إِنَّا نَحْنُ نَزَلْنَا الذِّكْرَ» .

﴿تنبيه﴾ حمل الشارح لفظ «مسند» في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أي إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أي : من علامات اسمية الكلمة أن يُوجَدَ معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» فتسمع : منسبك مع «أَنْ» المحذوفة بمصدر ، والأصل «أَنْ تَسْمَعَ» أي : سَمَاعُكَ ، لحذفت أَنْ ، وحسن حذفها وجودها في «أَنْ تَرَاهُ» ، وقد روى «أَنْ تَسْمَعَ» على الأصل . وأما قولهم : «زَعَمُوا مَطْيَةَ الْكَذِبِ» فعلى إرادة اللفظ ، مثل «مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ» ، و «ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ» فكل من «زَعَمُوا» ومن ، وضرب اسم للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختياراً للضرورة ، وسهلها كونه جاراً ومجروراً ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواصٌ له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأني في غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن النداء مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلماً كان نحو : (فعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطباً نحو : « تَبَارَكْتَ يَا اللَّهُ » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتُ يَا هَند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو : (أَنتِ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمّة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و « قَالَتْ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « رُبَّت » و « تُمَّت » .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدَّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدَّ على من زعم من الكوفيين كالقراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعَم » و « بئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تَبَارَك » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال في شرح

الكافية : وقد انفردتْ - يعني تاء التأنيث - بلحاقها «نعم» و «بئس» كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تبارك» وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : «تباركت يا الله» ، و «تباركت أسماء الله» .

(ويا فاعلي) يعني ياء المخاطبة ، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : «قومي يا هند» ، و «أنت يا هند تقومين» (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : «لنسفعا» وقد اجتمعتا حكاية في قوله : «ليسجنن وليكونا» ، وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

١٢ - أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقوله :

١٣ - أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فساذ (فعل ينجلي) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم «تمرة خير من جراحة» ، وبتا : متعلق بـ ينجلي ، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

﴿تنبيه﴾ قولهم في علامات الاسم والفعل «يعرف بكذا وكذا» هو من باب الحكم بالجميع لا بالجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿تنبيهان﴾ الأول : إنما عدت «هل» من المشترك نظراً إلى ما عرّض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : «فهل أنتم شاكرون» و «هل يستطيع ربك»

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع
 بالابتداء في نحو « هل زيدا أكرمته » كما سيجيء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلاً
 لا مبتدأ في « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في
 حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلةً ، وإن رآته في حيزها حَنَّتْ إليه لسابق الألفة فلم ترضَ حينئذٍ
 إلا بمعاذته .

الثاني : حَقُّ الحرفِ المشتركِ الإهمالُ ، وَحَقُّ المختصِّ بقبيلٍ أن يعمل العمل الخاصَّ
 بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافياتُ - مع عدم الاختصاص - لعارض الحمل
 على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعملها
 التنبيه وأل المعرفة - مع اختصاصهما بالأسماء - ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة - مع
 اختصاصهن بالأفعال - لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ،
 وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت « لن »
 النصب دون الجزم حملاً على « لا » النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جَزَمَ
 بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها
 عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم - أى : بمشابهته - كما سيأتى
 بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنْفَى بها (كَيْشَمُ)
 بفتح الشين مضارع شَمِتَ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة
 الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب
 وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُوِيهِ العامة في النطق بها (وماضِي الأفعال بالتا)
 المذكورة ، أى : تاء فعلت وأنت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مَازَه
 يميزه ، يقال : مِزْتُهُ فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى :
 نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَبَ (فُهِم) من اللفظ ، أى علامة فعل الأمر
 (٢ - الأشمونى ١)

مجموع شيئين : إيهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور مُتَنَفٍ ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي مضارع نحو : « هل تفعَلْنَ » أو فعل تعجب نحو : « أحسننَّ بزيد » فإن أحسنَ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ - فَنَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَّ الثَّعَالِبِ

أى : اندل ، وإما اسم فعل أمر (نحوصه) فإن معناه اسكت (وحَيَّهْلَ) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

﴿ تنبيهات الأول ﴾ : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأَوْهَ بمعنى أتوجع ، وأُفٍّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيّات بمعنى بعدّ ، وشَتَّانَ بمعنى افترق ؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُصَه وَحَيَّهْلَ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفعَلْ فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العدم ؛ لكونها مساوية لل لازم ؛ فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر ، بخلاف الاسم وقبول الفداء ، فإن قبول الفداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال : كل قابل للفداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبني

المعرب والمبني : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعربَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجالَ ، أو حسنَ ، أو غيرَ ، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العَرَبُونَ ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عَرَاب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العَرُوبَةُ المتحبيبة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضَعَ شَيْءَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ،
والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ،
(و) منه ، أى : وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير
متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من
قوله : «ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف» . و بناؤه (لشبه من الحروف مُدْنِي)
أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شيها قويا
يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شيء من خواص الاسم
(كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع
الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين هجاء كما (فى اسمى)
قولك (جئتُنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ،
فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعَنْ .
والأصلُ فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين هجاء ، وما وضع
على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصلُ الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع
على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يَدِ » و « دِمِ »
لأنهما ثلاثيان وضعاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتُنا » موضوعة على حرفين ثانيهما
حرف لين وضعاً أولياً كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص
عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل
لبناء « كَمْ » ، و « مَنْ » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل ، ثم قال : فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، وَمَنْ أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوي) وهو : أن يكون الاسمُ قد تَضَمَّنَ معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حَلَّ محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى في ، والتمييز معنى مِنْ ، بل بمعنى أنه خَلَفَ حرفا في معناه ، أى : أدَّى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم؟ وللشروط نحو : متى تَقُمْ أَقُمْ ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (في هَذَا) أى : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يَضَعُوهُ فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حَقُّه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبية .

(و كنيابة عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثير عما ناب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل — أى : غير لازم — كافتقار المضاف في نحو « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو : هذا يومٌ مباركٌ ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه في « أي » من لزوم الإضافة ، وفي البواقي من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لنزَعَنَّ من كل شيعة أيهم أشد » قرىء بضم « أي » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما في « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ لذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، وردّ برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت معربة ، وإنما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْرِ على سَنَنِ الجوع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة بنى جىء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات معنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهماليّ ، ومثّل له بفواتح الشّور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سالما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسمٌ ، وسمٌ ، وسمًا ، مثلثة ، والعاشرة سَمَا ، وقد جمعتها في قولي :

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَضَرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ
إِسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علمته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء ليمين أفراد معلولها .

(وفعل أمرو) فعل (مضى بنياً) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديرًا كرمى ، وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصللة وخبراً وحالاً وشرطاً ، وبني على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَا » فالسكون فيه عارض أوجبته كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالـ كلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بقاء الماضي مُجْمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقطوع من المضارع ، فأصلُ قَمِ لَتَقْمُ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المغنى : وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، وقد دُلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعر بوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه : في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم في التسهيل : بجواز شبه ماوجب له ، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعرابُ لالتبست . وأشار

بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لا تُعَنَّ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عرياً من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا » (ومن نون إناث كَيَرُغَنَّ) من قولك : « النسوة يرُغَنَّ » أي : يخفن (مَنْ قُتِنَ) فإن لم يعرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المتصل بها ؛ لأنها مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضر بان يا زيدان ، وهل تضر بن يا زيدون ، وهل تضر بن يا هند » ، الأصل تضر بان ، وتضر بون ، وتضر بين ، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتي الكلام على

ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمّة إذا أكد بالنون بنى لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبنَ لعدم تركبه معها ؛ لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن درُستويه ، وابن طلحة ، والتسهيل — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرَضَ فيه من الشبه بالماضي .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعْتَوِرُهُ من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل في المبنى) اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكن) أى : السكون ؛ خلفه وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه ، والحركُ (ذو فتح وذو كسرو) ذو (ضم) فذو الفتح (كائِنْ) وضربَ ورُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أُمسِ) وجَيرِ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) ومُنْذُ (والساكن) نحو : (كَمْ) واضربَ وهلْ ؛ فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخفَّ الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل . وبنى « أين » لشبهه بالحرف في المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و « إن » إن كان شرطاً . وبنى « أُمسِ » عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى « حيث » للافتقار اللازم إلى جملة ، وبنى « كم » للشبه الوضعي ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التي للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأيّن ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو غرضة لأن يبدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كلماضى فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأيّن ، ومجاورة الألف كأيّان ، وكونها حركة الأصل نحو « يا مُضَارَّ » ترخيم مُضَارَّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنِيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حازر غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأَمْسٍ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحملُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يا مُضَارٍ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كُسِرَتْ فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسى عبد ، والإتباع نحو : ذِهْ وَتِهْ - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « الله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يا زَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ وبعْدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة ، وكونها حركة الأصل نحو : « ياتَحَاجُ » ترخيم تحاجج ، مصدر تحاجج ، إذا سعى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُو ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشَوْا القوم » ونظيرتها « قُلْ ادْعُوا » والإتياع : كَمُنْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرفع والنصب أجمعان إعراباً ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل (نحو) : أَقُومُ ، و (لَنْ أَهَابَا) ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أى : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ بِفَتْحٍ ، وَجُرْ بِكَسْرٍ : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعبدّه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُنافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب ؛

إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جليبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَعَبْرُ مَا ذُكِرَ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرع عما ذكر (يَنُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فلرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها : توب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبني : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدو .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حدّه ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق للمثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ يَوَاوِ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُرْ بِيَاءِ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) لك بعدد (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُوْ إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لا ذو الموصولة الطائية ، = فإن الأشهر فيها البناء عند طي (وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نَقْصُهُ ، وَقْصَرُهُ ، وتضعيفه - مثلث الفاء فيهن - والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُصْحَاهُنَّ فتوح فائه منقوصاً ، و (أَبٌ) و (أَخٌ) و (حَمٌّ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهْنٌ) وهى كلمة يُسَكَّنَى بها عن أسماء

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ وهذا الإعراب متعين في الأول منها - وهو ذو - ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها - وهو الفم - في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما - وهي أب ، وأخ ، وحم - لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهي النون ، وفي الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْصَوْهُ بِهَنْ أَيْبِهِ وَلَا تَكُنُوا » ولقلة الإتمام في « هَنْ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَائِيَّهِ) وهما أخ وحم (يَنْذُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ - بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(وَقَصُرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصَيْنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مَنْ على أفعل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة - أى : بالألف مطلقاً - أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة - أى : محذوفة اللامات - معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

١٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفي المثل « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلُ » . وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في هَنْ لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفي أخ التشديد وأخوًا - بإسكان الخاء - فيكون فيه خمس لغات ، وفي

حم حَوا كَقَرَو ، وَحَمَّأ كَقَرَو ، وَحَمَّأ كَخَطَأ ؛ فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيمويه أن « ذو » بمعنى صاحب وَزْنُهَا فَعَلَّ — بالتحريك — ولا ما ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلَّ — بالإسكان — ولا ما واو ؛ فهي من باب قُوَّة ، وأصله ذَوُوْ ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً . و« فوك » وزنه عند الخليل وسيمويه فَعَلَّ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله فَوَهْ لَامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَلَّ ، بضم الفاء . وَأَبُ وَأُخْ وَحَمَّ وَهَنْ : وزنها عند البصريين فَعَلَّ — بالتحريك — ولا ما تها واوات ؛ بدليل تشنيها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحما المرأة يَحْمُونُها ، وهو مردود بقولهم في التثنية : حَمَوَان ، وفي إحدى لغاته : حَمَو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أَب وَأُخْ وَحَمَّ فَعَلَّ بالإسكان ، ورد بسمع قصرها ، وبجمعها على أفعال . وأما « هَنْ » فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَةٌ وَهَنَوَات ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هَنَةٌ يحتمل أن تكون لهاء التانيث ، وفي هَنَوَات لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة في الواحد ، وقد حكى بعضهم في جمعه أهْنَاء ، فيه يستدل على أن وزنه فَعَلَّ بالتحريك .

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيّاً) ، مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَيْمِكَ ذَا اِعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مضاف ، وإضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ؛ فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمّر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُضَفْ ؛ فإنها تكون مَنْقُوصَةً معرفة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أَبُ ، ورأيت أَخًا ، ومررت بِحَمٍّ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للإضافة . وإذا أفرد فوك عَوْضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ - يُضَيِّحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَةٌ

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِغِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » والاحتراز بقوله « لا لاليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّاةً أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرَتْ فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم - من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف - هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقطرب ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معرفة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت « قام أبو زيد » فأصله أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيتُ أبا زيد » فأصله أبو زيد ، فقيّل : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهب حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجرف في الإتيان ، وإذا قلت « مررت بأبي زيد » فأصله بأبو زيد ، فأتبعتم حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على

حَدَّهَ بِهَا ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفرد منه لسابق الألف . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلا لأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنًى فلا يستلزام كل واحد منها آخرَ ؛ فالأب يستلزم ابناً ، والأخ يستلزم أخاً ، وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمَثْنِيَّ) نيابةً عن الضمة . والمثني : اسمٌ ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ فـ « اسم ناب عن اثنين » يشمل المثني الحقيقي كالزَيْدَيْنِ ، وغيره كالقَمَرَيْنِ وَائِثْنَيْنِ ۖ وَائِثْنَتَيْنِ ، وَكِلَا وَكِلْتَا ، والألفاظ الموضوعة لل اثنين كزَوْجٍ وَشَفْعٍ ؛ فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو وَعُمَرِ ، وبالثاني نحو العَمْرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرِ ، وبالثالث كِلا وَكِلْتا وائِثْنان وائِثْنَتان ؛ إذ لم يسمع كِلْ ، ولا كِلْتْ ، ولا اثن ، ولا ائنة ، ولا ثنت ، وأما قوله :

١٨ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً

فإنما أراد « كِلْتَا » فحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخْرَجَاتُ مُدَحَقَّاتٌ بِالمثني في إعرابه ، وليست منه (وَكِلا *) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للاطلاق : أى وارفَعِ بِالْأَلِفِ « كِلا » إِذَا وَصَلَ بِمُضْمَرٍ حَالُ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، حملا على المثني الحقيقي ، و (كِلْتَا كَذَا) أى : كِكِلَا فِي ذَلِكَ . تقول : « جَاءَنِ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا » والمرأتان كِلْتَاهُمَا » فَإِنْ أَضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أَعْرَبَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًا ، وبعضهم يعرب بهما إعراب المثني في هذه الحالة أيضا ، وبعضهم يعرب بها إعراب المتصور مطلقا ، ومنه قوله :

١٩ — نِعَمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيتِي فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كَلَانَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها مثني ، ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبار المعنى فيثني ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

٢٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدِّ الْجُرْمِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفِيهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا » ولم يقل آتَتْ ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أُجْرِيَا في إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة ومُجْرَى المثني تارة ، وخص إعرابهما مُجْرَى المثني بحالة الإضافة إلى المضمَر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمَر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمَر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(ائْتَانِ وَائْتَتَانِ) — بالمثلثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيتين حقيقة ، كما سبق (كَابَتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ) — بالموحدة — اللذين هما مثنيتان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرفعان بالآلف ، ومثل اثنتين ثنَّتَانِ في لغة تميم .

(وَتَخْلُفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (جَمِيعُهَا) أي : المثني وما ألحق به (الْآلِفُ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ) الياء : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والآلف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من الجورور بنى ، أي : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خَلَفَتْ عن الآلف ، والآلف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالآلف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهي لزوم الألف رفعاً (٣ — الأشموني ١)

ونصباً وجرأ ؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل آخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة .

قال الشاعر :

٢١ — فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ » .

الثانى : لو سمي بالمتنى فى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كِعْمَرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشهياً بين لم يجز إعرابه بالحركات .

(إِوَارَفَعَ بِوَاوٍ) نيابةً عن الضمة ، (وَبَيَّأَ اجْرُرُ وَانْصِبِ) نيابةً عن الكسرة والفتحة (سَأَلِمَ جَمَعَ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المتنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة .

وأشار بقوله (وَشَبَّهَ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فلاسم ما كان كعاصر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علما لمؤنث ، كزئنب ، أو لغير عاقل ، كالأحق ، علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمعديكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزئدين أو الزئدين علماً .

والصفة ما كان كمذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءً ، ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير

عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كعَلَامَة ونَسَابَة ، أو كان من باب أفعلٍ فعلاء ، كأحر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فَعْلَان فَعْلَى ، كسَكْرَان ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صَبُورٌ وجَرِيحٌ ، وامرأة صَبُورٌ وجَرِيحٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع .

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَّة » أو من لامه نحو « ثُبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوذه .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (الْحَق) في الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) الحق به أيضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة ، والحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) الحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لعالمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل ما سوى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علم ولا صفة ،

وَأَلْحَقَ بِهِ (عَلَّيُونَا) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ (وَأَرْضُونِ) - بفتح
 الراء - جمع أَرْضٍ - بسكونها - (شَذَّ) قِيَاسًا ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ ، وَمُفْرَدُهُ مَوْنٌ
 بِدَلِيلِ «أَرِيضَةٍ» ، وَغَيْرِ عَاقِلٍ ، وَكَذَلِكَ (السَّنُونَا) - بِكسر السين - جمع سَنَةٍ
 - بفتحها - (وَبَابُهُ) كَذَلِكَ شَذَّ قِيَاسًا ، وَلِمَرَادِ بِيَابِهِ : كُلُّ كَلِمَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ حُذِفَتْ لَامُهَا
 وَوُضِعَتْ مِنْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَمْ تَكْسَرْ ؛ فَهَذَا الْبَابُ اطْرَدَ فِيهِ الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ رَفْعًا ،
 وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ جَرًّا وَنَصْبًا ، نَحْوُ «عِضَةٍ وَعِضِينَ» ، وَ «عِزَّةٍ وَعِزِينَ» ، وَ «إِرَقٍ
 وَإِرِينَ» ، وَ «ثُبَّةٍ وَثُبِينَ» ، وَ «قُلَّةٍ وَقُلِينَ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ
 عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ»
 وَأَصْلُ سَنَةٍ سَنَوٌ أَوْ سَنَهٌ ؛ لَقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وَفِي الْفِعْلِ سَانَيْتُ
 وَسَانَهْتُ ، وَأَصْلُ سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً حِينَ جَاوَزَتْ - مِطْرَفَةً - ثَلَاثَةَ
 أَحْرَفٍ ، وَأَصْلُ عِضَةٍ عِضَوٌ مِنَ الْعِضْوِ وَاحِدِ الْأَعْضَاءِ ، أَيْ : أَنَّ الْكُفَّارَ جَعَلُوا
 الْقُرْآنَ أَعْضَاءً ، أَيْ : مُفْرَقًا ، يُقَالُ : عَضَيْتُهُ وَعِضْوَتُهُ تَعْضِيَةً ، أَيْ : فَرَقْتُهُ تَفْرِيقًا ،
 قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمَعْصِي

أَيْ : بِالْمُفْرَقِ ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَقُوا أَقَاوِيلَهُمْ فِيهِ ، أَوْ عَضَهُ ، مِنْ الْعَضَةِ ، وَهُوَ الْبَهْتَانُ ،
 وَالْعَضَةُ أَيْضًا : السَّخَرُ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقْدِ الْعَاضِ الْمَعْصِي

وَأَصْلُ عِزَّةٍ - وَهِيَ الْفَرَقَةُ مِنَ النَّاسِ - عِزْوٌ ، وَأَصْلُ إِرَّةٍ - وَهِيَ مَوْضِعُ النَّارِ - إِرَى ،
 وَأَصْلُ ثُبَّةٍ - وَهِيَ الْجَمَاعَةُ - ثُبَوٌ ، وَقِيلَ : ثُبَى ، مِنْ ثَبِيتَ ، أَيْ : جَمَعَتْ ، وَالْأَوَّلُ
 أَقْوَى وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ مِنَ اللَّامَاتِ أَكْثَرُهُ وَاوٌ ، وَأَصْلُ قُلَّةٍ - وَهِيَ
 عُودَانٌ يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَّانُ - قُلَوٌ .

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ «تَمْرَةٍ» لِعَدَمِ الْحَذْفِ ، وَشَذَّ «إِضْوَنٌ» جَمْعُ أَضَاةٍ كَقِنَاءَةٍ ،

وهي الغدير ، و « حَرُون » جمع حَرَّة ، و « إِحْرُون » جمع إِحْرَة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و « إَوْزُون » جمع إَوْزَة ، وهي البطة ، ولا في نحو « عِدَّة ، وزِنَة » لأن المحذوف الفاء ، وشذ « رِقُون » في جمع رِقَة ، وهي الفضة ، و « لِدُون » في جمع لِدَة ، وهي التَّربُّ ، و « حِشُون » في جمع حِشَة ، وهي الأرض الموحِشَة ، ولا في نحو « يَد ، ودَم » لعدم التعويض ، وشذ « أَبُون ، وأخُون » ولا في نحو « اسْم ، وأخت » لأن المعوض غير الهاء ؛ إذ هو في الأول الهمزة ، وفي الثاني التاء ، وشذ « بَنُون » في جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا في نحو « شَاة ، وشَفَة » ؛ لأنهما كسرا على شِيَاهِ وشِفَاهِ ، وشذ « ظُبُون » في جمع ظُبَة ، وهي حد السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على ظُبَى ، بالضم ، وأظب ، ومع ذلك جمعوه على ظُيَيْن .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَة - مفتوح الفاء - كسرت فاءه في الجمع ، نحو سِنِين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح ، نحو « مِثِين » وحكى مُثُون وسُنُون وعُزُون - بالضم - وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو « ثُبِين وقُلِين » .

(وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ * ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنْ سَنِينُهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبُنَا مُرْدًا

وفي الحديث « اللهم اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ » في إحدى الروايتين (وَهُوَ) أى : مجيء الجمع مثل حِين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم القراء (يَطْرِدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرّجوا عليه قوله :

٢٧ - رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وقوله :

٢٨ — وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حَدِّه مخالف للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث إن رفع المثني ليس بالواو ، ونصبه ليس بالالف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلباً المناسبة ، وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد — وهي الأسماء الستة — بالحروف ، فلم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف — وهي علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثني ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثني بالمجموع في نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل : اسماً في نحو « اضرباً » ، وحرفاً في نحو « ضرباً أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل : اسماً في نحو « اضربوا » ، وحرفاً في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجُزءاً بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والـكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

الثاني : ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حدّه بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ) في إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ
وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْضِ بَعِينَ *

(وَنُونٌ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنان وِثْنَتَانِ (بِعَكْسِ ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَاةٌ وَتَغِيبُ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلَانُ » .
وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِدَّانُ فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً .

وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و« مررت بينين كرام » ، ودفع توهم الإفراد في نحو « جاءني هذان » و« مررت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خواف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارفاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو شيان : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أي : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا) كَسَرِ إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لغاتهم » ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِصَوَات .

﴿ تنبيهه ﴾ : إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحَمَامَات وسُرَادِقَات ، وما لم يَسَلِّمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بَنَات وَأَخَوَات » ولا يرد عليه نحو « أَبْنِيَات وَقُصَاة » لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولَاتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ » (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) من الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذال معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَاتٍ التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أَيْضًا قَبْلُ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعهُ التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة عِلْمًا ؛ فلا ينوّنهُ ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بَيْتَرْبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرْتُ عَالِي
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كغسلين ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجري مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجري مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشفياً بين تعين الوجه الأول ، قاله في التسهيل .

(وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالًا يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصخراء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقودٍ خلاً وراقودٍ خلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه عنها بالفتحة

نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَل » رَدِفٌ)
 أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَل » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من
 الجر بالكسرة ، نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ »
 ولا فَرْقَ فِي « أَل » بين المعرفةِ كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى
 وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤- وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بَمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
 بناء على أن « أَل » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة
 كقوله :

٣٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

ومثل أَل « أم » فى لغة طيء ، كقوله :

٣٦- أَلَنْ شِئْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَالِقًا تَبَيْتُ بِلَيْلٍ أُمَّا رَمَدٍ أَعْتَادَ أَوْ لَقَا

﴿ تبميهان ﴾ الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية
 أى : مُدَّةٌ كونهِ غيرَ مُضَافٍ ولا تابع لآل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أَل » يكون باقيا على
 منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة - منهم المبرد ، والسيراى ، وابن
 السَّرَّاج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكْتَتِهِ على
 مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بِأَحْمَدِ كَمْ ، وإن بقيت علتان
 فلا ، نحو بِأَحْسَنِكُمْ .

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :
 (وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو
 حرفاً (النوناً * رفعا) الأصل علامة رفع ، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على
 ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النونَ علامةَ الرفع لنحو يفعلا ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسالونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسماً أو حرفاً ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَان ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ؛ وَتَفْعَلِينَ ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذَفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سَمَةً) أى : علامة ، نيابةً عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمَ تَكُونِي اتْرُومِي مَظَامَةً) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » المضمرة بعد لام الجحود .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل .

الثانى : إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ » لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَفْعُونَ » ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْفُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القميين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَاسْمٌ مُعْتَلٌّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينية لازمة (كَالْمُصْطَفَى) وموسى والعصى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة ، كالدَّاعِي (وَالْمَرْءُ تَقَى مَكَارِمًا)

﴿ تنبيه ﴾ إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلاً لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعل آخره بالحذف .

فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص ، نحو
الْمُرْتَقَى ، وبذكر الينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للمقصور ، نحو
الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » في الأول ،
و « مررت بأخيك وغلاميك وَبَنِيكَ » في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو
ظَنِي وَكَرْسِي

(فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قُدْرًا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛
لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) أى : سمي مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه
« حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ » أى : محبوسات على بُعُوثهن ، وسمى بذلك
لأنه محبوس عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقى (مَنقُوصٌ)
سمى بذلك لحذف لامه للتثوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَضْبُهُ
ظَهَرَ) على الياء خلفته ، نحو : « رَأَيْتُ الْمُرْتَقَى » ، و « وَمُرْتَقِيًا » و « أَجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ » « وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفَعُهُ يُنَوَّى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ
يَدْعُو الدَّاعِيَ » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة
أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ) بكسر منوى ، نحو « أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ،
« وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإما لم يظهر الرفع والجر استثقالاً ، لا تعذراً ، لإمكانهما ،
قال جرير :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي

— ٣٧

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائٍ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

(تنبيهه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب

على حالتى الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَخْشَى (أَوْ وَآوُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نحو يَرْمِي (فَمُعْتَلًّا عُرِفَ) أَي : شَرَطَ ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٍ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شَأْنِيَّةٌ ، و « آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِرُ » اسمها ، و « أَلِفٌ » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عُرِفَ » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجمة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « معتلا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالْأَلِفَ أَنْوُ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَخْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب ، وأما قوله :
أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

٤٠ -

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ يَمِّنْ دَارُهُ صَوْلُ
فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أى : الواوئ والياءئ (أَنْوِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثَهُنَّ) وأبقى الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَا زِمًا) نحو « لم يَخْشَ » و « لم يَغْزُ » و « لم يَرْمِ » فالرفع : نصب بالمفعولية لا نو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

٤٢ - وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْدُشَمِيَّةٍ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُؤُفُ بَنِي زِيَادٍ
وقوله :

٤٤ - هَجَوْتُ زَبَانَ نُمٍّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
ف قيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « تر »
فنشأت ألف ، والكسرة في « يَأْتِيكَ » فنشأت ياء ، والضممة في « تَهْجُو » فنشأت
واو ، وأما « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أي : فَلَسْتُ تَنْسَى .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل مؤثرا) فيه التعريف ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر (أوواقع
موقع ما قد ذكرنا) أي : ما يقبل أل ، وذلك كذئ ، بمعنى صاحب ، و « مَنْ » و « مَا »
في الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ في الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛
فهذه لا تقبل « أل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ،
و « مَنْ » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط
والاستفهام ؛ فإن ذلك طارئ على « مَنْ » و « مَا » ؛ إذ لم يوضعَا في الأصل له ، ومن
ذلك أيضا « مَنْ » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما في « مرت بمن معجب لك »
و « بما معجب لك » فإنهما لا يقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما

يقبل آل ، وكذلك « صِه » و « مِه » بالتنوين ، لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفافاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل آل : خبر ، ومؤثراً : حال من المضاف إليه ، وهو « آل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحتراز بمؤثراً عما يدخله « آل » من الأعلام لضرورة أو لَمَحَ وَصَفٍ ، على ما سيأتى بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿ تنبيه ﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُخَدَّثٌ ، ثم جوهر ، ثم جسمٌ ، ثم نامٌ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أى : غير ما يقبل « آل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : المضمرة (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي ، وَ) العلم نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي ، وَ) الحلقى بال نحو (الْغَلَامِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِي) ، وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كَمَا رَجُلٌ ، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله فى شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بآل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق
النظم رتبها في التَّبْوِيب على ماستراه ، فأعرفها المضمَر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم
الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف
من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقاً عند الناظم ، وعند
الأكثر أن المضاف إلى المضمَر في رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ،
ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسياتي
في آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذي (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا
(وَهُوَ) وفروعها (سَمٌّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمَر ، وسماء الكوفيين
كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدًا)

وقد يليها اضطرارا ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِدْيَارُ

وذلك (كَأَلْيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ * وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ) مِنْ

قولك (سَلِمَ مَا مَلَكَ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو

الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير مخاطبة مرفوع ،

والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تتأتى البدأة
بها ، ولا تقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ) باتفاق النحاة ، واختلف

في سبب بنائه ؛ فقول : لمشابهته الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمَر مُضْمَنٌ معنى التكلم

أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن المضمّر لا تتم دلالته على مُسمّاه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجمود ؛ فلا يُتصرّف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف المعاني .

قال الشارح : وأهل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمّرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مررت بك » (لِّلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا) الدالُّ على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَاحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأُغْرِفُ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحَ) فنا في « بِنَا » في موضع جر بالباء ، وفي « فَإِنَّنَا » في موضع نصب بإن ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُم » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يُشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربني ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، وقمن ، (وَ) المخاطب نحو (اعلمَا) واءلهموا ، واءلمن .

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلم بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز - وهو ما له وجودٌ في اللفظ - ومستتر - وهو ما ليس كذلك - وقَدَّم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعَلٍ) يا زَيْدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوَافِقُ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَغْتَبِطُ) ، أو بقاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلا زيدا » ، و « ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكرأ » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَاءًا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : كـ « نَزَالَ » ، و « مَهْ » ، و « أَفٌ » ، و « أَوْهٌ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيد قام أبوه » أو « مَا قَامَ إِلَّا هُوَ » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ إنما خصَّ ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهْ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ * إِيَّائِي) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين - واختاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فَصَحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقَفًا وحذفها وَصَلًا ، والثانية إثباتها وصلًا ووقفًا ، وهي لغة تميم ، والثالثة « هَنَّا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آن » بمدّة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قَلَبَ « أنا » كما قال بعض العرب : « رَاء » في « رَأَى » والخامسة « أن » كَعَنَ ، حكاهما قطرب .

وأما « هو » فذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هي » وأما « هما » و « هم » و « هنَّ » فكذلك عند أبي علي ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنت » فالضمير عند البصريين « أن » ، والتاء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّايَا » هو الضمير ، ولو أحقه - وهي الياء من إياي ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه - حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من

المنفصل ، فلا عُدُولَ عنه إلا حيث لم يَتَأْتِ الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ - وَمَا أَصَابَ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ

وقوله :

٤٧ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

الأصل « إلّا يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدّم الضمير على عامله ، نحو « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصوراً بإلّا أو إنّما ، نحو « أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » ونحو قوله :

٤٨ - أَنَا الذَّاكِرُ الْحَامِي الذَّمَّارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَانِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى « لا يدافع إلّا أنا » ، أو كون العامل محذوفاً أو معنويًا ، نحو « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى .

(وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءُ سَلَنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلَنِيهِ ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخصّ وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو « سَلَنِيهِ » ، و « سَلَنِي إِيَّاهُ » ، و « الدَّهْرُ أَعْطَيْتُكَ كَهْ » ، و « أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ » والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ » ، « أُنْزِلْهُمْ كُمُوهَا » ، « إِنْ يَسْأَلْكُمْ كُمُوهَا » ، « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا » ومن الفصل « إِنْ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسماً ، نحو « الدَّهْرُ أَنَا مُعْطِيكَ كَهْ » ، و « مُعْطِيكَ إِيَّاهُ » والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبُّمِكَ حَقًّا يَقِينًا

وقوله :

٥٠ - وَمَنْعُكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

و (فِي) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (اُخْلَفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى : انتسب ، و (كَذَاكَ) فى هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَاتِّصَالًا * اخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم

في ابن صيَّاد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ »
وقول الشاعر :

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا
وأما الاتصال في باب « خَالَ » فمِشَابَهة خِلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَهُ بِسَأَلْتَنِيهِ وَأَعْطَيْتُكَهُ ،
وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرِّ إِخَالِكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كِتْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سِيوِيهِ وَالْأَكْثَرُ فَإِنَّهُ (اخْتَارَ الْأَنْفِصَالَ) فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ
الضَّمِيرَ فِي الْبَابَيْنِ خَبَرَ فِي الْأَصْلِ ، وَحَقَّ الْخَبَرُ الْانْفِصَالَ ، وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ ، فَمِنْ
الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

٥٣ - لَيْتَنِي كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن الثاني قوله :

٥٤ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مِلَّيْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخَنِ
﴿ تَنْبِيهِ ﴾ وَافِقَ الْفَاعِلِ فِي التَّسْهِيلِ سِيوِيهِ عَلَى اخْتِيَارِ الْانْفِصَالِ فِي بَابِ « خِلْتَنِيهِ »
قَالَ : لِأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ فِي الْأَصْلِ ، وَقَدْ حَجَزَهُ عَنِ الْفِعْلِ مَنْصُوبٌ آخِرٌ ، بِخِلَافِ هَاءِ
« كُنْتَهُ » فَإِنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهُ شَبِيهَ بِهِاءِ « ضَرَبْتَهُ » فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْجُزْهُ
إِلَّا ضَمِيرُ مَرْفُوعٍ ، وَالْمَرْفُوعُ كَجُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ ، وَمَا اخْتَارَهُ الْفَاعِلُ هُنَا هُوَ مَخْتَارُ الرُّمَائِيَّ
وَابْنِ الطَّرَاوَةِ .

(وَقَدِّمِ الْأَخْصَ) مِنَ الضَّمِيرِينَ فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى غَيْرِ الْأَخْصِ مِنْهُمَا ،
وَجُوبًا (فِي) حَالِ (اتِّصَالِ) فَقَدِّمِ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَاطَبِ ، وَضَمِيرِ الْخَاطَبِ عَلَى
ضَمِيرِ الْغَائِبِ كَمَا فِي « سَلَّنِيهِ » ، وَ « وَأَعْطَيْتُكَهُ » ، وَ « كُنْتَهُ » ، وَ « خِلْتَنِيهِ » ،
وَ « ظَنَنْتُكَهُ » ، وَ « وَحَسِبْتُنِيكَ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْهَاءِ عَلَى الْكَافِ ، وَلَا الْهَاءِ
وَلَا الْكَافِ عَلَى الْيَاءِ فِي الْإِتِّصَالِ ، (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ) مِنَ الْأَخْصِ وَغَيْرِ الْأَخْصِ
(فِي انْفِصَالِ) نَحْوِ « سَلَّنِي إِيَّاهُ » وَ « سَلَّهُ إِيَّايَ » ، وَ « الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ » .

و « أعطيتك إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

﴿ تنبيه ﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لـ كان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُكُمَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وفى اتِّحَادِ الرُّثْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (الزَّم فَضْلاً) نحو « سَلَنِى إِيَّاهُ » ، و « أُعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ » ، و « خَلَّتْهُ إِيَّاهُ » ولا يجوز « سَلَنْتَنِى » ، ولا « أُعْطَيْتَكَ » ، ولا « خَلَّتْهُ » (وَقَدْ يُدْبِحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتِّحَادِ (وَضْلاً) : من ذلك ما رواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا وَأَنْضَرُ هُومًا ، وقوله :

٥٥ — لَوْجْهَكَ فى الإخْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمَ أَهٌ قَفَوُ أَكْرَمَ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْفَمَةٍ لِضْفَمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعِظَمَ نَابُهَا

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاًهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو الثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ » ولو قال « فَأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يحز ؛ لما فى ذلك من استئثار تولى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أُعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو فى

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن »
 فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقرر بت
 الهاء ان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » ازداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن
 فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُوهَا »
 وبالألف في نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْضَرُهُمُوهَا » و « أَنَا لَهُمَا » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور
 بأن قوله « وَصَلَا » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض
 بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف
 في اللفظ .

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (التَّزِمَ * نُونُ
 وَقَايَةِ) مكسورة نحو : « دَعَانِي » ، و « يَكْرِمُنِي » ، و « أُعْطِنِي » ، و « قَامَ الْقَوْمُ
 مَا خَلَانِي » ، و « مَا عَدَانِي » ، و « حَاشَانِي » إن قدرتهن أفعالا ؛ و « مَا أَحْسَنَنِي
 إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » ، و « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » ونذر « لَيْسَنِي » بغير نون كما أشار إليه
 بقوله : (وَلَيْسَنِي قَدْ نَظِمَ) أى في قوله :

— ٥٧ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي *

وَجَوَزَ الْكَوْفِيُّونَ « مَا أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو
 « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، قال
 الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرِمْنِي » في الأمر ، فلولا النون لا لبست
 ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ؛ ففعل الأمر أحقُّ بها من غيره ، ثم
 حمل الماضي والمضارع على الأمر .

(وَلَيَدْنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشايتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيَّتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله :

٥٨ - * كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيَّتِي *

وهو ضرورة ، وقال الفرّاء : يجوز « ليتي » و « ليتني » وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعَلٍّ أُعْكِسَ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لَعَلِّي » بلا نون ، والأقلُّ « لَعَلِّي » ومنه قوله :

٥٩ - فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

ومع قلته هو أكثر من « ليتي » نَبَّهَ على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ - * لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ *

وفي بعض لغاتها لَعَنَّ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات .

(وَكُنْ مُحْتَرِّراً فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَّاتِ) على السواء ، فتقول : « إني وإنني ، وكأني وكأنتي ، ولكني ولكنني » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكرهه تعالى الأمثال .

(وَاضْطَرَّاراً خَفِيفاً * مَنِيَّ وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

وهو في غاية النادرة ، والكثير « مَنِيَّ » و « عَنِّي » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَن لحفظ البناء على السكون .

(وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قَلَّ) أي : لَدُنِّي - بغير نون الوقاية - قَلَّ فِي لَدُنِّي - بثبوتها - ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفِي * قَدْ نِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (اَلْخُذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْ يَنِي) قليلاً ،
ومنه قوله جامعاً بين اللغتين في قدني :

٦٢ - * قَدْ نِي مِنْ نَضَرَ الْخَبِيثَيْنِ قَدِي *

وفي الحديث « قَطُ قَطُ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطِ قَطِ » بالتنوين ، والنون أشهر
ومنه قوله :

٦٣ - اَمْتَلَا الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ،
وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِي » ، و « قَطِي » بغير
نون كما تقول : حسبي ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أ كَتَفَى قال : « قدني » ، و « قطني »
بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه
وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ - وَلَيْسَ بِمُعَيِّدِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِي لِيُزَفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

للتنبيه على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة
المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء
المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أَفْعَلُ التفضيل في قوله صلى
الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفَنِي عَلَيْكُمْ » مشابهة أَفْعَلُ التفضيل لفعل التعجب ،
نحو : « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم .

العلم

(اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلِمَ الْمُسَمَّى اسْمٌ يَعِينُ الْمُسَمَّى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقيمة المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كآل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة .

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخَرْنَقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسُ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَا حِقٍ) لفرس (وَشَذَقَمٍ) لجل (وَهَيْسَلَةٍ) لشاة (وَوَأَشِقٍ) لسكراب .

(وَأُسْمَاءُ أُنَى) العلم ، والمراد به هنا : ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أنى (كُنْيَةً) وهى : ما صُدِّرَ بأب أو أم : كَأَبِي بَكْرٍ ، وأم هانئ (وَ) أنى (لَقَبًا) وهو : ما أشعرَ برفعة مُسَمَّاه أو وضعته : كزَيْنِ العابدين ، وَبَطَّة (وَأَخْرَنَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحْبًا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيرهِ ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا

بِبَطْنِ شَرِيَّانَ يَعْنِي حَوْلَهُ الذِّئْبِ

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا اهْتَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ

سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَانًا عَمْرٍو

وكذلك يفعل بهامع اللقب . اهـ

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى :

الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » يتأولون الأولَ بالمُسَمَّى ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رأيت سعيداً كُرْزاً » ، و « مرت بسعيدٍ كُرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مرت بسعيدٍ كُرْزاً ، وكُرْزٌ » أى : أعنى كُرْزاً ، وهو كُرْز .

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف

الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أنفُ الناقة » - امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب : بياناً ، أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الحَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنقُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العالمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ وَ) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كَشَمَّرَ - علم فرس - قال الشاعر :

٧٠- أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدِهِ

وَجَدْتِي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرًا

وفعل مضارع كَيْشَكَر ، قال الشاعر :

٧١- وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وستأني ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو : ما استعمل من أول الأمر علماً (كَسَعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدٌ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطرقاً - علم مفارقة - قال الشاعر :

٧٢- عَلَى أَطْرَقًا بِأَلْيَاتِ الْخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، في قوله :

٧٣- نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ومنه إصميت - علم مفارقة - قال الشاعر :

٧٤- أَشْلَى سُلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْخَشٍ إصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ،

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه

(وَ) من العلم (مَا يَمْزِجُ رُكْبًا) وهو : كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ، منزلاً

ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيت مما قبلها ، نحو : بَعْلَبِكَ ، وَحَضْرَمَوْتَ ، وَمَدْيَ كَرِبَ ،

وَسَيَبُويَه ، و (ذَا) المركبُ تركيبَ مَزَجٍ (إِنْ بَغَيْرِ «وَيْهِ» نَمَّ) أَى : خُتم (أَعْرَبًا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كمعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ما تمّ بغير «وَيْهِ» على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه ، والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرُوَيْهِ ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالختوم بغير «وَيْهِ» .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو : كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنيّة (كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنيّة ، مثل (أبى قُحَافَةَ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايقين .

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تُؤَلَّفُ غالباً كالسَّبَّاع والوحوش والأحناش (عَلِمَ) عوضاً عما فاتهما من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى «أَسَامَةَ» ، و «ثُعَالَةَ» ووزن الفعل فى «بَنَاتٍ أَوْبَرَ» ، و «ابن آوى» والزيادة فى «سُبُحَانَ» علم التسبيح ، و «كِدْسَانَ» علم على الغدر .

وعَلِمَ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وَلَفْظًا : تمييز ، أَى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَمَّ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن «أَسَامَةَ» ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشيعاء كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا ، وفي كلام سيديويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسداً » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن ؛ فإذا أطلقت « أسداً » على واحد أطلقته على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسي شارح الجزولية : وهي مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبَوَةٌ (لِّلْعَقْرَبِ * وَهَكَذَا تُعَالَةُ) وَأَبُو الْخُصَيْنِ (لِّلثَغْلَبِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلْأَسَدِ ، وَذُو الْقَالَةِ وَأَبُو جَعْدَةَ لِلذَّبِ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عِلْمٌ (لِّلْمَبَرَّةِ) بِمَعْنَى الْبَرِّ ، وَ (كَذَا فَجَارٍ) بِالْكَسْرِ كَحَذَائِمِ (عِلْمٌ لِّلْفَجْرَةِ) بِمَعْنَى الْفَجُورِ ، وَهُوَ : الْمِيلُ عَنِ الْحَقِّ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :
٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَاهَا خُطَّتَيْنَا بَيْنِنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَان » علم الغدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَأَنْتَ كُهُولُهُمْ

إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أُمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسماً وكنية

﴿ خاتمة ﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّانِ

ابن بَيَّان » وللفرس : « أَبُو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أَبُو الدَّغْفَاء » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لُمُشارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاءً بِحَصْرِ أفرادِه بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذائه » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - و (بِذَى وَذِهْ) وتِهْ - بسكون الهاء ، وبكسرهما أيضاً : بِإِشْبَاعٍ ، وباختلاس فيهما - و (تِي) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنْثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يُشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانٍ لِمُثْنَى الْمَرْءِ تَفْعُ) : الأول لمذكوره ، والثانى لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْ كُرْتُ طِغْ) ، وأما « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَبِأُولَى أَشِيرُ لَجَمْعٍ مُّطْلَقًا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا = (وَالْمَذْ أُولَى) فيه من القَصْرِ ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : = « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أَوْلَاءُ » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ - ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَّامَ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطِقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف « أَنْطِقًا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه - وهى ستة كما تقدم - فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أُولَئِكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذَا كَمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكَمَا	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا رجلانِ
كيف	ذَا كُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أُولَئِكُمْ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أُولَئِكُمْ	النساء	يا رجالُ
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أُولَئِكَ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذَا كَمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكَمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذَا كُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أُولَئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساء	كيف	أُولَئِكُنَّ	النساء	يا نساء

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمتنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدىء بالمخاطب المذكور المفرد ، ثم المتنى ، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المتنى ، ثم المجموع .

وإنما قضي على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَامٍ) كما رأيت ، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهي لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقاً نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصوراً نحو « أُولَآكَ » ، و « أُولَآلِكَ » . وأما المتنى مطلقاً ، و « أُولَآءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيهية فهي (مُتَنَنِعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقاً « هَذَآلِكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هُوَآلِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

﴿تنبيه﴾ أفهم كلامه أن «ها» التنبيهية تدخل على المجرد من الكاف نحو «هَذَا» و «هذه» ، و «هَآذَانِ» ، و «هَاتَانِ» ، و «هُوَآءِ» وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو «هَآكَ» ، و «هَاتِيكَ» ، و «هَآنَكَ» ، و «هَاتَانِكَ» ، و «هُوَآلَانِكَ» . لكن هذا الثاني قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلَ هَآكَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ

(وَبِهِنَّآ) المجردة من «ها» التنبيهية (أَوْ هُنَّآ) المسبوقة بها (أَشِرُّ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو «إِنَّا هُنَّآ قَاعِدُونَ» (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَّآكَ ، وَهَآ هُنَّآكَ ، (أَوْ بِشَمِّ هُ) أى : أَنْطِقُ فِي الْبَعْدِ بِشَمِّ ، نحو «وَأَرْزَلْنَا نَمَّ الْآخَرِينَ» (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهِنَّآلِكَ) أى : بزيادة اللام مع (٥ - الأسمونى ١)

الكاف (أَنْطَقَنْ) على لغة الحجاز ، كما تقول « ذلك » نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ » ولا يجوز « هاهنا لك » كما لا يجوز « هذا لك » على اللغتين (أَوْ هِنَا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

٧٩ — هِنَا وَهِنَا وَمِنْ هِنَا لَهْنٌ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأولى وليان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنْتَ نَوَارٍ وَلَاتَ هِنَا حَنْتَ * وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنْتَ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « ها أنا ذا ، وها نحنُ ذانِ ، وها نحنُ أولاء ، وها أنا ذِي ، وها نحنُ تانِ ، وها نحنُ أولاء ، وها أنتَ ذا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتمُ أولاء ، وها أنتِ ذِه ، وها أنتما تانِ ، وها أنتنِ أولاء ، وها هو ذا ، وها هما ذانِ ، وها همُ أولاء ، وها هيَ تا ، وها هما تانِ ، وها هنُ أولاء » وبغيره قليلا ، نحو :

٨١ — هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٍ [إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعَتْ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُخَالَفُ النِّسْكَ]

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « ها أنتمُ هؤلاء » والله أعلم .

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة ، كذا حدّه في التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصول الحرفي ، وسيأتي ذكره آخر الباب ، وبقوله « أبدا » النكرة الموصوفة بجملة ؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله « إلى عائد » حيثُ وإذُ وإذا ؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ، لكن لا تفتقر إلى عائد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ - سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا * [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتِمْرَارٌ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ - [فَيَارِبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة ، على ما سيأتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نص ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمانية : (الَّذِي) للمفرد المذكور ، عاقلا كان أو غيره ، و (الْأُنْثَى) المفردة لها (الَّتِي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثْبِتْ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذى ، والتاء من التى (أُولِهِ الْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و«اللَّتَانِ» ، و«الَّذَيْنِ» ، و«اللَّتَيْنِ» وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و«اللَّتِيَانِ» ، و«الَّذِيَيْنِ» ، و«اللَّتِيَيْنِ» بإثبات الياء ، كما يقال «الشَّجِيحَانِ» ، و«الشَّجِيحَيْنِ» فى تثنية «الشَّجِي» وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن لياهما حَظٌّ فى التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو فى الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ» وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ فى السبع : «رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا» (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدُّدًا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» «إِخْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ» بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قَصِداً) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف «شُددا» و«قَصدا» للاطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى .

وأما (جَمْعُ الَّذِي) فشيآن : الأول (الآلى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ - وَتُبْلَى الْآلَى يَسْتَلِيمُونَ عَلَى الْآلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَا الْقَبْلِ

وقال الآخر :

٨٥ - أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ
سُيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله في جمع مَنْ يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضاً جمعاً للتي ، كما في قوله في البيت الأول « عَلَى الْآلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ]

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رفعاً ونصباً وجراً (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُذَيْل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا) قال :

٨٧ - نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن « الآلى » اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الَّذِينَ » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين . ١ هـ

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو « وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللَّاتِ يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الآلى » وتجمع أيضاً على « اللواتى » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللّواء » ممدوداً ومقصوراً ، وعلى « اللّاء » بالقصر ، و « اللّاءات » مبنياء على الكسر ، أو معرباً بإعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع .

(وَاللّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا) اللّاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين »

متعلق به ، و « نزرأ » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والمعنى أن اللأئى وقع جمعاً للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعاً للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ — فَا أَبَاؤُنَا بِأَمَنٍّ مِنْهُ عَدَيْنَا اللَّهَ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيْ ، على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارضٍ تشبيهه به ، كقوله :

٨٩ — أَمِ رَبِّ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

وقوله :

٩٠ — أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالَى

وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالَى ؟

أو تغليبه عليه فى اختلاطٍ ، نحو « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عمومٍ فَضَّلَ بَيْنَ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا اقترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتُ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَأْذِئُ — يَضْطَحِبَانِ

وأما « ما » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل في غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضا في صفات العالم ، نحو : « فَأُنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هي فيها لذوات مَنْ يعقل ، وتستعمل في المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبيحا من بعيد — : أنظر إلى ما أرى ، وتكون بلفظ واحد كمن .

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفِّ إِلَيْكُمْ » ونكرتين موصوفتين ، كقوله :
 ٩٢ — أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ

[وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ]

وقوله :

٩٣ — رَبِّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّيِّيبُ ؛ فَلَا تَكُنْ

لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفَعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ — رَبِّ مَا تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبى على ، زعم أنها في قوله :

٩٦ — [وَنِعْمَ مَزَكَا مِنْ ضَاوَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو الخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شىء حَسَنَ زَيْدًا ، على ما سيأتى بيانه فى بابهِ ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غَسَلَتْهُ غُسْلًا نَعِيمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : نَصَبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .
والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانٌّ لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها .

الثانى : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضَى ؛ فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أَحَقَّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ [وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]
وَالْمَعْرِفَةُ مُخْتَصَةٌ بِالاسْمِ .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُهَا ، نحو : « مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ » فالجُرُور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسمًا لكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب في شرح النسيبيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عَمَلُ عاملِ الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملةً ، والجملة لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم في ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضَّارِبِينَ » ، و « الضاربات » .

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأُمْسِلِمَهُ

وقال الآخر :

٩٩ - فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ - فَإِمَّا كِرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

= = (وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أَى : عند طي (ذَاتُ) أَى : بعض طي الحلق بذو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ،
وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ،
قال الراجز :

١٠٢ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال « ذو »
على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في تشنية ذو وذات وجمعهما ، قال
الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التي واللاتي ،
فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن
عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامَ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ،
وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذَا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما
واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول
عند جعلك « ذَا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على
البدلية من « مَا » لأنه مبتدأ ، و « ذَا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا كَرَمْتَ ؟ أَزِيدُ
أَمْ عَمْرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ
ذَا كَرَمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛
لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذَا » موصولا ، والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما وَمَنْ الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
وُخْرِجَ عَلَى أَنْ « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة — مع ما سبق — أن لا تكون مُشَاراً بها ، نحو « ماذا التواني ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .
(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صَلَهِ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ الْأَلَى فَاجْعَ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عُرِفُوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنْزَلَةٌ منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : « جاء الذى قام أبوه » ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشَّيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

[فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ» وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلٌ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و «ابنه كفيل» : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي اسْتَقَرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو «جاء الذي اليوم» و «الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها - مع ماسبق - أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز «جاءني الذي اضربه» ، أو «ليتة قائم» ، أو «رَحِمَهُ اللهُ» خلافا لكسائي في الكل ، ولما زنى في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ - وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

وقوله :

١٠٧ - وَمَا ذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

فمخرج على إضمار قول في الأول ، أي : قبل التي أقول فيها لعل أزوورها ، وأن «ماذا» في الثاني أَسْمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى .

وأن تكون غير تعجيبيه ؛ فلا يجوز « جاء الذى ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذى لـكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَل) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّهَا لَا تَوُولُ بِالْفِعْلِ ؛ لَأَنَّهَا لِلثَّبُوتِ ، ومن ثم كانت « أَل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فآل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أَل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَرْزَنَ بِهِ نَفْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا الفعل على ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقَّيْنِ (وَكَوْنَهَا) أى : صلة أَل (بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب النازم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ شَذَّ وَصَلُ « أَل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

و (أَيْ) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأَعْرَبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ كُنَزَ عَنْ مَنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلُهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أي قائم ، وأي هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أي : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أيًا (مُطْلَقًا) أي : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولاً الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لنزعه من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واختُجَّ عليها بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ

بضم أي ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تعلق ، وبهذا يبطل قول مَنْ زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب^(١) في الأمل ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَهْلُهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أي » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما في الآية والبيت ؛ وسئل الكسائي : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَهْلُهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أي كذا خلقت .

الثاني : تكون « أي » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء (١) النقيب : هو الشريف المرتضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور باسم « الأمل » طبع مرارا .

ما فيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على السكال ، نحو : مررتُ برجلٍ أيَّ رجلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أيَّ رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ - فَأَوْمِيتُ إِيْمَاءَ خَفِيًّا حَبْتَرٍ فَلَهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتَى

(وَفِي ذَا الْحَذَفِ) المذكور في صلة « أيَّ » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ — (أَيْمًا غَيْرُ أَيَّ) من الموصولات (يَقْتَنِي) غَيْرُ أَيَّ : مبتدأ ، ويقتني : خبره ، وأيا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيْرُ أَيَّ من الموصولات يقتني أيا ، أي : يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلْ) نحو : مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا ، أي : بالذي هو قائل لك ، ومنه « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ » أي : هو في السماء إِلَهٌ (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوصل (فَالْحَذَفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السماك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ - لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَّتْ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله :

١١٣ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ (وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ) العائد المذكور ، أي : يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لَوْ صَلَّ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهنالك محذوف أم لا ؛ لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق في ذلك بين صلة أيَّ وغيرها ؛ فلا يجوز « جاءني الذي يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « في الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو في الدار » ، ولا « يعجبني أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « في الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذي في السماء إِلَهٌ » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفاً ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفاً عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان »

نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمتهك » .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز « جاء اللذان قام » ولا « اللذان جن » .

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِي عَائِدِ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ نَزَجُو يَهَب) أى : نزجوه ، و « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا » أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ - مَا لِلَّهِ مُوَلِّيكُ فَضْلٌ فَأَحْمَدُهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
أى : الذى الله مولىك فضلٌ ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ،
و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، و الضاربها زيد هند « فلا
يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ - مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَىَّ مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِمِحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ
وقوله :

١١٦ - فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا
وقوله :

١١٧ - أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ
أى : كأنه مالك

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمَنْصُوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصل الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعيناً لم يحذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازده الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المعاربة ، واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التى عانقتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردة عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (خُفِضَ * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فَعَلٍ (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨- وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْمَنَّتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
أى : طَالِبُهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجَّهَهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غير عاملٍ — نحو « جاء الذى أنا ضاربُهُ أُمْسٍ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيّد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محصوراً (بِمَا الْمَوْصُولَ جُرَّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظاً ، ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ بِمَا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ - لَا تَرَكْنَنِّي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركننت إليه ، وقوله :

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيبَةً فَبُئِخَ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بِأُحُ

أى : بأُحُ به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به - تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق - وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه - تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف - فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيْ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنَّ لِسَانِي شَهِدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

أى : عليه - فسادان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لَا تَرَكْنَنِّي إِلَى الْأَمْرِ رَكَنْتُ [أَبْنَاءَ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظم ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل الجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف في المحذوف من الجار والجرور أولاً ؛ فقال الكسائي : حذِف الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذِفا معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ .

الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

والثاني كقوله

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ هُجُوَ عَكَثُكُمْ وَجَهَّكُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿ خاتمة ﴾ الموصول الحرفي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أن ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » ، « بَمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أن) بجملتها (حَرَفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ فِيهِ : النَّمَطُ) فالهمزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وَصِلَتْ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وعند الثاني زائدة مُعْتَدَّةٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لَامَدْخَلْ لَهَا فِي التَّعْرِيفِ ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ فَتَحَتْ فَلِعَارِضٍ كَهَمْزَةُ « اِيْمَنُ اللّٰهُ » فَإِنَّهَا إِنَّمَا فَتَحَتْ لِئَلَّا يُنْتَقَلَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ دُونَ حَاجِزٍ حَصِينٍ ، وَلِلْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي التَّذَكُّرِ ، وَإِعَادَتِهَا بِكَمَالِهَا حَيْثُ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ؛ كَقَوْلِهِ :

١٢٤ — يَا خَلِيلِيَّ أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا الْـ مَنَزَلَ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حِلَالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بَعْدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعَا ، وَتَجَلَّذَا ، وَأَلْحَقْنَا بِذَا الْـ بِالشَّخْصِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ

ودليلُ الثَّانِي شَيْئَانِ :

الأول : هو أن المَعْرِفَ يَمْتَزِجُ بِالكَلِمَةِ حَتَّى يَصِيرَ كَأَحَدِ أَجْزَائِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ يَتَخَطَّاهُ ، وَلَوْ أَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمَا تَخَطَّاهُ ؟ وَأَنَّ قَوْلَكَ « رَجُلٌ » وَ « الرَّجُلُ » فِي قَافِيَتَيْنِ لَا يَعِدُّ إِطْءَاءً ، وَلَوْ أَنَّهُ ثُنَائِي لَقَامَ بِنَفْسِهِ .

الثَّانِي : أَنَّ التَّعْرِيفَ ضِدُّ التَّنْكِيرِ ، وَعَلِمَ التَّنْكِيرُ حَرْفَ أَحَادِيٍّ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ فَلْيَكُنْ مَقَابِلَهُ كَذَلِكَ .

وفيهما نَظَرٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَتَخَطَّى « هَا » التَّنْبِيهِ فِي قَوْلِكَ : « سَهَرْتُ بِهَذَا » وَهُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَأَيْضًا فَهُوَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، وَ « لَا » الْجَنْسِيَّةُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّنْكِيرِ وَهِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَهَلَّا حَمَلَ الْمَعْرِفُ عَلَيْهَا ؟

وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَيْءٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ ، نَحْوُ : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فَالْأَدَاةُ فِي هَذَا لِلتَّعْرِيفِ الْجِنْسِ ، وَمَدْخُولُهَا فِي مَعْنَى عِلْمِ الْجِنْسِ .

وَقَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى حِصَّةٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ مَعِيْنَةً فِي الْخَارِجِ ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا فِي اللَّفْظِ صَرِيحًا أَوْ كُنْيَاةً ، نَحْوُ « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فَالذَّكَرُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما في قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فإن ذلك كان خاصًّا بالذكور ، والأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها في عِلْمِ المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو « الْقِرْطَاسِ » من فَوْقَ سَهْمًا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها في معنى عِلْمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيّنة في الخارج ، بل في الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ الشُّوقَ » حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة في قوله :

١٢٦ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي * [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي]

وقد يُشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تَزَادُ) أَل كما يزداد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرِّفًا بغيرها ، وباقيًا على تنكيره ، وتُجَاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم في ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنتُ « أَل » وضعها (كَاللَّاتِ) وَالْعُزَّى ، علمى صَنَمَيْنِ ، وَالسَّمَوِيُّ ، وَالْيَسَع ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناءً على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنيائه ، وهو قول الزجَّاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِيَ ، لكنه رده في شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ نَمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه « أَل » ، بناءً على أن الموصول يتعرَّفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيتها نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أَيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَلَا اضْطِرَّارِ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكثرة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

أراد « طَبَّتِ نَفْسًا » ؛ لأن التمييز واجب التذكير ، خلافا للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا * لِلمَّحِ مَاقِدْكَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (الثَّغَمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « وبعض الاعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول : كسُعَادَ ، وَأَدَدَ ، والمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل «أل» - (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذ (وَحَذَفُهُ سَيَّانٍ)؛ إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسببين ؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سيَّان من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت «أل» في الحارث والقسام والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ في تمثيله بالثَّعْمَانِ نظر ؛ لأنه مثل به في شرح التسميل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالْغَلْبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزُّبَيْرِ ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على الْعَبَادِلَةِ حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوانهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَل) العهدية : (كَالْعَقَبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِقُ ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طَيْبَةَ ، وكتاب سيديويه ، وخويلد ابن نُفَيْل ، والثَّرَيَّا (وَحَذَفَ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ تَنَادٍ) مدخولها (أَوْ تُضِفُ * أَوْجِبُ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو الْيَسَعِ ، كما تقدم ، فنقول «يَا صَعِقُ» و«يَا أَخْطَلُ» ، و«هذه عَقَبَةُ أَيْلَةَ» ، و«مدينة طَيْبَةُ» ومنه :

١٢٩ - [أَلَا أَبْلَغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا] * أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل : مَنْ يهجو وَيُفْجِسُ ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : «أَعَشَى تَغْلِبَ» ، و«نَا بَغَةُ ذُبْيَانَ» (وَفِي غَيْرِهِمَا) أي : في غير النداء والإضافة (قَدْ تَمَحَذَفُ) سمع «هَذَا عَيْشُوقُ طَالِعًا» ، و«هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ»

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا يُنَزَعُ عن الإضافة بنداء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثاني : كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراكُ فيضاف طلباً للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي ، ومنه قوله :

١٣٠ - عَلَا زَيْدٌ نَايَوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ وقوله :

١٣١ - بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا أَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمَ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ ﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرّفت الآخر ، وهو المضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ - مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَا ثَلَاثُ الْأَثْنَائِي وَالْدِّيارُ الْبَلَاقِعُ وأجاز الكوفيون « الثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » تشبيهاً بـ « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ قال الزنجشیری : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تُلحِقْهُ بِالثَّانِي ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا الْعَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثَلَاثَةَ عَشَرَ » و « وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشواً ؛ فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الْأَحَدُ الْعَشْرُ الدَّرْهَمِ » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب

وإذا كان معطوفاً عرّفت الاسمين معاً ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفٍ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفٍ دِينَارٍ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ آلَافٍ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةُ آلَافٍ دِينَارٍ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وَصَفًا رافعًا لمستغنى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤوَّل ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعاري عن العامل اللفظية مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان .

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »

وَمُخْبَرًا عنه أو وَصَفًا إلى آخره مُخْرِجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعًا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبٌ

الْعَبْدَانِ » وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه

غير مستغنى به

و « أو » في التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أي : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبرٌ ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ) أى : له (إن قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَذَرَ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزئين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أَسَارِ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمُّ نَوَوَاظِعُنَا * [إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَّا]
وقوله :

١٣٥ — أَمُنَجِرُ أَنْتُمْ وَغَدَا وَنَقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ ؟
(وقس) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به .
ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهـل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .
(وَكَاسْتَفْهَمَ) فى ذلك (النَّفْيُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ، وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفي بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعُ
ومن النفي بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَعْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلِمَ
وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقِضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ،
(نَحْوُ فَأَنْزَ أُولُو الرِّشْدِ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،
ولا حجة في قوله :

١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حدّ : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ - * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَيْرٌ) عنه مقدم (إِنْ
فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) - وهو التثنية والجمع - (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقرّ الوصفُ
مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو : « أَقَامَنَ الزَّيْدَانِ » ، و « أَقَامُونِ الزَّيْدُونَ » ولا يجوز
أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة :
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقاً في الإفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ،
و « مَا ذَاهِبَةٌ هُنْدٌ » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأٌ بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو : الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً
ليستند إليه ؛ فهو أمر معنوي (كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَحْدَهُ ، قال سيبويه : فأما
الذي بُنِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ فَإِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل :
رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في « كَأَنَّ » لما
اقتضى مُشَبَّهًا وَمُشَبَّهًا بِهِ كَانَتْ عَامِلَةً فِيهِمَا . وَضَعَفَ بَأْنَ أَقْوَى الْعَوَامِلَ لَا يَعْمَلُ رَفْعُهُنَّ
بِدُونِ إِتْبَاعٍ ، فَمَا لَيْسَ أَقْوَى أَوْلَى أَنْ لَا يَعْمَلَ ذَلِكَ . وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ
لِلْمُبْتَدَأِ ، وَهُمَا وَافِعَانِ لِلْخَبَرِ ، وَهُوَ قَوْلُ بَمَا لَا نَظِيرَ لَهُ . وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا
مُتَرَاَفِعَانِ ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ لَفْظِي .

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتشثيل

بقوله : (كَاللّٰهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ؛ فلا يَرِدُ الفاعل ونحوه .
 (وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كبرٍّ ،
 وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،
 أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » .
 ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقَتْ) خبراً (لَهُ)
 ليحصل الربط .

وذلك بأن يكون فيها ضميره : لفظاً كما مثل ، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ »
 أى : مَنَوَانٍ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ
 رِيحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرِيحُهُ
 رِيحُ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ
 خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ،
 والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز
 نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو :
 « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » كنية له .
 أو كان فيها عمومٌ يشملها ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَازِبِ]

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَا رَجُلٌ
 فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخَرَّجَ المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ،
 وعلى أن « أَل » فى فاعل « نِعَمَ » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زَيْدٌ
 مَاتَ عَمْرُو فَوْرَثَهُ » وقوله :

١٤٢ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجملة « الله حسبي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(وَ) الخبر (الْمَفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للـكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقُّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به فى شرح التسهيل (فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهى من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عَمْرُو تَمِيمٍ » أى : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بَكْرٌ ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ؛ ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الـثانى : يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً ، فألف « قَائِمَانِ » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما فى « يقومان » و « يَقُومُونَ » ، بل حرفاً تشبیه وجمع وعلامة إعراب .

(وَأَبْرَزَنَهُ) أى : الضمير المذكور (مُطْلَقاً) أى : وإن أَمِنَ اللبس (حَيْثُ

تَلَا) الخبرُ (مَا) أى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى: معنى الخبر (له) أى: لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضرارية زيد ومضروبية عمرو: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فضاربُهُ: خبر عن عمرو، ومعناه - وهو الضاربية - لزيد، وبإبراز الضمير علم ذلك، ولو استتر آذَنَ التركيبُ بعكس المعنى، ومثال ما أمِنَ فيه اللبس «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» و«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» فيجب الإبراز أيضاً؛ لجريان الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله:

١٤٣- قَوِيٌّ ذُرّاً الْمَجْدِ بَأْنُوها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

﴿تنبيهان﴾ الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» فالهاء في «أبوه» هو الضمير الذي كان مستكنّاً في «قائم»، ولا ضمير فيه حينئذ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

الثاني: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» ولا «هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ولا «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ» تريد الإخبار بضرارية عمرو؛ لجريان الخبر على مَنْ هُوَ له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضرارية زيد.

(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ» (أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) مع مجروره، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» (نَاوِينَ) متعلقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقوله:

١٤٤- فَإِنْ يَكُ جُمَا نِي بَأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

والمتعلق المنوى إما من قبيل المفرد، وهو ما في (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أَوْ) الجملة، وهو ما في معنى (اسْتَقَرَّ) وثَبَّتَ، والختار عند الناظم الأول.

قال فى شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحَوِّجُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه الحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .

الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلُّقه بفعل أمكن تعلُّقه باسم الفاعل ، وبعد « أمّا » و « إذا » الفُجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أمّا عندك فزَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فإذا فى الباب زيد » ؛ لأن أمّا وإذا الفُجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقديرُ اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سَنَنِ واحد .

ثم قال : وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دَلالةَ فيه ؛ لأن ما ذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأمّا الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمّا وإذا إنما هو لخصوص الحل ، كما أن وجوب كونه فعلاً فى نحو « جاء الذى فى الدار » ، و « كُلُّ رَجُلٍ فى الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة الزكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إذا زَيْدًا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إِبْلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله فى أمّا ؛ فالحدور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يغتفرون فى المقدّرات ما لا يغتفرون فى الملفوظات ، سلّمنا أنه لا يليهما الفعلُ ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول .

لأننا نقول : هذا المعمول ليس في مركزه ؛ لكونه خبراً مقدماً .

وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ » أو « نَأْتُمُ فِي الدَّارِ » وَجَبَ ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا * عَنْ جُمَّةٍ) فلا يقال : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِيدُ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبَرَا) كما في قولهم : « الْهَلَالُ اللَّيْلَةَ » ، و « وَالرُّطْبُ شَهْرِي ربيع » ، و « وَالْيَوْمُ خَمْرٌ » ، وَغَدَاً أَمْرٌ » وقوله :

١٤٥ — أ كُلَّ عَامٍ نَعْمٌ تَحْوُونَهُ * [يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ]

أى : طلوع الهلال ، ووجود الرطب ، وشرب خمر ، وإخراز نَعْمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جُمَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم النازم في تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذي يقتضيه إطلاقه .

(وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ * مَا مَ تَفِيدُ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها : فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأُمُورٍ متداخِلَةٍ .

والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصا : ظرفا ، أو مجرورا ، أو جملة ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٍ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصَدَكَ غَلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولادخل للتقديم في التسويغ ، وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف .

فإن فات الاختصاصُ نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلٌ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو غيرها ، وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ ، فَمَا خِلْ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظا ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْعُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » أى : شر عظيم ، أو معنى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شىء عظيم حَسَنَ زَيْدًا .

فإن كان الوصف غير مُخَصَّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِى » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعا ، نحو « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَزْنَاهُ ،

أو نصباً ، نحو « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَغْبَةُ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرأ ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » ، (وَعَمَلٌ * بِرِّ يَزِينُ) و « مِثْلَكَ لَا يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ » .

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أمثل من غيرهما ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أُمْرَأَةٍ » ومنه « تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » .

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَبِئْسَ الْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « تَجَبَّبْ لَزَيْدٍ » ، وقوله :

١٤٦ — عَجَبٌ لِمِثْلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو « قَأَمُ الزَّيْدَانِ » عند من جَوَّزَه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغَانِ ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ » فقد بَانَ أَنَّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ » .

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

١٤٧ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذْبَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨ — الدُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

العاشر : أن تقع بعد « إِذَا » المفاجأة ، نحو « خرجت فإذا أسدٌ بالبَابِ » وقوله :

(٧ — الأسموني ١)

١٤٩ - حَسِبْتُكَ فِي الْوَعْدِ مُرْدِي حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُخْقًا^(١)
بناءً على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما
يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج .
الحادي عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

١٥٠ - لَوْلَا اضْطِبَارٌ لِأَوْدَى كُلِّ ذِي مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّاعِنِ]
الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .
الثالث عشر : أن تقع جواباً ، نحو « رَجُلٌ » في جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ،
التقدير : رجل عندي .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :
١٥١ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فِدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي
الخامس عشر : أن تكون مبهمه ، كقوله :

١٥٢ - مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا
(وَلَيْقَسْ) على ما قيل (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة .

(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من
حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شيء من سببِيَّةٍ ؛
ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَا)
في ذلك ، نحو « تَمِيحِي أَنَا » و « مَسْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ » ، فإن حصل في التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَاْمَنْعُهُ) أي : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعني المبتدأ
والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أي : في التعريف والتنكير (عَادِمِي بَيَانٍ) أي : قرينة تبيين
المراد ، نحو « صديق زَيْدٌ » ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْي » ؛ لأجل خوف اللبس ،
فإن لم يستويا نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أو استويا وَاجِدِي بَيَانٍ - أي : قرينة

(١) وقع في جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، والمردى في الأصل
حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعاً يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضِرُ رجل صالح » و « أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ » ؛ لاعلم بـخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُو نَا بَنُو أَبْنَاءِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُو هُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ
أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ أَخْبَرَا) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلاً فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » — جاز التقديم فتقول : « قَامَا الزَيْدَانِ » ، و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والجل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلاً ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثاً ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَضِرًا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لا نَعَكَسَ المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذٍ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ
فشاذ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ أُبْتَدَا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصِّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فساذ ، أو مؤول ؛ فقليل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لَازِمُ الصِّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كم » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَقُمْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَمِيدٍ لَزَيْدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » .

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الذِّى يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرٌ ») و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندى ، ووطر لى ، ورجل قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِينًا يُخْبِرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦- أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنِ حَبِيبِهَا
فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ولا « حبيبها ملء عين » ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلَاسَمِهِ .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةَ أَيَّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْضُورِ) فيه يالاً أو يائماً (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » ؛ إذ لو قدم المبتدأ لا لتبست أن المفتوحة بالـكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَّا » كقوله :

١٥٧- عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا نَبِيٌّ جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِينِي

لأن « إن » الـكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اهـ

(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزئين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صرّختُ به . ولو كان الجواب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف .

(وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنِفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزاءات معا إذا حلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ » أى : فعديهن ثلاثة أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التي قبلها — وهى « فَعَدِيَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع في بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفُ الْخَبَرِ * حَتْمًا) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مسدده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمْنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ - يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لِسَالَا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشلو بين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقاً ، بناء على أنه لا يكون

إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الـكون المقيد جعل مبتدأ ؛ فتقول : لولا مُسأمة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرَّ) نحو « لَعَمْرُكَ لَا أَفْعَلَنَّ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهِ لَا قَوْمَنَّ » أى : لعمرِكَ قَسَمِي ، وأيمن الله يميني ، فحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ .

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعْلَان » ، و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى لَا فَعْلَان » .

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولدُه المثال الثاني ، وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِي أَيْمَنُ اللَّهِ ، بخلاف المثال الأول ؛ لما كان لام الابتداء .

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَآوِ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسد العطف مَسَدَهُ .

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمر مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ - تَمَنُّوْا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جمعت مع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مضميرا عاملا فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَضَرَبَنِ الْعَبْدَ مُسِيئًا ، وَ) الثانى مثل (أَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنْوُطًا بِالْحِكْمِ) إذا جعل « مَنْوُطًا » جاريا على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » ، والتقدير : إذ كان ، أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ؛ فمسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدَّ الحال مسدَّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمبايئتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟
فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرِ العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرَ اقْتِرَابِي مِنَ لَوْلَى حَلِيفِ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما الحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير
ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفي .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ،
والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل .

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ؛
فلا يجوز « ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك
مُشْتَبَهًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ،
أى : ثبت قائماً وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من
أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجئة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا
الكتاب أربعة

الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثاني : ما أخبر عنه بمخصوص « نِعَمَ » و « بَيْسَ » المؤخر ، نحو « نِعَمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بَيْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدماً
نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَانَ » التقدير : في ذمتي عهد
أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جرى به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعُ
وَطَاعَةً » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ - وَقَالَتْ: حَمَان، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَة ، وقول الراجز:

١٦٣ - شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِأَنْفَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ،

ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَاتُ شُعْرَا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ»

ذو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وقوله :

١٦٥ - يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن

المبتدأ ، نحو « هذا حُلُوٌ حَامِضٌ » أى : مُزٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ يَسَرٌّ » أى : أَضْبَطُ ،

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه

نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو

« بنوك كاتب وصائغ وفقه » ، وقوله :

١٦٦ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ

بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلوا حامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتداً ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أُنَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُوَ » الثاني تابع لا خبر .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لا خبرا » فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترب خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ » .

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أوفى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يسألني — أوفى المسجد — فَلَهُ بَرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إِنَّ » أو « أَنْ » أو « لَكِنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إِنَّ » ، و « أَنْ » و « لَكِنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إِنَّ » و « أَنْ » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » . « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثل ذلك مع « لَكِنَّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكَلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ

كلا، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغَرِّيهِمْ بِي الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إن » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَامَ » فإذا دخلت « إن » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر « زيد » وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرَفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ) إذا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، ويسمى (أُسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عَمْرُ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضحى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهى عند الإطلاق لنفي الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فَتِيَ ، وَانْفَكَ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » و « مَا بَرِحَ عَمْرُو أَرْقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال - ماعدا الأربعة الأخيرة - تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعَةٍ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُ الْوَنُ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنًى وَأَعِزَّازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٌ

أو تقديرًا ، نحو : « تَاللّٰهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ - فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافي معها قياسًا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُّجِيْدًا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَانِكَ الْقَطَرُ

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبًا .

﴿ تنبيه ﴾ مثلُ صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهى : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتدَّ ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ - وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ

وفى الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » وقوله :

١٧٤ - وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْؤُهُ يَحْوَرُّ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :
 ١٧٦ — وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا
 وفي الحديث « لَرَزَقْتُمْ كَمَا تَرْزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا » وحكى
 سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب
 على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل
 التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك :
 خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ،
 و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِّحَتْ
 السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :
 ١٧٧ — بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمِطِيُّ كَأَنَّهَا
 قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بُيُوضُهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :
 ١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّابَا وَالذَّبُورُ
 وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَامِثْلُهُمْ بَشَرُ
 وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيَّهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
 قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ،
 ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .
 (وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعمالاً)
يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى ، وهى فى ذلك على
ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛
وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر
ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو باقىها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكْ بَعِيّاً »
والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

١٨١ - بِبَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ النَّتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدَى الْبَشَاشَةَ كَانِنًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُتْلَفْ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

١٨٣ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوْسُطَ
الْخَبَرِ) بينها وبين الاسم (أَجْزَ) إجماعاً ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ »
وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ - سَلَى ، إِنْ جَهَلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ

وقوله :

١٨٥ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لَذَاتُهُ بِأَدِّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مَعْطٍ تَوْسُطَ خَبَرِ « ما دام » وَهُوَ وَهْمٌ ؛
إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز تَوْسُطَ خَبَرِ « ليس » ،
والصواب ما ذكرته .

الثانى : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء فى الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَغْلُهُمَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهُمَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُسْكَاةً » وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شيء فى الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبْغِضًا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلُّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرٌ) أى مَنَعَ ، سَبَقَ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسامة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلمتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَّا النَّافِيَةِ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجَبِيْ بِهَا مَتْلُوَةً لَا تَالِيَةَ) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفي كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَّا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَّا زَالَ عَمْرُو » ، قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ النَّقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ؛ فقدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
الثاني : أفهم أيضا جَوَازَ تَوْسُطِ الخبر بين « ما » والنفي بها ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كَذَاكَ » يوم أن هذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وَصْفِهِ ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) منع : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله - وهو سبق - والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واصْطُفِي : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ .
والتهدير : مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أَنْ يسبق الخبر ليس اصْطُفِي ، أى : اختيار

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبى على في الحلييات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .
وحجة مَنْ أَجَازَ قَوْلَهُ تعالى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فإن « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف في فعليتها ؛ فليدس أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه ممنون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بَرَفَعٍ يَكْتَفِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لانتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فَتْيٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كان فلانٌ الصبيَّ ، إذا كفله ، وكان الصَّوْفَ ، إذا غزله ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ كَيْلَةً كَلَيْلَةَ ذِي الْقَعْرِ الْأَرْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نزل بهم ليلاً ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام ظله ، « وَأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا في الضحى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتِ حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل في الضحى ، ويقال « صَارَ فَلَانُ الشَّيْءَ » بمعنى ضمّه إليه ، و « صرت إلى زيد » تحوَّلتُ إليه . وقالوا « بَرَحَ الْخَفَاءُ » و « انْفَكَ الشَّيْءُ » بمعنى انفصل ، وبمعنى خلاص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قيِّدْتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيلُ ؛ فإنه

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلْ ضَانَكَ عَنْ مَعْرِكَ ، أى : مِرْ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَّوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِبَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا
وخرَّج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ،
وعليهن فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَلَالِ سَالِبَةً
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ — لَيْنٌ كَانَ سَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانُ عَنْهَا التَّحَلُّمَ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، فقدم المفعول — وهو العامل — وآخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أو حَرَفَ جَرٍّ) مع مجرووه ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ — أو فِي

الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ « ؛ للتوسع في الظرف والمجرور
(وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أُنْوِ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِمْ (مُوهِمٌ)
جواز (مَا اسْتَبَانَ) لَكَ (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * فنافذ هَذَا جُون ...
البيت * وقوله:

١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

في رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ،
وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث
أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في « كان » قوله :

١٩٤ — إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَأَخَرُ مَثْنٍ بِاللَّي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين
« مَا » وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ) و « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » ،
وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

١٩٥ — فِي غَرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورٍ
وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما
لم يمنع من إلغاء ظنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل .
وبين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ — فِي جُلَّةِ غَمَرَتِ أَبَاكَ بِجُورِهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ
وبين « نَعَمْ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨- وَلَبِستُ سِرْبَ السَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنَعَمَ كَانَ شَدِيدَةُ الْمُحْتَالِ
ومن زيادتها بين جزئى الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ
الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِنْهُمْ » .
نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩- سَرِرةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمةِ الْعَرَابِ
﴿تنبيهات﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر
من قول أم عقيل :

٢٠٠- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيلُ
الثانى : أفهم قوله « فى حشو » أنها لا تزداد فى غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء فى
إجازته زيادتها آخرأ .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك
إلا ما شذمن قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أُمْسَى أَذْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو على زيادة « أَصْبَحَ ، وَأُمْسَى » فى قوله :

٢٠١- عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ
وقوله :

٢٠٢- أَعَادِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيراً أَرَى أُمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ
الْخَبَرَ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرَ) من
ذلك « المرء مجزى بعمله إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ » .

وقوله :

٢٠٣- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقَ وَإِنْ كَذَبَ [فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ]

وقوله :

٢٠٤ - حَدَبَتْ عَلَى بَطُونُ ضَنْةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التَّمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « المرءُ مجزىٌ بعمله إن خيرٌ خَيْرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرٌ » ، جَوَزَ فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْثَلَاءِهَا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أَرُتَكِبَ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ) فَأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لِأَنْ حذفتها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِضَ عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

﴿ تنبيهه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إن » فى قولهم : « افْعَلْ هَذَا

إِمَّا لَا « أَى : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ ، فَمَا : عَوْضٌ عَنْ « كَانِ » ، وَلَا : نَافِيَةٌ لِلْخَبَرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا *

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَجْدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مَضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً (وَهُوَ حَذْفٌ) جائز (مَا أَلْتَزِمُ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » فى القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْغَمٌ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : وبقوله أقول : إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فَإِنْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً ، وقد قرئ شاذاً « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافية فالمنفى هو الخبر ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو « يَعِيبُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيبُ بِالْذَّوَاءِ » : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَعِيبُ » ، ومعنى يَعِيبُ : يَنْتَفِعُ ، وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » فى كل ما ذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها

خبر « كان » الخالية من نفى ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أَوْهَم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ - حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
أى : ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها ببلدًا قفرًا ، فتنفك هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخُسْفِ » ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم .

فصل فى ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فما : حرف نفى مهمل ، وإن : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إِنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفى بإلا ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فساذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، نحو «مَا قَامَ زَيْدٌ»
ومنه قوله :

٢١٣ - وَمَا خُذَلَّ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مَثَلُهُمْ بِشَرِّ

فساذ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من
شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل : مؤول .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال في التسهيل : « وقد تعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً يلاً
وفاقاً لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني » .

الثاني : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ، قال
في شرح الكافية : « من النحويين مَنْ يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو
مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور » .

(وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفِ) مدخول « ما » مع بقاء العمل
(كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَاءُ) سَبَقُ : مصدر نصب
بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها
إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤ - بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذَوِّ إِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالَى مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو « مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥ - وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلٍ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنصُوبٍ بِمَا) الحجازية
(الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزوم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بـ لكن أو ببل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لـ كونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرُو شُجَاعاً لَكِنْ كَرِيماً » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلَا قَاعِداً ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، و بل ولكن حرفاً ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (الْخَبَرُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفَى كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرَّ) قليلاً ، من ذلك قوله :

٢١٦ - فَسَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعُودٍ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقْبَلُوا عَلَى عَيْنِهَا وَأَقْرَدَتْ :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْنِي بِدَائِمٍ

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، فى قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حَقْبَةً لَا تَلَاقِيهَا
فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ

وقوله :

٢٢١ - وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِ يَنَّ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بَدَأْنِي *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر « أَنْ » في قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَىٰ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه في معنى أو ليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ - لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِي قَوَاهٍ

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنْ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أي : لا خير خير .

(فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيَّ أنها عملت في معرفة ، وأنشد للنابعة الجُعْدِيَّ :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

وتردّد رأى الناظم في هذا البيت ؛ فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدّر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مُثَبَّتًا ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مُساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه القراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أى لا بَرَّاحٌ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَاتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل

منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ »
على أن « إِنْ » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛
والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ،
فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة
من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ
وقوله :

٢٢٧ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وقد عرفت أنه لا يُشْتَرَطُ في معموليها أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أَسْم (حِينَ) أَى : زَمَان (عَمَلٌ) بل لا تعمل إلا في
أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ »
وقال الشاعر :

٢٢٨ — نَدِمَ الْبُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ [وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ]
وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
أى : وليس الأوان أَوَانَ صَلَاح ، فَحَذِفَ المضاف إليه « أَوَانَ » منوى
الثبوت ؛ وَبُنِيَ كما فعل بَقِيعٌ وبعْدُ ، إِلَّا أَنْ أَوَانَا لشبهه بِنَزَالِ وزنا بنى على الكسر
ونون اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ — لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ
فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أَى : لَاتٍ يَحْصُلُ مجير ، أولات
له مجير ، و « لَات » مَهْمَلَةٌ لعدم دخولها على الزمان .

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين في « لَات » الواقع بعدها « هَذَا » كقوله :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتْ [وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتْ]

مذهبان (أحدهما) : أن « لَات » مُهْمَلَةٌ لا اسم لها ولا خبر ، و « هَنَّا » في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنْت » مع « أن » مقدَّرةٌ قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنْتُ نَوَارِ ولَات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون « هَنَّا » اسم « لَات » ، و « حَنْت » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هَنَّا » عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لَات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

واختصت « لَات » بأنها لا يذكر معها معمولاً لها معها ، بل لا بدَّ من حذف أحدها

(وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلَات حِينَ مَنَاصٍ » ولَات الحينُ حينُ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، لحذف الأسمِ وبقى الخبر (وَالْعَكْسُ قُلٌّ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذاً « وَلَات حِينَ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولَات حِينَ مناصٍ لهم ، أى : كأننا لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لَات » لا النافية زيدت عليها تاء التانيث ، كما في « رُبَّت » ، و « مُمَّت » قيل : لِيَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو عَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّت » و « مُمَّت » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا مَاؤُ وَشَاءُ ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في « يَطْد » و « يَتْد » فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخولق ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أنشأ ، وطفق ، وأخذ ، وجعل ، وعلق ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ * غَيْرُ) جملة فعل (مضارع لهذين) وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك افترقا بيايين ، وغير جملة المضارع : المفرد ، كقوله :

٢٣١ - فَأَبْتُ إِلَىٰ فِهِمْ وَمَا كِدْتُ آثِيًا [وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ]
وقوله :

٢٣٢ - [أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا] لَا تُكْثِرْنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالشُّوقِ » فالخبر محذوف ، أي : يَمْسَحُ مَسْحًا .
والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣ - وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ
وجملة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »
(وَكَوْنُهُ) أي : كَوْنُ المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزَرُ) أي : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(وَكَاذَ الْأَمْرِ فِيهِ عَكْسًا) فاقتترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيزَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةً وَبُرُودَ

وقوله :

٢٣٦ - أَيْبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ فَهَنَنْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كَدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقتتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته .

(وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلَكِنْ جُعِلَ * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ (وَالزَّمُوا أَخْلَوْقَى « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أَخْلَوْقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطَرَ » ، ولم يقولوا : أَخْلَوْقَتِ تُمْطَرُ (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قل ، والكثير الاقتتان بها ، كقوله :

٢٣٨ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الشُّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرهما أيضًا ، يعني أن إثبات « أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَهَسًا مَشْبُورَا

وقوله :

٢٤١ - سَقَاهَا ذَوْوُ الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاقُهَا أَنَّ تَقَطَّعَا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

(وَتَرَكُ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشرع للحال ، و « أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ) زَيْدٌ يَعْدُو ، بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلِقَ) زَيْدٌ يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :

٢٤٣ - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمَجِيرِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال المشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو « هَبَّ زَيْدٌ يَفْعَلُ » ، و « قَامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثانى : إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ هَذَا الْبَابِ جَازَ حَذْفُهُ ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ » .

الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب - غير عسى - أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ - وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله :

٢٤٥ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

فأحجاره وثوبى : بدلان من أَسْمَى كَادَ وجعل ، وأما « عَسَى » فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببى ؛ كقوله :

٢٤٦ - وَمَاذَا عَسَى الْحِجَاجُ يُبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعهُ ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببى ، وأما قوله :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
فَإِنَّ فِي « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَأُسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها
(وَكَادَ لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ،
(وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا عمله كبقوله :

٢٤٧ - فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا
وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي
وهو نادر .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة أَسْمَ الفاعل من كَادَ وَكَرَبَ ، وأنشدوا على
الأول قوله :

٢٤٩ - أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدُ
وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ - أُبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت
فى شرح ديوان كُثَيِّرٍ ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكَابِدُ .
قال ابن سيده : كابدَه مُكَابِدَةٌ وَكَبَادًا : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن
كاربًا فى البيت الثانى اسم فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّتَاءُ ، أى :
قرب ، كما جزم به الجوهري وغيره .

الثانى : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطَفَقَ يَطْفِقُ - كعلم
يعلم - وسمع أيضاً : إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما فى (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزُكْنَ : عُلِمَ ؛ أى : اختيَارُ الفتح عُلِمَ ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» ، وقرأ نافع بالكسر .

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزاً :

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَاهِي لَفْظَةً جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمْ وَتَمُودَ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفى^١ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فمعناه قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاءً أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبٍّ لم يقارب حُبَّ التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا» هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَ قَدْ يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : «فَذَبْجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» فكلام تَضَمَّنَ كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعْدَاء من ذبحها غير مُقَارِ بين له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إن وأخواتها

(لِإِنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

— (كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ)
 أى : حَقْدٍ ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم — منهم ابن سيده — أن قوماً من العرب تنصب بها الجزئين معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ — إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ ، وَلَتَكُنْ
 خَطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وقوله :

٢٥٥ — [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِعًا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وقوله :

٢٥٦ — كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة ، نظراً إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيئويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لِكَانَ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معهن كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إِنَّ » و « أَنْ » التوكيد ، و « لَكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ،

ولست مركبة على الأصح ، وقال القراء : أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني في الممكن والمستحيل ، لا في الواجب ؛ فلا يقال : ليت غداً يحيى ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعل » الترجي في المحبوب ، نحو « لعل الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاق في المكروه ، نحو « فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع في الأول الأخفش ، وفي الثاني الكوفيون ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأن » التشبيه ، وهي مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أن » فأصل « كأن زيدا أسد » إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار .

(وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلَّا فِي) الموضع الَّذِي يَكُونُ الْخَبْرُ فِيهِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا (كَلِمَتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَمْرًا رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ - فَلَا تَدْخِنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ

وقد صرّح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمَزَ إِنَّ افْتَحَ) وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ * مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن اسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتَقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنْزَلَكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْ كُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لسد مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائم » .

(وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدءِ صِلَةٍ) نحو « مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُّكَمَّلَةً) يعني وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » « حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ) نحو « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ » فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ * [وَقَدْ اسْتَبَحَّتْ دَمَ أُمْرِي مُسْتَسْلِمٌ]
(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » وقوله :

٢٦٠ — مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي
أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فَعْلٍ) قلبي (عُلُقَا) عنها (بِاللَّامِ كاعلمَ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) و « اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنَى اسْوَدَ لَيْلَةً لَفَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهَا
و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ بَوَجْهَيْنِ نُمِي) أي نسب ؛ نظراً للموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :
٢٦٢ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ : أي حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناظم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أي ففي الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثاني قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَحْدِثِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِي أَبُو ذِيَالِكِ الْصَّبِيِّ
يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع

الخافض ، أى : على أنى ، والتقيد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرَّ قريباً في المكسورة ، وبقوله « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتَح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضاً (مَعَ تِلْوَفاً الْجَزَا) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءَ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ * فِي) كل موضع وقعت « إِنَّ » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولاً ، والقائل واحد ، كما في (نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ أَنِي أَحْمَدُ) الله ، فالفتح على معنى خيرُ القول حمدُ الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خيرُ القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِي أَنِي أَحْمَدُ الله » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ الله » .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستثناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفًا على « أن لا تجوع » .

الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ » وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ » .

الثالث : أن تقع بعد « أمّا » نحو « أمّا إنك فاضل » فتكسر إن كانت « أمّا » استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ » ومنه قوله :

٢٦٤ - أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَوْا * [فَنَيْتِنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَا جَرَمَ » نحو « لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة لا رجل ، ومعناه لا بد ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لَا جَرَمَ لَا تَيْتَنُكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ) جوازا (لَامُ ابْتِدَاءُ نَحْوُ إِنْ لَوْ زَرُ)
أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصذر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إن » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلخوا اللام إلى الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير « إن » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

— ٢٦٥

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ — أُمُّ الْخَلِيْسِ لَعَبُوْزُ شَهْرَبَةُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

وقوله :

٢٦٧ — [مَرُّوْا عَجَالِي فَقَالُوْا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟] فَقَالَ مَنْ سَأَلُوْا : أُمْسَى لَمَجْهُودًا

وقوله :

٢٦٨ — وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنَّ أَنْ عَرَقْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

٢٦٩ — أُمْسَى أَبَانُ ذَلِيْلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجَ سُودَانَ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « ما » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ — وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيْمًا وَتَرَكَآ لِلْأُمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقَد ؛ فلا يقال : إِنْ زَيْدًا لَرَضِي ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو « إِنْ زَيْدًا لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو « إِنْ زَيْدًا لَيَذُرُ الشَّرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو « إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أَوْ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يحيز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقَد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَبَانَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن « قد » تقرب الماضى من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يميزان « **إِنْ زَيْدًا لَرَضِيَ** » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « **إِنْ** » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « **عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا لَرَضِيَ** » .

(**وَتَصَحَّبُ**) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (**الْوَاسِطَ**) بين اسم « **إِنْ** » وخبرها (**مَعْمُولَ الْخَبَرِ**) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو « **إِنْ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ** » فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يحز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « **إِنْ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ** » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يحز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا لَرَأَى كَبًا مُنْطَلِقًا** » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا ضَارِبًا لَعَمْرًا** » (**و**) تصحب أيضاً (**الْفَضْلَ**) وهو الضمير المسمى عماداً - نحو « **إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** » إذا لم يعرب « **هُوَ** » مبتدأ .

(**و**) تصحب (**اسْمًا**) لأنَّ (**حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ**) نحو « **إِنْ عِنْدَكَ لَبْرًا** » « **وَإِنْ لَكَ لَأَجْرًا** » وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « **إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمًا** » .

﴿ **تنبيه** ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « **إِنْ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمًا** » ولا « **إِنْ لَفِي الدَّارِ لَزَيْدًا** » ولا « **إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا** » .

(**وَوَصَلَ مَا**) الزائدة (**بِنِزَى الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ * إِمْعَالَهَا**) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « **إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ** ، **وَكَأَنَّ خَالِدٌ أَسَدٌ** ، **وَلَكِنَّمَا عَمْرٌو جَبَانٌ** ، **وَلَعَلَّمَا بَكْرٌ عَالِمٌ** » (**وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ**) وتجعل « **مَا** » مُلَغَاةً ، وذلك مسبوع في « **لَيْتَ** » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

يُروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفعها على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله « وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه المنع ؛ لما سبق من أن « مَا » أزال اختصاصها بالأسماء وهيئاتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى * مَنْصُوبٍ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ

تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو « إِنَّ زَيْدًا آكَلُ طَعَامَكَ وَعَمَرُو » ومنه نحو :

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم — مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ »

بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره

محذوف ، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير

في الخبر إن كان فاصل ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو « إِنَّ زَيْدًا

قَائِمٌ وَعَمَرُو » — تعين الوجه الأول ، وقد أشعرَ قوله « وَجَائِزٌ » أن النصب هو الأصل

والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إِنَّ » خبرها تعين النصب ،

وأجاز الكسائي الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ - خَلِيلِيَّ ، هَلْ طَبَّ؟ فَإِنِّي وَأَنْثَمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنْفَانِ

ويتعين الأول في قوله * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ * لأجل اللام في الخبر ، والثاني في « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو في « يُصَلُّونَ » إلا أن قدرت للتعظيم ، مثلها في « رَبِّ ارْجِعُونِ » ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » ، وإنَّ هَذَا وعمرُو عالمان ؛ تمسكا ببعض ما سبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ن ذاهبون ؛ وإنك وزيد ذاهبان .

(وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنْ)

باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِيحِ خُسُوفَةً وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَضْلُ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ؛ إذا كان موضعها موضع الجملة : بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب .

(وَخُفِّقْتُ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثير الإهمال ؛ لزوال اختصاصها

حينئذ ، نحو « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ،

نحو « وَإِنْ كَلَّامًا كَيُوفِّيَنَّهُمْ » (وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتمعت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .
(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ] أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُلْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِبًا بِإِنْ ذِي) الخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته مُوصَلًا بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَسْكَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ » « إِنْ كِدْتَ لِتُزْدِي » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، وإن قعدَ لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهُيَةٍ .

(وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ) المفتوحة (فَأَسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكَنَّ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لا أنها تحمَلَتْه ؛ لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب ، وضائر النصب لا نَسْتَكَنَّ ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقوله :

٢٨١ — بِأَنَّكَ رَيْبِعٌ وَغَيْثٌ مَرْبِعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

(وَلَخَبَرٌ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو « علمت أن زيد قائم » فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائم » جملة فى موضع رفع خبرها .
﴿تنبيه﴾ أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ، كجِدَّ ؛ فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحة المخففة (فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَنِّعًا ، فَأَلْحَسُنْ) حينئذ (الفصل) بين « أن » وبينه (بِقَدْ) نحو « وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

٢٨٢ — شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ

وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

(أَوْ تَنْفِي) بلا ، أولن ، أولم ، نحو « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً » « أَيْحَسَبُ

أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ — وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا (أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ أُسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النجاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ وقوله :

٢٨٥ — إِيَّيْ زَعِيمٌ يَا نُؤَيٍّ — قَهْ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ وَنَجَوْتَ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » . (وَحَقَّقَتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنَوِي * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَنَابِتًا أَيْضًا رَوِي) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أن ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَدَرَ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانٍ وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَنَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في «أَنْ» ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر «كَانَ» الخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقَدْ أو لم ، نحو «كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأُمْسِ» وكقوله :

٢٨٨- لَا يَهُوْلَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْبِ بِ فَمَحْذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف «لعل» على اختلاف لغاتها ، وأما «لكن» فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو «وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ» وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التي لنفي الجنس

اعلم أنه إذا قصدَ بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «مِنْ» لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للأعند ذلك القصد عمل فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرّاً لثلاثا يُعتقد أنه بمن المنوية ؛ فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩- فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا سَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعاً ؛ لثلاثا يُعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقاً لِأَيَّانٍ لمشابهتها إياها في التوكيد ؛ فإن «لا» لتوكيد النفي ، و«إن» لتوكيد الإثبات ، ولفظ «لا» مساو للفظ «إن» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يُؤْذَنُ بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلْأَنفَى نَكِيرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ »
(أَوْ مُكَرَّرَةً) نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب،
ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستراه .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً
وتلويحاً سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيهاً الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ،
وأن لا يدخل عليها جارٌّ ، وأن يكون أسماً نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون
خبرها أيضاً نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانِ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وإن كانت لنفي الوحدَةِ أو لنفي الجنس لا على سبيل التخصيص عملت عمل « لَيْسَ »
كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ ، وَغَضِبْتُ مِنْ
لَا شَيْءٍ » وشذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت
ووجب تكرارها ، نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ »
وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

٢٩١ - لَا هَيْثَمَ الْأَيْمَلَةَ لِلْمَطِيِّ * [وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرٍ]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ] * نَكِدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فمؤول . وعدمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتَ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَأْنِي
ضرورةً اهـ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف — وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ، ويسمى مَطْوُولًا وَمَمْطُولًا ، أي : ممدوداً — ومفرد ، وهو ما سواهما

(فَانْصِبْ بِهَا مِضْافًا) نحو «لا صاحب بر ممقوت» (أو مضارعَه) أي: مُشابهه ،
نحو «لا طالعاً جبالاً ظاهر» (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَبَرُ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَه)
حتمًا ؛ وأما الرافع له فقال الشلو بين : لاخلاف في أن «لا» هي الرافعة له عند عدم
تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له ، وقال في
التسميل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم
تعمل إلا في الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر .

(وَرَكِبَ) الاسم (المُفْرَدَ) - وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به - مع «لا»
تركيب خمسة عشر (فَاتِحًا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ،
وإنما بنى - والحالة هذه - لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا «لارجل في الدار» مبنى
على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هل مِنْ رجل في الدار ؟ وكان
من الواجب أن يقال : لَا مِنْ رجل في الدار ؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ إلا أنه
لما جرى ذكر « مِنْ » في السؤال استغنى عنه في الجواب ، فحذف ، ف قيل : لارجل في
لدار ؛ فتضمن « مِنْ » ، فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيداناً بعروض البناء ، وعلى
الفتح لخفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد
(كَلَّا حَوْلَ وَلَا) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وجمع التفسير مثل «لَا غِثَامَانَ لَكَ» أما المثنى والمجموع
جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

٢٩٤ - تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

وقوله :

٢٩٥ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتُهُمْ شُؤُونُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبني على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح 'أولى' ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدْ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَزَلْتُ وَلَا لَذَاتِ لِشَيْبٍ
وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى أُسْتَيْفَاءِ آجَالٍ
(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر « لا » - كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »
(اجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ - [هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ] * لَا أُمِّي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
(أَوْ مَنْصُوبًا) كقوله :

٢٩٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]
(أَوْ مَرْكَبًا) كالأول ، نحو « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ » في قراءة
أبي عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن
محلها رفعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن « لا » الثانية عاملة
عمل لَيْسَ .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين
العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عمل ليس فالثاني وهو
المعطوف (لَا تَنْصِبًا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو
حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ - فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

٣٠١ - فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا وَمَا فَاهُـوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

فحاصل ما يجوز في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لَا غِلَامَ رَجُلٍ وَلَا أُمْرَأَةً ، وَلَا أُمْرَأَةً ، وَلَا أُمْرَأَةً » .

الثانى : محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لَا أُمْرَأَةً فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » ، و « لَا غِلَامَ رَجُلٍ فِيهَا وَلَا عَمْرُو » .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنًى يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَاَفْتَحَ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » (أَوْ اِنْصَبَّ) مراعاة لخل اسم « لا » ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا فِيهَا » (أَوْ اِرْفَعَ تَعَدَّلَ) مراعاة لخل « لا » مع المنعوت ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

(وَغَيْرَ مَا يَلِي) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) - وهو المضاف ، والمشبه به - (لَا تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصَبْ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا » و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » و « لَا رَجُلٌ طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » (أَوْ الرِّفْعَ أَقْصِدِ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » ، و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » ، و « لَا رَجُلٌ طَالِمٌ جَبَلًا ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لَا غِلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا - أَوْ مَاهِرٌ - فِيهَا » وقد يتناولوه قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ » .

(وَالْعَظْفُ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ «لَا») معه (أَحْكَمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ
أُنْتَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو
«لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوفٍ يصلح لعمل «لَا» ؛
فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو «لَا رَجُلٌ وَهَذَا فِيهَا»

﴿ تنبيه ﴾ حكم البديل الصالح لعمل «لَا» حُكْمُ النِّعْتِ الْمَفْصُولِ ، نحو «لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَأَمْرَأَةً فِيهَا» ، و «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا» ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ،
نحو «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا» .

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مَعَ هَمْزَةٍ أُسْتَفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ)
على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانُ أَلَا فَرْسَانُ عَادِيَّةً إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَدِيدَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ،

كقوله :

٣٠٥ — أَلَا أَضْطَبَارَ لِسَمَى أُمِّ لَهَا جِلْدٌ إِذَا الْآقِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عُمَرَوِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثْنَأْتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ

فعند الخليل وسيبويه أن «أَلَا» هذه بمنزلة «أَتَمَنَّى» فلا خبر لها ، وبمنزلة

«لَيْتَ» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني

والمبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلاً ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتي « أَلَا » لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْعَرَضِ وَالنَّحْضِضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازاً عند الحجازيين ، ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ » « قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم ^(١) :

٣٠٨ - وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لَا عَلَيْكَ ، يُريدون : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خبر ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » « تَوْقُدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زيدٌ لا خائفاً ولا أسفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ - وَأَنْتَ أَمْرٌ وَمِنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِيعٌ

(١) الصواب أنه لرجل من بني النبيت بن قاصد ، في قصة ذكرها في شرحنا المطول .

وقوله :

٣١٠- بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَسَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل - بعد استيفاء فاعلها - على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين ، وهى على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصَبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءًا أُبْتَدَا) يعنى المبتدأ والخبر (أُنِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَنَرَاهُ قَرِيبًا » أى : يظنونونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رَأْيَهُ ؛ تعدَّت إلى واحد ، وأما الحامية فستأتى ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣- إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤- دَعَانِي الْغَوَايِ عَمَّهَنَّ ، وَخَلَّتْنِي لِي أَسْمُ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى تَكْبَرٍ أَوْ ظَلَمٍ فَهِيَ لَازِمَةٌ ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت ،

كقوله :

٣١٥- عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَغْرُوفَ ، فَأَنْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ - عَلِمْتُكَ مَنَانًا ؛ فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَانَ غَرْنَانَ عَارِيَا
وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من
قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقت شفتاه العليا فهو أعلم ؛ فهي لازمة ؛ وأما التى بمعنى
عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا كَثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها
الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، وإن كانت
بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيَا
فَعَرَدَتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدَا

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى
اتهم فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ
مِنَ التَّعَفُّفِ » « وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تيقنت ، وهو قليل ، كقوله :
٣١٨ - سَبَّتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفى مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى
الاستعمال ، ومصدرها الْحُسْبَانُ - بكسر الحاء - وَالْحُسْبَانَةُ وَالْحُسْبَانَةُ ، فإن كانت بمعنى
صار أحسب - أى : ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ
مَعَ عَدٍّ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

ومصدرها الزَّعْمُ . قال السيرافى : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني :
هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . ويقوى هذا
قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مرَّ كَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكْفَلْ أو رَأْسَ تَعَدَّتْ لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ،
وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهي لازمة .
﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تمدى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ
لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ - وَقَدْ زَعَمْتُ أُنَى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

والثاني كقوله :

٣٢١ - فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدَمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ - قَدْ كُنْتُ أُحِبُّوْا أَبَا عَمْرٍ وَأَخَائِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمَ مَا مُلِمَاتُ

فإن كانت بمعنى غلب في المَحَاجَاة ، أو قَصَدَ ، أورد : تعدت إلى واحد ، وإن
كانت بمعنى أقام أو نَحَلَ فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ - دُرِيتُ الْوَفَى الْعَهْدِيَا عُرُوفًا غَتَبْتُ فَإِنْ أُغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيْدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بِكَذَا ؛ فإن دخلت عليه
همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ
عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَتَلَ - أى خَدَعَ - فتعدى لواحد ،
نحو دَرَيْتُ الصِّيدَ ، أى : خَتَلْتُهُ (وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ) في المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا
الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت
إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّوْرَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتي بمعنى
أشأ قد مضى الكلام عليها في بابها . وأما التي بمعنى صَيَّرَ فستأتي (وَهَبَ) بلفظ الأمر
بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أى : اعتقدنى ، و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ - فَقُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

وقوله :

٣٢٧ - تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وفي حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » أى : اعلموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد .

فقد بان لك أَنَّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

الثانى : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه لارجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَخَالَ ،

وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَغْنَى رَأَى - إلى آخره » إيدانا بأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم

نحو جَبَنَ وَحَزَنَ .

وهذا شروع في النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التَّصْيِيرِ (وَالَّتِي كَصَيَّرَا)

من الأفعال في الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ،

وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

٣٢٨ - [وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَا بَيْلٍ] * فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْ كُولٍ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وكقوله :

٣٢٩ - تَخَذْتُ غُرَارَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا [وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي]

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَ كُنَّا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كَثُّهُ أَخَا الْقَوْمِ وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْغَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أَحَدَ عَشَرَ فعلاً ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أَسَامِي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليقُ والإلغاء هَبْ وتَعَلَّمْ - وإن كانا قلبيين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما : ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ .

(وَلَغَيْرِ الْمَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ويا هذا ظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وأنا ظانُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ومررتُ برجل مَظْنُونٍ أَبُوهُ قَائِمًا ، وأعجبني ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا » ومن جواز الإلغاء فى القليى وتعليقه على ما ستره .

(وَجَوَزَ الْإِلْغَاءُ لَافِي) حال (الْإِبْتِدَاءُ) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَقَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ صُورٍ :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ - شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ [فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ]

يروى برفع « رُبْع » على أنه فاعل شجأك : أى أَحْزَنَكَ ، وأظن : لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجأك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ - آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنَ الظُّلُمِ الْحُرُوبُ اضْطِرَامٌ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شىء ، نحو : متى ظننت زيدا قائما ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأحفش (وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى ، (أُوْ) (لَامٌ أَبْتَدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فى مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَا) كقوله :

٣٣٤ - أَرْجُوْا مَلْأَنَ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيت : أى الشان ، وعلى الثانى لملك ، ولمدينا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إني » فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ؛ فالحمل على ما سبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلَا) النافيتين فى جواب قَسَمٍ ملفوظ أو مقدر ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ »

ولا عمرو . و (لَامٌ أُبْتَدَاءُ أَوْ) لَامٌ جَوَابِ (قَسَمٌ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » و كقوله :

٣٣٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَذِيَّتِي إِنَّ الْمَنَآيَا لَا تَطْلِيشُ سِهَامَهَا

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحَكْمِ (لَهُ أَنْحَتَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أُدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوْعَدُونَ » أَمْ بِالْأَسْمِ ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَىَّ الْحِزْبِ بَيْنِ أَخَصَى » و « لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا » أَمْ خَبْرًا نحو « عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ » أَمْ مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أَمْ فَضْلَةً ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فأى : نصب على المصدر بما بعده : أَى يَنْقَلِبُونَ منقلباً أَىَّ أَنْقَلَابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، و جاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فأحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير فى « لَا يَقُولُ » شىء واحد فى المعنى .

الثانى : من المعلقَات أيضاً لعل ، نحو « وَإِنْ أُدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ » ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و « لو » الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرٌ

وإنَّ التى فى خبرها اللام ، نحو « علمتُ إنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ » ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أنَّ المعلق إنما هو اللام لا إنَّ ، إلا أنَّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز « علمتُ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » بالكسر مع عدم اللام ، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلقُ إنَّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن المُلغى لأعمل له ألبته ، والمعلق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ

وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

يروى بنصب «موجعات» بالكسرة عطفا على محل قوله «مَا الْبُكْيُ» .

ووجه تسميته تعليقا أن العامل مُلغى في اللفظ عامل في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقا ، أخذاً من المرأة المعلقة التي لا [هى] مَرْوَجَةٌ ولا مُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في [وضع] هذا القلب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكِ طَعَاماً » « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمْ الْفَقُونَ » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَىُّ بَرْقٍ هَهُنَا
(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَّةٌ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتزمه)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً » أَى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا » أَى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينَ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أَى بمتهم .

وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب للمفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب للمفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلِرَأَى) التي مصدرها (الرؤيا) وهي الحلمية (أَنِم) أى : انسب (مَا لِعِلْمًا *
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَى) أى : انتسب ، « ما » : موصول صلته « انتمى »
في موضع نصب مفعول لأنم ، و « طَالِب » حال من عِلْم ، و « لرأى » متعلق بأنم ،
و « لعلماء » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التي مصدرها
الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث
الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَنَالًا

أَرَاهُمْ رُقَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أَنْخَزَلَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالًا

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رُقَقَتِي » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على
عِلْم العرفانية .

فإن قلت : ليس في قوله « الرؤيا » نصٌّ على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدرًا
لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالبُ والمشهور كونها مصدرًا للحلمية .

(وَلَا تَجْزُ هُنَا) في هذا الباب (بِلَا دَلِيلٍ * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ)

ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثاني فبالإجماع ، وفي الأول — وهو حذفهما معاً اقتصاراً —
خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن
الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْعَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم
« وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعُ يَحِلْ ؛ وعن الأعلام الجوازُ في أفعال الظن
دون أفعال العلم .

أما حذفُهُما لدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ - بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سَمِعَتْ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىٰ وَتَحْسَبُ
فى حذف أحدهما اختصاراً خلاف ؛ فمنعه ابن مَلَكُون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - - والمحذوفُ الأولُ - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » فى قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف ، أى :
ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه - والمحذوفُ الثانى - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَغْنَىٰ غَيْرُهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ
أى : فلا تغنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَبْتَظُنَّ) عملاً ومعنى (أَجْعَلُ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء
بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَقْفَهُمَا بِهِ) من حرف أو اسم
(وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ)
أى : مَعْمُولٍ (وَإِنْ بِيَعَضِ ذِي) المذكوراتِ (فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فمن ذلك حيث
لا فصلَ قوله :

٣٤٢ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقَائِصَ الرِّوَا سِمَا يَذْنِبِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتَوِماً
ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فإن فُيِدَ شرط من هذه الأربعة تعين رَفَعُ الجزئين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطَلَق ، ويقول زيد عمرو مُنْطَلَق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلَق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلَق » .

﴿ تنبيه ﴾ زاد السَّهْمِيُّ شرطاً آخر ، وهو أَلَّا يَتَعَدَّى باللام ، نحو « أَتَقُولُ لزيد عمرو مُنْطَلَق » وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً ، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال . هذا كله في غير لغة سُلَيْم .

(وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقاً) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقاً) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أنَّ بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يمتدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْراً ، وخطبةً ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَقُ عليه هذا الاسمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز ابن خروف والزنجشري . وإمّا جملة فتحكى به ، فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

أعلم وأرى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعَدِّيَّينِ إلى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ؛ فيصير متعدياً إن كان لازماً ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجَلَسْتُ زَيْدًا » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَبَسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا »

(وَمَا) حَقَّقَ (لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقًّا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا إجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اختصارا إجماعا ، وفي حذفهما معا اختصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمَرُوا وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ
وكذلك يُعَلِّقُ الفعل عنهما ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَكْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .

(وَإِنْ تَعَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم حرفانية (فَلَا تُنْبِئُ بِهِ) أى : بالهمز (تَوْصِلًا) ؛ لما عرفت ، فنقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالَ ، وَأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِي أَتْنِي) مفعول (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهَوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَتْنَسَا) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فَإِنَّ « أَعْلَمَ وَأَرَى » هذين يُعَلَّلَانِ عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثانی قوله تعالى : « رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا)
(أَخْبَرًا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَلِكَ خَبَرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩ - نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَانِيَهُمَا يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

وكقوله :

٣٥٠ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي

وكقوله :

٣٥١ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَنَحْنُ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وكقوله :

٣٥٢ - وَأَنْبِئْتُ قَيْنًا وَلَمْ أَنْبُلْهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

٣٥٣ - وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغُمَيْرِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَعُودَهَا

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ
عنهما ؛ فدخل الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ،
وصَوَّغُهُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَوَّغ ؛ فالذي لا يتعدى
إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغِّتْهُ للمفعول صار
متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛
فإن كان المصوغ للمفعول من باب أَعْلَمَ لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق
بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عِلِمَ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية
معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظُنُّنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ،
وكذلك أَحْسَبْتُ ، وَأَخَلْتُ ، وَأَزْعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة

فَرَعَ المتعدّي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما فقبل ، ووجب ألاّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) في عُرْفِ النحاة : هو الاسم (الَّذِي) أُسْنَدَ إليه فعلٌ تامٌ أَصْلِي الصيغة أو مؤول به (كَمَرَفُوعِي) الفعل والصفة من قولك : (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أُسْنَدَ إليه فعل تام أَصْلِي الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أُسْنَدَ إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » .

فالذي أُسْنَدَ إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » والتقييد بالفعل يُخْرِجُ المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وَذِكْرُ « أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيدكر الباقي :

الأول : الرفع ، وقد يُجَرُّ لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو بمن أو الباء الزائدين ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وَيُقَضَّى حِينَئِذٍ بِالرَّفْعِ عَلَى مَحَلِّهِ ، حَتَّى يَجُوزَ فِي تَابِعِهِ الْجُرْثُ حَمَلًا عَلَى الْإِلْفِظِ وَالرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ ، نَحْوُ « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ، وَكَرِيمٌ ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ ، وَلَا امْرَأَةٌ » ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ مَعْرِفَةً تَعَيَّنَ رَفْعُهُ ، نَحْوُ « مَا جَاءَنِي مِنْ عَبْدٍ وَلَا زَيْدٌ » لِأَنَّ شَرْطَ جَرِّ الْفَاعِلِ بِمَنْ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزْأَيِ كَلِمَةٍ لَا يَسْتغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ، وَأَجَازُ الْكَسَائِي حَذْفُهُ تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

٣٥٤- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا

وَأَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فَإِنْ كَانَ هُوَ : أَيْ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

الثالث : وجوب تأخيرهِ عن رافعه ، فَإِنْ وُجِدَ مَا ظَاهَرَهُ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ وَجِبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا ، وَكَوْنُ الْمَقْدَمِ إِمَّا مُبْتَدَأً كَمَا فِي نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ ، وَإِمَّا فَاعِلًا مُحذُوفٌ الْفِعْلُ كَمَا فِي نَحْوِ « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي نَحْوِ « أَبْشَرُ يَهُودُونَنَا » وَ « أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، وَالْأَرْجَحُ الْفَاعِلِيَّةُ ؛ لِمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ ، وَإِلَى هَذَا الثَّلَاثِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ :

(وَبَعْدَ فِعْلٍ) أَيْ وَشَبْهِهِ (فَاعِلٍ) (فَاعِلٍ) : مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ فِي الظَّرْفِ قَبْلَهُ : أَيْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَعْدَ الْفِعْلِ (فَإِنْ ظَهَرَ) فِي الْإِلْفِظِ نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ » وَ « الزَّيْدَانِ قَامَا » (فَهَوَ) ذَلِكَ (وَإِلَّا) أَيْ : وَإِلَّا يَظْهَرُ فِي الْإِلْفِظِ (فَضَمِيرٌ) أَيْ : فَهُوَ ضَمِيرٌ (اسْتَتَرَ) نَحْوُ قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزْأَيِ كَلِمَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عَجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا ، وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ مَعَ بَقَاءِ فَاعِلِيَّتِهِ ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الزَّبَاءِ :

٣٥٥- مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَثِيدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أَمْ حَادِيدًا

وَأَوَّلُهُ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّ « مَشْيُهَا » مُبْتَدَأُ مُحذُوفِ الْخَبَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ مَشْيُهَا يَكُونُ

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثاً : الرَفْعُ على ما ذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أي تَمْشِي مَشْيَهَا ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرِدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أَسْنَدَا * لِأَتْنَيْنِ) كَفَازَ الشَّهِيدَانِ ، وَيَفُوزُ الشَّهِيدَانِ (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهَدَا) وَيَفُوزُ الشَّهَدَاءُ ، وفازت الهندات ، وتفوز الهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزَّيْدَانِ ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاتٍ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَى عِبْدِ الْعَزِيزِ

وقوله :

٣٥٨ - نَصَرُوا قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

وقوله :

٣٦٠ - رَأَيْتُ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنْ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رواه البزار مطوَّلاً مجرداً ؛ فقال : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طي ، وبعضهم أنها لغة أزدشونقة .

(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ) . وهذه أحرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدُ » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمّله على إبدال الظاهر من المضمّر ، وكلا الحملين غير ممتنع فيما سُمع من غير أصحاب هذه اللغة ؛ ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للثنية والجمع ، وذلك بناءً منهم على أن من العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لُزمت للدلالة على الثنية والجمع كما لُزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقاً .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَهُ أَضْمِرًا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أحيب به استفهامٌ مُحَقِّقٌ (كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير : قرأ زيدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » أى : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » وقراءة بعضهم « زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ » .
وقوله :

٣٦١- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُلُوصَةً وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء الأفعال المفعول ، والأسماء المذكورة رَفَعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحَى ، وَمَنْ زَيْنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ،
وَيُوحَى اللهُ ، وزَيْنَهُ شركاؤهم ، وَيَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخباراً مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير
الأول بما رجّحه ؛ أما الآية الأولى فليشبوته فيما يشبهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو :
« قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ
مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَاًئِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهى
رواية البناء للفاعل .

نعم فى غير ما ذكر يكون الحمل على الثانى أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالحذف
عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلاً حَذَفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

أو أُجِيبَ بِهِ نَفَى ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى : بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ .

أو استلزمه فعلٌ قبله ، كقوله :

٣٦٣ - أَسْقَى الْإِلَاهُ عُدُوتِ الْوَادِى وَجَهَ — وَفَهُ كُلُّ مُلْتٍ غَادِى
* كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ *

أى : سقاها كلُّ أَجَشٍّ .

وإما وَجُوباً ، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ،
نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن
استجارك أحد استجارك ، وهَلَّا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمَر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاهُ تَأْنِيثٌ تَلِىَ الْمَاضِى إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى) ؛ لتدلّ على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى) ، والجازي كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(وَإِنَّمَا تَلَزِمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عادَ على مؤنث حقيقي : كِهِنْدٌ قَامَتْ ، وَالْهِنْدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ) أى : فرج ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم في المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ » ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو « طَلَعَ الشَّمْسُ » ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضْعُفُ إِبَاتُ التَّاءِ مع المضمر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين . (وَقَدْ يُدِيحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرَكَ التَّاءَ) كما (فِي * نَحْوِ أَنِّي الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) .
وقوله :

٣٦٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سُوءٍ [عَلَى بَابِ أُسْتِهِيَ صُلْبٌ وَشَامٌ]

وقوله :

٣٦٥ - إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ

بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ

والأجود الإثبات .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِلَا فَضْلًا) على الإثبات (كَأَزْكَاءَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ)

إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلاء ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ - مَا بَرِثَتْ مِنْ رَيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

وقوله :

٣٦٧ - [طَوَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا]

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

قال الناظم : والصحيح جواره في النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ » « إِنَّكَ كَأَنْتَ إِلَّا صَيِّحَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلَا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى

سيبويه « قَالَ فَلَانَةٌ » .

(وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْمَجَازِ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعِ) أيضاً ،

كقوله :

٣٦٨ - فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِيَّ لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أُنْقَلْ إِنْ بَقَا

(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسلام من مؤنث كما مر (كَالْتَاءِ)

مَعَ (المؤنث المجازي ، وهو : ما ليس له فرج حقيقي ، مثل (إِحْدَى اللَّيْنِ) أعنى

لَيْنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرَّجَالُ ، وَقَامَ

الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلِحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلِحَاتُ ؛

فأثبت التاء لتأويله بالجماعة ، وحذفها لتأويله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كَنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : حَقَّ كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(١) » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله :

٣٧٠ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أَل مُقدرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذْفُ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ ») و « بُسَّ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا)
أى : رأوه حسناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فلمسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عهديّة ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثبات أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا) عنه بالفاعل ؛ لأنه فضلة .

(وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) في تقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريط بن أنيف أحد بني العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

(وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو «فَرِيقًا هَدَى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمَتْ؟» وممتنع ، ويمتنعه ما أوجب تأخره أو تَوَشَّطَهُ ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخَرِ الْمَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أُنْبَى أَخِي» ؛ فإن أَمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضْنَتْ سَعْدَى الْحَمَى» .

﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّراج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجًّا بأن العرب تجيز تصغير عُمَرَ وعُمَرِ وعلى عُمَيْرٍ ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّمَ المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظُ — بحسب الظاهر — بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتمد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أى : وأخَرِ الْمَفْعُولَ عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وَقَعَ الْفَاعِلُ ضميراً (غَيْرَ مُنْهَصِرٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهْنَتْ زَيْدًا .

(وَمَا بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا الْمُحْصَرُ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمراً (أَخَرُ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ،

أو «إِلَّا أَنَا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرَأَ زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرَأَ» .

(وقد يَسْبِقُ) المحصور ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصَدُ ظَهْرُ) بأن كان المحصر بالاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٌ» ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةً أَنَا الدِّيَارِ وَشَامُهَا^(١)

وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلَا

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فإن لم يظهر القصد — بأن كان المحصر بإنما ، أو بالاً ولم تتقدم مع المحصور — امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذى أجاز تقديم المحصور بالاً مطلقا هو الكسائى ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولئ والشلوبين ، حملاً للإلا على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه فى نية التأخير .

(١) عشيّة : نصب على الظرفية منون ، وآناء : مرفوع على أنه فاعل هيّجت ، وهو جمع نوى بعد تقديم همزته على النون كبئر وآبار ورُم وآرام ورأى وآراء ، والواو فى « وشامها » حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهى العلامة معطوف على آناء ، يقول : لا يعلم غير الله ما أثارتته فى وقت العشيّة مخلفات أحبائنا من النوى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشى .

(وَشَاعَ) في لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وقوله :

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة .

(وَشَدَّ) في كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جَوَازُهُ ؛ واستدلَّ على ذلك بالسمع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقوله :

٣٧٩ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وذكر لجوازه وجهاً من القياس ، ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبي الفتح - الأَخْفَشُ من البصريين والطَّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَوَوْدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظٍ - ويسمى متقدما حكما - كذلك يعود على متقدم معنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أدَّبَ وَلَدَكَ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُهُ فِي الْكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بِنَعْمَ وَبئس ، نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بئسَ رَجُلًا عَمْرُو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْإِخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرُ بَهِيمٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ
على ما سيأتى في بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبَرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجَرَّ بِرُبٍّ ، وحكمه حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ - رَبُّهُ فِتْنَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رَبَّةُ أَمْرَأَةٍ » لا رَبَّهَا ، ويقال : « نِعْمَتِ أَمْرَأَةٌ هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً مِنْهُ الظاهرُ المفسَّرُ له ، كضَرْبَتُهُ زَيْداً ، قال ابن عصفور : أجازهُ الأَخْفَشُ ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريقُ معرفة ذلك : أن تجعل في موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتُبدَلُ من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز « أُعْجِبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرُو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أُعْجِبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبْتُ النساءُ ، وتقول « أَمْكَنَ الْمَسَافِرَ السَّفَرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أَمْكَنَنِي السَّفَرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفَرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنْبُؤُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حَذِفَ لغرض : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعِلْمُ بِهِ ، والجهل ، والإيهام ، والتعظيم ، والتحقيق ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتى أنه ينبؤ عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيما له) من الأحكام ؛ كالرفع ، والعُمْدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ) فخير : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ ،

نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأوّل الفعل) الذى تبنيه للمفعول (أضْمَنَ) مطلقاً (وَ) الحرف (المتّصل بالآخر) منه (اكسِرَ فى مَضَى كَوْصِل) ودُخِرَجَ (وأَجْعَلُهُ) أى: المتّصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيَنْتَحَى المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى وَ) الحرف (الثّانى التّالى تَا المَطَاوَعَةُ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأوّل أَجْعَلُهُ بلا مُنَازَعَةٍ) تقول : تُدْخِرُ جَ الشَّيْءَ ، ونُغْوِلُ عن الأمر ، ياتباع الثّانى للأوّل فى الضم .

(وثالثُ) الفعل (الذّى) بدىء (بهَمْزِ الوَصْلِ * كالأوّل أَجْعَلَنَّهُ كاشتَحَلِي) الشّرابُ ، وامْتَحَرَجَ المالُ ، فتتبع الثّالث أيضاً للأوّل فى الضم .

(وأَكْسِرَ أو أُشِمِّمْ فَا) فعل (ثَلَاثِيّ أَعْلَ * عَيْنًا) واويا كان أو يائياً ، فقد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بهما ، والإشمام : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى رَوَماً (وَضَمَّ جَا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وَحُوكَ (فَاحْتَمِلَ) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكْتَ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تَشَاكَ

﴿ تنبيه ﴾ : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتين الأوليين ، وتعزى لبني ققعس وبنى دُبَيْر .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَبُ) ذلك الشكلُ ويُعدّل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائياً كباع من البَيْعِ اجْتَنَبَ كسره وعدّل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت لللباس ؛ لحصوله في نحو مُخْتَارٌ وَتَضَارٌّ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِبَاعَ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ) وردَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رِثُوا » .

(وَمَا لِفَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتُورَ وانْقُودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحَرِّكُ الهمزة بحركتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرٍّ) أى : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صِيَمَ رَمَضَانَ ، وَجَلَسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَادَ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عِنْدَكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيَمَ زَمَانًا ، وَجُلِسَ مَكَانًا ، وسير سِيرًا ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سير على إضمار السير أحق ، خلافا لمن أجازاه .
فأما قوله :

٣٨٥- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرَبُ
فعناه ويعتلل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو أعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة ، وبذلك يُوجَّه « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ - فَيَلَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كمد ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو « خرج زيد بشيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طَبَّتْ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفي هذا الثاني نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثاني : ذهب ابن دُرُسْتُوِيَه والشَّهْنِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيُّ إلى أن النائب في نحو « مُرٌّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا الجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مُرٌّ بِهَنْدٍ » .

ولنا « سير بزيدي سيراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا ، بالنصب ، بخلاف مررت بزيدي الفاضل ، بالنصب ، ومُرٌّ بزيدي الفاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِمًا ، ولا تقول في الفصيح : مررت زيدا ، ولا مُرٌّ زَيْدًا ؛

على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لم يضرب من أحد » مع امتناع من أحد لم يضرب ؛ وقالوا في « كفى بالله شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات ، أعني الظرف والمصدر والمجرور (إن وُجِدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيبويه ومن تبعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرُدُّ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ - لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْمَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفِيَ ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

وقوله :

٣٨٩ - وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

ولا أولوية لواحد منهما ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف

المكان

والتنبيه : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل :
ولا أولوية لواحد منهما ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف
المكان

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرُوهُ ، بل يتعين فيه إنبابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنبابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعَ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَرَّ) عن النجاة ، وإِن أَمِنَ اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنبابة الأول اتفاقا ؛ فيقال في « ظننت زيدا عمرا » ، وأعلمت بكرا خالداً منطلقاً : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَعْلَمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرُوهُ ، وَلَا أَعْلَمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنبابة المفعول الثاني — مع ما ذكره — ألا يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنبابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنبابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضرأوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنبابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا .

الثالث : احتج مَنْ منع إنبابة الثاني في باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو ظَنَّ قَائِمًا زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنابته مطلقاً في باب أعلم — وهم قوم منهم الخضر اوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شبهة بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كَرَاماً مَوَالِيَهَا لَيْثاً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقدَّر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى « امتلاأت الدار رجالاً » : أُمْتُي رِجَالٌ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَبْرُ بِيَابِ كَانَ مُفْرَداً لَا يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزُ لَدَى الْكِسَائِى لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَأَى اهـ

وأعلم أنه كما لا يَرْفَعُ رافعُ الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يَكُنُّهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقْسِنَ

أى : قد حَمَلَهُمْ ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِرَهُمْ هَجَرَ

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ فى رِزْقِ عَمْرِو عَشْرُونَ دِينَاراً » تَعَيَّنَ رَفْعُ

« عَشْرِينَ » على النِّيَابَةِ ؛ فَإِنْ قَدَّمْتَ « عَمراً » فَقُلْتَ « عَمْرُو زَيْدٌ فى رِزْقِهِ عَشْرُونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ فيجب

توحيده مع المثني والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى
المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر
الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ)
أى حقيقة باب الاشتغال : أَنْ يَسْبِقَ اسْمٌ عَامِلاً مُشْتَغِلاً عَنْهُ بضميره ، أو مُلَابِسَهُ ،
لو تَفَرَّغَ لَهُ هُوَ أو مناسبه لِنَصْبِهِ لَفْظاً أو محلاً ؛ فيضمّر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ
مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّرٌ بِهِ ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير في « عنه » وفي « لفظه » للاسم السابق ، والباء في « بنصب » بمعنى
عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام في « الحل »
بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ نَصْبِ لَفْظِ ذَلِكَ
الاسم السابق : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالْأَسْبَاقُ أَنْصِبُهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستوياً ،
إِلَّا أَنْ يَعْزِضَ مَا يَمْنَعُ النِّصْبَ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (بِفِعْلِ أَضْمَرَ * حَتَّى) أى : إضماراً
حتماً : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير في « أضمر » : أى محتموماً ، وذلك لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقِي) ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ (لِأَمَّا قَدْ
أُظْهِرَ) إِمَّا لَفْظاً وَمَعْنَى ، كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إذ تقديره : ضربت زيدا
ضربتُه ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إذ تقديره : جاوزتُ
زيداً مررت به .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى الفعل المفسر ألا يُفصلَ بينه وبين الاسم السابق ؛ فلو قلت :
« زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُ بِهِ » لم يجوز ؛ للفصل بآنت .

(وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَّ) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَبَانَ وَحَيْثَا) وأدوات التَّحْضِيضِ ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وَحَيْثَا عَمْرًا لَقِيْتَهُ فَأَهِنْهُ ، وَهَلَّا بَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكَتْ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

فى رواية « مُنَفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير : إِنْ هَلَكَتْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِعِلْمِكَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع فى الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إِنْ وَحَيْثَا مردودة .

(وَإِنْ تَلَّ) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ * يَخْتَصُّ) كإِذَا الفجائية وليتَمَّا (فَالرَّفْعُ التَّزَمُّهُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَلَيْتَمَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصب زَيْدًا وبشراً لم يجز ، لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضاً واو الحال فى نحو « خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فلا يجوز « وَزَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بنصب زيد .

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولايم الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والوصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمُكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وَهَلَّا كَلِمَتُهُ ، وَهَكَذَا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع في ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) - وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عَمْرُو ، أَوْ لَا تَهْنِئْهُ ، وَاللَّهِمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبَكَرًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ .

وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه في نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأُجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

٣٩٤ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأُنَكِّحُ فِتَاتَهُمْ [وَأَكْرُمَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ]

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السَّيِّدِ وابنُ بَاشَاذ : يختار الرفع في العموم كالآية ، والنصب في الخصوص كزَيْدًا أَضْرِبْهُ .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ ، فإِبْلَاؤُهُ : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل في المعنى ، والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَّرَ
مِنَّا وَحِداً نَتَّبِعُهُ » فَإِنْ فَصِلَتِ الهمزة فاختار الرفع ، نحو أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا
في نحو أكلَ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة :
إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو أَزَيْدٌ ضَرْبَتُهُ أَمْ عَمْرُو ، وَحَكَمَ بِشَدُوذِ
النصب في قوله :

٣٩٥ - أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَانْخِشَاباً

ومنها النفي بما أولاً أو إن ، نحو مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ ، وَلَا عَمراً كَلَّمْتُهُ ، وَإِنْ بَكَراً
ضَرْبَتُهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف :
يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرْبَتُهُ .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلٍ عَلَى * مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلاً)
سواء كان ذلك المفعول منصوباً ، نحو لَقِيتُ زَيْداً وَعَمراً كَلَّمْتُهُ ، أو مرفوعاً ، نحو قَامَ
زَيْدٌ وَعَمراً أكرمته .

وإنما رجع النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَبَ فَقَدْ عَطَفَ
فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَقَدْ عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَتَنَاسَبُ الْمُتَعَاطِفِينَ أَحْسَنُ
مِنْ تَخَالُفِهِمَا .

واحتز بقوله « بلا فصل » من نحو قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ ، فإن الرفع
فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أمّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ وبقوله « فعل مستقر
أولاً » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوِّز الناظم في قوله « عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ » ؛ إذ العطف
حقيقة إنما هو عَلَى الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أكرممتُ
القومَ حتّى زيداً أكرمتهُ ، ومّا قامَ بكرُّ لـيكنَ عمراً ضربتهُ ، فحتّى وليكن حرفاً
ابتداءً أشبهها العاطفين ، فلو قلت : أكرممتُ خالدًا حتّى زيداً أكرمتهُ ، وقامَ بكرُّ
ليكنَ عمروً ضربتهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل
وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزيداً ضربتهُ ، جواباً لمن قال : أيهم
ضربتَ ؟ أو مَنْ ضربتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو غلامَ زيدٍ ضربتهُ ،
جواباً لمن قال : غلامَ أيهم ضربتَ ؟

ثالثها : أن يكون رفعه يومهم وصفاً مُخلاً بالمقصود ، ويكون نصبه نصّاً في المقصود ،
كما في « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها
وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصّصاً ، و « بِقَدَرٍ »
هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَرٍ ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر
سببويه مثل هذا الإيهام مرجّحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زيداً
ضربتهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » في
موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، وإنما كان النصب نصّاً في
المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله
فلا يفسر عاملاً فيه ؛ ومن ثمّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ
فِي الزُّبُرِ » .

(وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجيبيه : بأن تلا (فِعْلاً مُخْبِراً *
به) مع معموله (عَنْ أَسْمٍ) غير ما التعجيبيه (فاعْطِفْنِ مُخْبِراً) في اسم الاشتغال بين
الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت
بالفاء ، نحو « زيدٌ قامَ وعمروُ أكرمتهُ في داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى . والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرًا كَرَمَتُهُ عِنْدَهُ » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمتنعان النصب ، والفارسي وجماعة — منهم الناظم — يجيزونه ، وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

﴿ تنبيه ﴾ : شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمَرَأَ ضَرَبْتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا وَعَمْرًا يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفع في غير الذي مرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن السجري على جوازه قوله :

٣٩٦ — فَارْسًا مَا غَادَرُوهُ مُلَحَّمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا فِكْسٍ وَكُلِّ

ومنه قراءة بعضهم « جَنَاتٍ عَدَنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

نم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إِلَيْهِ وتُخَرِّجْهُ عَلَيْهِ (أَفْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ) لك فيه ذلك .

(وَفَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تتابعت ، أو بهما معاً (كَوَصْلُ يَجْرِي) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ ، أَوْ بَغْلَامِهِ ، أَوْ حُبِيسَتَ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غِلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمْتَ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ أَخِيهِ ؛ أَكْرَمَكَ » كما يجب في نحو « إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرٌّ بِهِ ، أَوْ بَغْلَامِهِ ، أَوْ حُبِيسَ عَلَيْهِ ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غلامَ أخيه ؛ عَمَرُو ، كما وجب الرفع في نحو « فإذا زيد يضرب به عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضربته » أحسنُ منه في نحو « زيداً ضربت أخاه » وفي نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيداً مررت بأخيه » .

(وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزيداً أنت ضار به ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مُحْبُوسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضرُّبه ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبَسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضر به » بخلاف « أنت ضار به » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عاملٍ لم يَجُزْ أَنْ يُفَسَّرَ عاملاً ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضارُّ به - أو مُحْبُوسٌ عليه - أَمْسٍ » .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ) يمنعهُ من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يُفَسَّرُ عاملاً ؛ ومن ثمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيداً أنا الضَّارُّ به » ، ولا « وَجْهَ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيَّ كَهْ » ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » ؛ لأنهما غيرُ صفةٍ ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا يَنْحَلُّ بحرف مصدرىٍّ ، وهو المبرد والسيرافي .

(وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَّحِيَّ لَهُ جَارٍ (١٣ - الأشموني ١)

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعمًا ، أو عطف نسق بالواو ، أو عطف بيان (كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببي (الْوَاقِعِ) شاغلًا ؛ فكما تقول « زَيْدًا أكرمته أخاه » أو « مُحِبَّهُ » فتكون العلة بين زيد وأكرمته عمله في سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمته رجلاً يُحِبُّهُ » ، أو « أكرمته عمرًا وأخاه » أو « عمرًا أخاه » ؛ فتكون العلة عمله في متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلة الضمير الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أي : إن وجود الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أخاه » من قولك « زَيْدًا أكرمته عمرًا أخاه » بدلًا امتنعت المسألة : نصبت ، أو رفعت ؛ لأن البدل في نية تكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الربط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو « أزيد قام » أو « غضب عليه » ، أو ملابسا لضميره نحو « أزيد قام أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء ؛ كخرجت فإذا زيد قام ، وليتما عمر وقعد ؛ إذا قدرت « ما » كافة ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وهلا زيد قام ؛ وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية ، نحو زيد قام ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائية ؛ لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية ، نحو زيد ليقيم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو « أَبَشَرُ يَهُدُونَنَا » و « أَنْتُمْ تَحْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زيد قام وعمر وقعد عنده ؛ والله أعلم .

تعدى الفعل ولزومه

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر - وَيُسَمَّى أَيْضاً وَقَعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوِزاً ؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به - أمران ؛ الأول : صحة (أنْ تَصِلَ * هَا) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثاني : أن يُصَاغَ مِنْهُ اسمُ مَفْعُولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : الْخَيْرُ عَمَلُهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نَحْوِ خَرَجَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمَرُو ، وَلَا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بَلْ مَخْرُوجٌ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَرْفِ .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِاللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي ، نَحْوِ الْخُرُوجِ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبِ ضَرَبَهُ عَمَرُو .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : هذه الهاء تَتَّصِلُ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ والمعروف أنها واسطة : أَى لَا مُتَعَدِّيَّةٌ وَلَا لَازِمَةٌ ، وَلَعَلَّهُ جَعَلَهَا مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ نَظْراً إِلَى شَبْهِهَا بِهِ ، وَرَبَّمَا أَطْلَقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولِ .

(فَأَنْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ رَفَعَتْهُ بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غير المتعدى : مبتدأ ، ولأزم : خبره ، أَى : مَا سَوَى الْمُتَعَدِّيِّ هُوَ اللَّازِمُ ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ ، وَيُسَمَّى قَاصِراً أَيْضاً ؛ لِقَصُورِهِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ وَقَعٍ ، وَغَيْرِ مُجَاوِزٍ ؛ لِذَلِكَ .

(وَحِثِّمْ * لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى للطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لِأَزِمَ لَهُ (كَتَنَهُمْ) - بكسر الهاء - الرَّجُلُ ؛ إِذَا كَثُرَ أَكْثَرُهُ ، وَشَجَعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبِحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

و (كذا) ما وازن (أفعَلَل) نحو : أفسَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ ، وما ألحق به ، وهو أفوَعَلَّ ، نحو اكْوَهْدَ الفرخُ ، إذا ارتعدَ .

(و) كَذَا (المضاهى) أى : المشابهة فى الوزن : أفعنَلَل ، نحو اخرَنْجَمَ ، يقال : اخرَنْجَمَتِ الإبلُ : أى اجتمعت ، وما ألحق به ، وهو وزنَان : أفعنَلَل - بزيادة إحدى اللامين - نحو (أفعنَسَسَا) يقال : أفعنَسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الانقياد ، وأفعنَلَى ، نحو : اخرَنْبَى الديكُ ؛ إذا انتفش للقتال ، وأسنَلَنَقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدى ، نحو : أسرَنْدَى ، وأغرَنْدَى : أى علا ورَكَبَ ، فى قول الزاجز :

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يُسْرَنْدِيَنِ أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِيَنِ

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى « أفعنَسَسَ » أن يكون مفعولا للمضاهى ، والأولى أن يكون فاعلا له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه أفعنَسَسَ ؛ لما عرفت أنه ملحق باحرنجم .

(و) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما أقتضى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظَفَ ، وَطَهَّرَ ، وَوَضُوْءٌ ، وَدَنَسَ ، وَنَجَسَ ، وَقَذَرَ (أَوْ عَرَضَا) وهو : ما ليس حركة جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرَضَ ، وَكَسَلَ ، وَنَشِطَ ، وَفَرَحَ ، وَحَزِنَ ، وَنَهَمَ ؛ إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَى * لِوَاحِدٍ كَمَدَهُ فَاُمْتَدَّا) وَدَخَرَ جُتُ الشَّيْءِ فَتَدَخَّرَجَ : أمَّا مطاوعُ المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعد ؛ كما مرَّ .

(وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، وَعَجَبْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالْمَنْصُوبُ الْمُنْجَرُّ) وجوبا ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ - [إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعِ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لاقياساً مُطَرِّداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد في السَّعة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ — [لَدُنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ * فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ

أى : على حَبِّ العراق ، وفي الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ يَطْرِدُ) قياساً (مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى : مِنْ أَنْ يَدُوا : أى يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وبأنه .

فإن خيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف ، كما في « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريضة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإبهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنَّ الجمالهنَّ ، ومن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ وفقرهنَّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما اطَّرَدَ حذفُ حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها

جر ؛ تمسكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَا دَبْنِي بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

بجر « دَيْنِ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .
ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو « جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ »
أى لى تقوم .

(وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
(سَبَقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ)
قولك : (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَ كَمْ نَسَجَ الْيَمَنُ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل في
المعنى ، و « نَسَجَ الْيَمَنُ » هو الملبوس ؛ فهو المفعول في المعنى .

ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في
المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسَجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَ كَمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِمَوْجِبِ عَرَا) أى : وُجِدَ ،
وذلك كخوف اللبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » وكون الثانى محصوراً ،
كما أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ) لمانع وجد (حَتَّى قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجباً ، وذلك
كما إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ،
أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلاً ، نحو الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا ، أو مُلْتَبَساً بضمير الثانى ،
نحو أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَايَئَهَا ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبَساً بضمير الأول كما في نحو : أَعْطَيْتُ
زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف في باب الفاعل .

(تَنْبِيْهُ) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين حكم الفاعل في المعنى مع المفعول
في المعنى في هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ووجوبه
في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه في نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .
(وَحَذَفَ فَضْلَةً) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجْزَى) : اختصاراً ، أو اقتصاراً

(إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي ؛ كتناسب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، ونحو « إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى » ، وكلا لإيجاز في نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوي ؛ كاحتقاره في نحو « كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ » أي : الكافرين ، أو أَسْتَهْجَاهُ ؛ كقول عائشة رضي الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، أي : العورة .

فإن ضَرَ الحذف امتنع ، وذلك (كحذف مَاسِيَقَ جَوَاباً) لسؤال سائل : كضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حَصِرَ) نحو : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « يَضِرْ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْراً ، بمعنى : ضَرَّ يَضُرُّ ضَرْماً ، قال الله تعالى : « لَا يَضِرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً » ، أي : لم يضركم .

(وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ) أي : ناصبُ الفضلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً ، نحو « قَالُوا خَيْرًا » ، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كما في باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مثلاً ، نحو « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أي أُرْسِلِ الْكِلَابَ ، أو أُجْرِيَ مُجْرَى المثل ، نحو « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير المتعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى لازم ؛ والتضمين : إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه ؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدًى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أي : يَخْرُجُونَ ، « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » أي : تَنْبُ « أَذَاعُوا بِهِ » أي : تَحَدَّثُوا « وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أي : بارك لي .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي

أى : صَرَفَهُ بِالْقَتْلِ ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ — * ضَمَنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *

أى : تَكَفَّلْتُ ، وهو كثير جداً .

الثانى : التحويلُ إلى فَعْلٍ — بالضم — لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ، وَفَهُمُ ، بمعنى ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرَّ .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فَرْعاً فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ — تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِى الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقَى الضَّ — جَمِيعَ بَيَّارِدٍ بِسَّامٍ

ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعِيفُ الْعَيْنِ ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وَفَرَحَتْ زَيْدًا .

وقد اجتمعاً فى قوله تعالى : « نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأُنْزَلَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : الْمَفَاعَلَةُ ، تقول فى « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَمَشَى ، وَسَارَ » : جَالَسْتُ زَيْدًا ،

وَمَاشَيْتُهُ ، وَسَايَرْتُهُ .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ أَوْ النِّسْبَةِ لِلشَّيْءِ ، كَاسْتَخْرَجْتَ الْمَالَ ، وَاسْتَحْسَنْتُ زَيْدًا ، وَاسْتَقْبَحْتَ الظَّمَ ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَكْتَبْتُهُ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — اَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ * [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]
 وإنما جاز «استغفرتُ اللهَ منَ الذنبِ» لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .
 الخامس : صَوَّغَ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة ، تقول :
 كَرَمْتُ زَيْدًا أ كَرُمُهُ : أى غلبته فى الكرم .

السادس : التضمنين ، نحو : « وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النَّسْكَاحِ » أى : لا تَنْوُوا ؛ لأنَّ
 عَزَمَ لا يتعدى إلا بَعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لا عَزَمْتُ كَذَا ، ومنه رَحِبْتُكُمْ
 الطَّاعَةَ ، وَطَلَعَ بِشَرِّ الْيَمَنِ ؛ أى : وسعتمكم ، وبلغ اليمين .

السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو « أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره « وَاقْعُدُوا
 لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصاهما على الظرفية ، خلافاً للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛
 لعدم الإبهام ، والله أعلم .

التنازع فى العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَاكْثَرُ (اقْتِضَايَا) أى : طَلَبَا (فى اسمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا
 (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذَلِكَ الاسمِ (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فيه اتفاقاً .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — [فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ [أَحْبَسِ أَحْبَسِ]

إذ الثانى توكيد ، وإلا فسد اللفظ ؛ إذ حقه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أو أَتَوَكَ
 أَتَاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ — [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ، ولم أطلب المالك .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مَثَلُ النَاضِمِ وَغَيْرُهُ وَعَلَّوْا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلَقُصُورُ الْعِلَّةِ ؛ لأن ذلك يقتضي ألاَّ يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » في كلامه رَفَعَ بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مُرَادُهُ بِالْعَامِلِينَ فِعْلَانِ مُتَصَرِفَانِ ، أَوْ اسْمَانِ يُشَبَّهَانِهُمَا ، أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ كَذَلِكَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا » وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :
٤٠٨ — عَهْدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتَهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْثِلًا]

والثالث نحو « هَاؤُمُ أَقْرَبُ وَكِتَابِيهِ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي

لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته في فعلی التعجب ، نحو مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وَأَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بَعْمَرًا ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تَسَبَّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِهِ فَلَيَّمْتَنِي
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبٍ

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو
«زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ» وقوله :

٤١١ — [قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ]
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهُ

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبْلَه خَبَرَانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ،
بخلاف السببي المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز
بعضهم في البيت المتنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)
لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) من هذا ، وهو أن الأول أَوْلَى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ
ذَا أُسْرَةٍ) أى : غير البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز
إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على
جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ — كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْ لَهُ
أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِئْتُ نُمَّ حَالِفٍ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ
لَمِنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزَّةٍ بِلَا هُونٍ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما ، وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه

في المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالنَزِمُ) في ذلك (مَا التَزِمَا) من مطابقة الضمير الظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيْحُسَيْنَانِ وَيُسَيُّ ابْنَا كَا) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَا كَا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى إِيَّاهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ

وقال الفراء : إن انفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسَيُّ ابْنَا كَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتَ زَيْدَا هُوَ ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو رَبُّهُ رَجُلًا ، وَنِعْمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتَ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ ؛ إِنَّنِي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ
وقوله :

٤١٥ — هَوِيَنِي وَهَوِيَتِ الْغَانِيَاتُ إِلَيَّ أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي
وقوله :

٤١٦ — وَكُنْتُمْ مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال أفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبَ بَنِي مَنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا * بِمُضْمَرٍ لِعَیْرِ رَفَعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أى : جُعِلَ أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ الْزَمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلة ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذکر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ؛ وأما قوله :

٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ]

فضرورة .

(وَأَخَرْنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضمّر قبل الذکر ، وعمدته فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِماً بِإِيَّاهُ ، وَظَنَنْتَنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً بِإِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدماً فادّعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَيْلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له ، وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذکر ومن الفصل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهِمْلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ » ولم يخرجّه ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَ تَدْخُلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالزَّمْ مَا التَزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ - إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

وخصَّ بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت ؛ لأن في حذفه تهئية العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

الثاني : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثاني) جزمه بتأخير الخبر ، ولم يحزم بهما في التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهمل أمنُ اللبس ؛ فإن خيف اللبسُ وجب التأخير ، نحو اسْتَعْنَتْ وَاسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرٍ » يوم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا هِنْدُ إِيَّاهَا ، فإيَّاهَا : مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفي حذفه ماسبق ؛ ولذلك قال الشارح : لو قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكْ مُفْعُولٌ حَسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأَخْرَهُ تُصِيبُ

أَخْلَصَ مِنْ ذَلِكَ التَّوَهُّمُ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل يؤخَّرُ كمفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِجٌ تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرٍ » ، ولو قال :

بَلْ حَذَفَهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمَ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَّزِمَ

لأَجَادَ .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس : قاس المازني وجماعة المتعدّي إلى ثلاثة على المتعدّي إلى اثنين ، وعليه مشى في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمراً قائماً ، ويختار إعمال الثاني ، نحو أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمراً قائماً إِيَّاهُ ، وَأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمراً قائماً إِيَّاهُ إِيَّاهُ

(وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا) أى : فى الأصل (لِيَعْبُرَ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ) أى : فى الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخًا * زَيْدًا وَعَمراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وعَمراً أخوين : مَفْعُولًا أَظُنُّ ، وَأَخًا : ثانى مفعولى يُظَنُّنَانِي ، وجيء به مظهراً لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمّر فيما أن يُضَمَّرَ مفرداً مراعاة المخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنناني ؛ فيخالف مفسره — وهو أخوين — فى التثنية ، وإما أن يُثَنَّى مراعاة للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعملت الثانى ، نحو يَظَنُّنَانِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخًا ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه ، نحو أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ، نحو أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

﴿ تنبيه ﴾ : وَجْه كونه هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل : أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ؛ فتنازع العاملان « الزيدان » ؛ فالأول يطلبه مفعولاً ، والثانى يطلبه فاعلاً ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدان ، وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذراً لما مرّ ، فعدلنا به

إلى الإظهار ، وقلنا « أخاً » فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مَعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشيء بما هو أَعَمُّ منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أَعَمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرأ ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه في ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَا لَيْسَ خَبَرًا مِنْ مَصْدَرٍ مُفِيدٍ توكيدَ عامله ، أو بيانَ نوعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

ف « مَا لَيْسَ خَبَرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر — در المبيّن للنوع في قولك : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ .

و « مِنْ مَصْدَرٍ » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِرًا » .

و « مُفِيدٍ توكيدَ عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك :

أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، وَلِمَسْئُوقٍ مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلُ

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْباً ،
أو ضَرَبْتُ شَدِيداً ، أو ضَرَبْتُ بَتَيْنِ ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ
غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنَّ حَمْلَ المفعول عليه لا يُخَوِّج إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول
الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل
منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛
فلذلك اِخْتِجَتْ في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق
أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل
الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ مع ضميمته شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف
المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المصدرُ : اُسْمُ مَاسِيٍّ
الزَّمانِ مِنْ * مَدْلُوْلِي الْفِعْلِ) أى : اسمُ الحَدَثِ ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان
فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأَمْنٍ مِنْ) مدلولي (أَمِنْ) وَضَرْبٍ مِنْ
مدلولي ضَرَبَ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنَى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصِبٍ) نحو « فَإِنَّ جَهَنَّمَ
جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » وَيُعْجِبُنِي إِيمَانُكَ تَصَدِيقاً « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً »
« وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً » .

(وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أضلاً) فى الاشتقاق (لهذين) أى : للفعل والوصف
(انتخب) أى : اختير ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف
مشتقاً من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم
ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقاً من الآخر .
والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة ،
(١٤ - الأشمونى ١)

والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوَكَّيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ) المصدرُ الْمَسْقُوفُ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدٌ) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ) سَيِّراً ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد - ويسمى المعدود - كَسِرْتُ (سَيَّرَتَيْنِ) و « دُكِّمَتْ دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ) أو سَيِّراً شديداً ، أو السَّيَّرَ الَّذِي تَعَرَّفَهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فَعَلَ في التسهيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلٌّ) وذلك ستة عشر شيئاً ؛ فينبؤ عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئاً :

الأول : كَلِمَتُهُ (كَجَدَّ كُلَّ الْجَدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » وقوله :

٤٢٠ - [وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بَعْضِيَّتُهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةً سُوءَ .

السادس : مُرَادِفُهُ ، نَحَوُقُمْتُ الْوُقُوفَ (وَافْرَحَ الْجَذْلَانِ) ومنه قوله :

٤٢١ - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدٌ

السابع : ضميره ، نحو عَبْدَ اللَّهِ أَظْنُهُ ^(١) جالسا ؛ ومنه « لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ

الْعَالَمِينَ » .

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوبا على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير في

« أَظْنُهُ » عائدا على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولا ثانيا .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَرْبَ .

التاسع : وَقْتُهُ ، كقوله :

٤٢٢ - أَلَمْ تَفْتَحْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

أى : اغْتَاضَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ، وهو عكس « فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ .

العاشر : « مَا » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « مَا » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَاجْلِسْ .

الثانى عشر : آتَهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يَطْرِدُ فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَهُ ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَبَرَةً ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مميّنا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادِفُهُ ، نحو : شَنَنْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مَقَّةً ، وَفَرَحْتُ جَدَلًا .

الثانى : مُلَاقِيهِ فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللّهِ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا »

« وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ وَالْأَصْلُ إِنْبَاتًا وَتَبْتِيلًا .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ،

وَأَعْطَى عَطَاءً .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدًا) ؛ لأنه بمنزلة تكرير

الفعل ، والفعل لا يُدْتَنَّى ولا يجمع (وَثَنٌ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ) أى : غير المؤكد ، وهو

المبني (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددي فباتفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً .

وَضَرَبْتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعى ؛ فالمشهور الجوازُ نظرا إلى أنواعه .

نحو: سِرْتُ سَيْرِي زَيْدِ الْحَسَنِ وَالْقَمِيحِ ؛ وظاهرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختاره
الشلوبين .

(وَحَذَفُ عَامِلٍ) المصدر (الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ) ؛ لأنه إنما جرى به لتقوية عامله
وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح (وَفِي) حذف عامل (سِوَاهُ
إِدْلِيلٍ مُتَّسَعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلى ضَرْبًا مُؤَكَّدًا ،
أو بلى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُومًا مُبَارَكًا ، ولمن أراد الحج
أو فرغ منه : حَجًّا مُبْرُورًا ؛ فحذفُ العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة
القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ) ؛
لأنه لا يجوز الجمعُ بين البديل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرًا أو نهياً (كَنَدَلًا أَلَاذَّ كَانَدُلَا) في قوله :

عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا ، زُرَيْقُ ، الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

فَنَدَلًا : بَدَلٌ من اللفظ بَأَنَدَلِ ، والأصل : أَنَدَلِ يَزُرِيْقُ الْمَالَ : أى اختطفه ،
يقال : نَدَلِ الشَّيْءَ ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛
وتقول « قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٣ - فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا [فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَقِيًّا وَرَعِيًّا ، وَجَدْعًا وَكَيًّْا ، أو مقرونا باستفهام توبيخي ، نحو أَوْتَوَانِيَا
وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَابَا

والثاني : ما دل على عامله قرينةً وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَمْدًا** و**شُكْرًا** لَا **كُفْرًا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرًا** لَا **جَزَعًا** ، وعند ظهور معجب : **عَجَبًا** ، وعند الامتثال : **سَمْعًا** و**طَاعَةً** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً** ، وعند خطاب مغضوب عليه : **لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا** ، وَلَا **فَعَلْتُ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا** .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلِ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كِبَائِمَانَا) من قوله تعالى : « **فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَامَانَا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءُ** » (**عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا**) أى حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير **فِيمَا تَمْنُونَ** وإما تفادون .

(**كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَ**) كلٌّ منهما (**نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدُ**) نحو : **أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا** ، وإِنَّمَا **أَنْتَ سَيْرًا** ، وما **أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا** ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحضر ينوب مناب التكرير ، فلم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو **أَنْتَ سَيْرًا** ، وأنت **تَسِيرُ سَيْرًا** . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : **أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ** ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٥ — [**تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّ كَرْتٌ**] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

أى : ذاتُ إقبالٍ وإذبارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (**مَا يَدْعُوْنَهُ مُوًّ كَذَا**) وهو إما مؤكد (**لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ** ؛ **فَالْمُبْتَدَأُ**) من النوعين - وهو المؤكد لنفسه - هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه **نَفْسُهَا** (**نَحْوُ لَهُ عَلَى**)

ألفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابني » من إرادة المجاز .

و (كَذَاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ) أى : ممنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبُ ضَرْبِ الْمُلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزَيْدٍ يَدٌ يَدٌ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرًا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْنِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وَلَزَيْدٍ يَضْرِبُ ضَرْبِ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتمة عليه الجملة — في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَسْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمَحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَيَّ » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : ماله فعلٌ ، وهو ما مر .

والثاني : مالا فعل له أصلا ، كبَلَّه ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ

في رواية خَفُضَ « الْأَكْفُ » فَبَلَّهَ حينئذ : منصوبٌ نَصَبَ « ضَرْبَ الرِقَابِ » ،
والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اَتْرَكَ ؛ لأن « بَلَّهَ الشَّيْءَ » بمعنى تَرَكَ الشَّيْءَ ؛ فهو
على حد النصب في نحو : شَنَنْتُهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مَقَّةً .

ويجوز أن ينصب ما بعد بَلَّهَ ؛ فيكون اسم فعلٍ بمعنى اَتْرَكَ ، وهي إحدى
الروایتين في البيت ، وسيأتي في بابه .

ومثل « بَلَّهَ » المضاف : وَبَلَّهَ ، وَوَيْحَه ، وَوَيْسَه ، وَوَيْبَه ، وهي كنايةات
عن الويل ، وَوَيْل : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب ،
يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ،
ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .

وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أَدْخَلَ منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ،
بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى : القلبي
(إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلًا) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ
الفعل (كَجُذْ شُكْرًا) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ كَحِيلًا
كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهُوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ
فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقْتًا وَفَاعِلًا) الجملة حالية ، و « وَقْتًا وَفَاعِلًا » نَصَبٌ بنزع الخافض ،

أى : يشترط لنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ الْعَبِيدِ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبِيدٍ ، وأنكره سيويو ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، وَلَا قَتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَعْلَلُ بِنَفْسِهِ ؛ وكونه متحداً مع المعلن به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ، بل يكفي عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّائِي ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديرى ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ ا هـ .

(وَإِنْ شَرُطُ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فَقَدْ * فَاجِرُهُ بِالْخُرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد فى الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد فى الفاعل — نحو :

٤٢٩ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرَاكِ هِرَّةً [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ]

وقد انتفى الاتحادان فى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جرّه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزْهُدٍ ذَا قَنَعٍ ؛

وَقَالَ أَنْ يَصْحَبَهَا (أى : اللام (الْمَجْرُودُ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَبِرَ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ]
(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَل) وهو أن جرّه باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشَدُوا)
شاهداً لجوازه قول الراجز :

٤٣١ - (لَا أَقْعُدُ الْجَنِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)
﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو
جِئْتُكَ أَبْتَغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِأَبْتَغَاءِ الْخَيْرِ .

الثانى : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان أو مجروراً ،
كَزُهْدًا ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل
أو بالإضافة ، خلافاً للرياشى والجزمى والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن
أل فيه زائدة ، وإضافته غير محضة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له فى الواقع ؛
إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرف
ملفوظ ، بخلافه .

(الظرفُ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان
(ضُمْنَا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطْرَادٍ ، كَهُنَا أُمَكْتُ أَرْمُنَا) فهنا : اسم مكان ، وأزمننا :
اسم زمان ، وهما مُضْمَنَانِ معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمَكْتُ .

والاحتراز بقيد « ضُمَّنَا فِي » من نحو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً .

و « بمعنى في دون لفظها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح ، على الأرجح .

و « باطراد » من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ » مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدٍ بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تَضَمَّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلَفَ الاسمُ الحرفَ على معناه وَيُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تَضَمَّنَ مَتَى معنى الهمزة وإن الشرطية ، (والثاني) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « ضُمَّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فَعَلَ وشبهه (مُظْهِراً * كَانَ) الواقع فيه ، نحو :

+

جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَائِرُ غَدَا خَلْفَ الرِّكْبِ (وَالْإِلَّا) أَى : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، بَلْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنَ اللَّفْظِ : جَوَازًا ، أَوْ وَجُوبًا (فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا) .

فَالْجَوَازُ نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِمَنْ قَالَ : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِرْتَ ؟

وَالْوَجُوبُ فِيمَا إِذَا وَقَعَ خَبْرًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أَوْ صَلَاةٌ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ ، أَوْ حَالًا ، نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أَوْ صِفَةً ، نَحْوُ : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أَوْ مُشْتَغَلًا عَنْهُ ، نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، أَوْ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ لِأُخْرٍ كَقَوْلِهِمْ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَى : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمِعِ الْآنَ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : الْعَامِلُ الْمُقَدَّرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، سِوَى الصَّلَاةِ ، اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً ، كَمَا عَرَفْتَ .

الثَّانِي : الضَّمِيرُ فِي « فَأَنْصِبُهُ » لِلظَّرْفِ ، وَهُوَ اسْمُ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ ، وَفِي « فِيهِ » لِمَدْلُولِهِ ، وَهُوَ نَفْسُ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ ؛ وَأَرَادَ بِالْوَاقِعِ دَلِيلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشَبْهَةٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ نَفْسُ الْحَدَثِ ، وَلَيْسَ هُوَ النَّاصِبُ ، وَالْأَصْلُ فَأَنْصِبُهُ بِدَلِيلِ الْوَاقِعِ فِي مَدْلُولِهِ ، فَتَوْسُّعٌ بِحَذْفِ الْمُضَافِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ لَوْضُوحِ الْمَقَامِ . انْتَهَى .

(وَكُلُّ) اسْمٍ (وَقْتٍ قَابِلٌ لِذَلِكَ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، مُبْهَمًا كَانَ أَوْ مَخْتَصًّا .

وَالْمُرَادُ بِالْمُبْهَمِ مَا دَلَّ عَلَى زَمَنِ غَيْرِ مُقَدَّرٍ ، كَحِينَ وَمُدَّةٍ وَوَقْتٍ ، تَقُولُ : سِرْتُ حِينَئِذَا ، وَمُدَّةً ، وَوَقْتًا .

وَبِالْمَخْتَصِّ مَا دَلَّ عَلَى مُقَدَّرٍ : مَعْلُومًا كَانَ ، وَهُوَ الْمَعْرَفُ بِالْعَلَمِيَّةِ ، كَصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ بَالٍ ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ الْعَامَ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أَوْ غَيْرِ مَعْلُومٍ ؛ وَهُوَ النِّكْرَةُ ، نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أُسْبُوعًا ، أَوْ وَقْتًا طَوِيلًا .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبَيَّنًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالاختصاص ماله صورة وحدود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست ، وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشيعاء ؛ كَنَاحِيَّة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو : (المَقَادِير) كَفَرَسَخ ، وَبَرِيد ، وَغُلُوَّة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، وَسِرْتُ فَرَسَخًا .

(و) الثانية : (مَا صِغَ مِنْ) مادة (أَلْفَعْل) العامل فيه (كَمَرَمِي مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرَمِي زَيْدَ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ » .

(وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) الْمَصُوغِ مِنْ مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ * ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعَ) أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مُثِّلَ ، وأما قولهم : هُوَ مِنِّي مَزَجَرُ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا ، وَعَمْرُو مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذ ؛ إذ التقدير هو منى مستقر فى مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى الْمَزَجَرِ زَجَرَ ، وفى الْمَنَاطِ نَاطَ ، وفى الْمَقْعَدِ قَعَدَ ؛ لم يكن شاذًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص ، وهو مانص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلًا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالاته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعد إلى كل أسمائه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ اهـ .

(وَمَا يَرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ) النحوى ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مكانك ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثانى فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ)
أى : غير المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

مالا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوَضُ ، تقول : مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوَضُ . وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهنَّ بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سَيَّانٍ في التعلق بالاسم — بتقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو : يَوْمٌ وَشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٍ وهو غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، عَلَمَيْنِ لهذين الوقتين : قُصِدَ بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير منصرف ؛ فالمنصرف نحو سَحَرٌ وَآئِلٌ
وَنَهَارٌ وَعِشَاءٌ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو
سَحَرٌ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ
قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ
زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَتَكُرَّرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه
إفهامُ تعيينِ وقتٍ أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النِّجْمِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ،
وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحَرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتُ خُفُوقِ النِّجْمِ ، ووقت طلوع
الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف
إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه ؛ فينوبُ ما كان
هذا المصدر مضافاً إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلَّمُهُ الْقَارِظِينَ ، وَلَا آتِيهِ الْفَرَقْدَيْنِ ،
والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ ، وَمُدَّةَ بَقَاءِ الْفَرَقْدَيْنِ . اهـ

﴿ خاتمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صِفَتُهُ ، وَعَدَدُهُ ، وَكَلِمَتُهُ أَوْ جَزْئِيَّتُهُ ،
نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ،
وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أَوْ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ
نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفضلةُ (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم
يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ
مُسْرِعَهُ) وَأَنَا سَائرٌ وَالنَّيْلَ ، وَأَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالنَّيْلَ ؛ فالطريق والنيل : نصب
بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَاشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمَشُ طَائِلَةً ؛ فإن تالي الواو في الأول فعل ، وفي الثاني جملة .

وبالفصلة نحو : اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

وبالواو نحو : جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وبكونها بمعنى « مع » نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أو بعده .

وبكونها تاليةً لجملة نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصَّيْمَرِيِّ .

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي عليّ .

وأما قولهم « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ » و « كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ؟ » وما أشبهه فسيأتى بيانه .

(بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النَّصْبِ) ذا النصب : رفع بالابتداء ، خبره في الجرور الأول ، وهو بما ، وَسَبَقَ : صلة ما ، ومن الفعل : متعلق بسبق ، أى : نَصَبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَقْدِمُ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشِبْهِهِ (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ) خلافاً للجر جاني في دعواه أن النصب بالواو ؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها ؛ فكان يقال : جَلَسْتُ وَكَ ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إِنَّكَ وَلَاكَ ، وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل « غير منزل منزلة الجزء » للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تَخَطَّى الْعَامِلِ لَهَا ؛ وَتَنَاوَلَ إِطْلَاقَ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ كَمَا مِثْلُ ، وَالْمَقْدَرِ كَقَوْلِهِ :

٤٣٢ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

أى : ما تصنع والتلدّد ، ومن إعمال شبهه الفعل قوله :

٤٣٣ - [إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاهُ وَأُنْشَقَّتِ الْعَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

وقوله :

٤٣٤ - فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنَّ أَلْقَ بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّانِمِ الْمُسْرَهَدِ

وقوله :

٤٣٥ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أُنُوبِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا بِأَلَا
فَسِرُّ بَالًا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي
على في تجويزه الأمرين .

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛
فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرْتُ ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز
ذلك ابنُ جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ - جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله :

٤٣٧ - أَكُنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَتَقَبُّهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبَا

على رواية مَنْ نصب السَّوْءَةَ واللقب ، يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش ، وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السَّوْءَةَ ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَوْءَةٍ .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هِيَ ومعطوفها ، وذلك
في البيت الأول ظاهر ، وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب ولا أَسُوؤُهُ
السَّوْءَةَ ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السَّوْءَةِ .

(وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)

وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ - مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ [يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ] الضابط

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْدًا ، وكيف تكون وقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكِنٌ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ — أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا
فَالْجَمَاعَةُ : نصب على المعية بفعل كون مضمير ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه .

الثاني : في قوله « بَعْضُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف .

(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ)
وَأَرْجَحُ من النصب على المعية ، كما في نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ
و« اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد
أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ
لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ) : إما من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة ترأُمُ فصيلها وترك فصيلها
يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على
معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ — إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعَهُ وَوَاكَلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
لأن في العطف تعشفا في الأول وتوهينا للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المعية سلامة
منهما ، فكان أولى .

وإِذَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، كَمَا فِي نَحْوِ : جِئْتُ زَيْدًا ، وَاذْهَبَ وَعَمْرًا ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَقْوَى إِلَّا مَعَ الْفَصْلِ ، وَلَا فَضْلَ ؛ فَالْوَجْهَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ سَلَامَةٌ مِنْ ارْتِكَابِ وَجْهِ ضَعِيفٍ عَنْهُ مَنَدُوحَةٌ .

(وَالنَّصْبُ) عَلَى الْمَعْيَةِ (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ) لِمَانَعٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ (يَجِبُ) فَلِمَانَعِ الْمَعْنَوِيِّ كَمَا فِي « سِرَتْ وَالنَّيْلَ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » مِمَّا لَا يَصِحُّ مِشَارَكَةُ مَا بَعْدَ الْوَائِ مِنْهُ لِمَا قَبْلُهَا فِي حِكْمِهِ ، وَالْمَانَعُ اللَّفْظِيُّ كَمَا فِي نَحْوِ « مَالِكٌ زَيْدًا ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا » لِأَنَّ الْعُطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ مَمْتَنَعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ . هَذَا حَيْثُ أُمِكنَ النَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ كَمَا رَأَيْتُ ، فَأَمَّا إِذَا امْتَنَعَ مَعَ امْتِنَاعِ الْعُطْفِ ، وَهُوَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ ، وَذَلِكَ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

٤٤٢ — عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونََا

فَإِنَّ الْعُطْفَ مَمْتَنَعٌ ؛ لِانْتِفَاءِ الْمِشَارَكَةِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعْيَةِ مَمْتَنَعٌ ؛ لِانْتِفَاءِ الْمَصَاحِبَةِ فِي الْأَوَّلِ وَانْتِفَاءِ فَائِدَةِ الْإِعْلَامِ بِهَا فِي الثَّانِي ؛ فَأَوَّلُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ انْصِبَابُهُ عَلَيْهِمَا ، فَأَوَّلُ عَلَفْتُهَا بِأَنْلَتُهَا ، وَزَجَّجْنَ بِزَيْنَ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ . (أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلَاطَمٌ لِمَا بَعْدَ الْوَائِ نَاصِبٌ لَهُ (تَصِبُ) أَيُ : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَحَلْنَ الْعُيُونََ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَالْفَارَسِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

﴿ تَنْبِيْهِ ﴾ : بَقِيَ مِنَ الْأَقْسَامِ قِسْمٌ خَامِسٌ ، وَهُوَ تَعْيِينُ الْعُطْفِ وَامْتِنَاعُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعْيَةِ ، نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انْتَهَى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو مُنْزَلاً منزلةً الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره : يُخْرِجُ التَّخْصِصَ ونحوه .

و « ما كان داخلاً » يشمل الداخل حقيقةً والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والقيّد الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستره .

(مَا أُسْتَثْنِيَ إِلَّا مَعَ) كلام (تمام) أى : غير مُفَرَّغٍ : مُوجِبًا كان أو غير

موجب (يَنْتَضِبُ) إِلَّا أَنَّ الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا : سواء كان المستثنى

مُتَّصِلًا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء

كان متقدماً على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ

الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع

عامل النصب والجر .

﴿ تنبيه ﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلًّا ، ولا « أَسْتثنِي »

مضمراً ، خلافاً لزعاعى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره في غير هذا

الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه

حرف مختص بالأسماء غير مُنْزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب

في « إلا » أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجو

إن كان التفرغ محققاً ، نحو مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرَح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروف تَضْيِيفُ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و « إِلَّا » ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُدْتَرِمٌ في التفرغ للحق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفرغ ليجرى البابُ على سَنَنِ واحداه .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَنَفْيٍ) وهو النفي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكار (انْتِخِبَ) أى اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » ومثاله بعد النفي معنى دون لفظٍ قوله :

٤٤٤ — وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوْحِيءُ وَالْوَيْدُ

فإن « تَغْيِيرَ » بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثال شبه النفي « لَا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ »

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بَدَلٌ بعض من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وتَحَالُفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدل أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَبِيبٍ »

الثاني ، إذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » برفع ما بعد « إِلَّا » فيهن ، ونحو « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا » لأن من

والباء لا يُزَادَانِ فِي الْإِيجَابِ ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أفهم قوله « انْتُخِبَ » أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ » بالنصب اهـ .

(وانْصِبْ) والحالة هذه - أعني وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالمُتَّصِل ؛ فيُجِيزُونَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا ، ومنه قوله :

٤٤٥ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وقوله :

٤٤٦ — عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفُ الْمُصَمَّمُ

وقوله :

٤٤٧ — وَبِذَتْ كِرَامٌ قَدْ نَكَّجْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الإبدال عندهم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً ، نحو « مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ » ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اهـ .

(وَغَيْرُ نَصْبٍ) مستثنى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي) على

قلة : بأن يُفَرَّغَ العاملُ له ويُجْعَلَ المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ — لَا هُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيبويه : وحديثي يونسُ أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون : مالي إلا أبوكَ ناصِرُ .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدلٌ كلٍّ من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعاً : ما مرَّرتُ بمثلِكَ أحدٍ ا هـ .
(وَلَيْكِنْ نَصَبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول .

واحتز بقوله « في النفي » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكثرث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيبويه .

والثاني : ألاَّ يُكثَرَتْ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّرُ المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .

قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجَّحًا فتكافئاً ا هـ .

(وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقُ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا * بَعْدُ) أَى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمُ قوله أولاً « مَا اسْتَشْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ » (يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عُدِمَا) فَأَجْرُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِعْرَابٍ وَلَا يَكُونُ هَذَا اسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغِ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ ؛ فَالنَّفْيُ نَحْوُ « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وَشَبْهُ النَّفْيِ نَحْوُ « وَلَا تَقُولُوا عَلَى »

« اللَّهُ إِلَّا الْحَقُّ » ، « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَيِّمَ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُريدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير فى « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إِلَّا كما لو عُدِمَ إِلَّا ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إِلَّا فى تسلط ما قبل إِلَّا عليه كما لو عُدِمَ إِلَّا .

الثانى : يصح التفرغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز « ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا » وأما « إِنْ نَظَنْ إِلَّا ظَنًّا » فتأول .

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله فى التسهيل « عامل » ؛ لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما فى الأمثلة اهـ .

(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) - وهى التى يصح طَرَحُهَا والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا * تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا) فالعلا : بدل كل من الْفَتَى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العـلا ، والثانى نحو « قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا » فعمرًا ، عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قامَ القوم إلا زيدا وعمرا .

ومن هذا قوله :

٤٥٠ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ - مَالَكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى : إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَإِنْ تُكْرِرْ لَا لِتَوْكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرّيع ، أولاً

(فَمَعَ * تَفْرِيعَ التَّائِيهِ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَع) أى : أتركه باقياً (فى وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنَى) فتقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا بكراً » ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (احْكُمُ بِهِ وَالتَّزِيمِ) نحو « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْتُ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى) إِلَّا بَكْرًا ، فعلى : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للابدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا » ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فى الْقَصْدِ حُكْمِ الْأَوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجِبٍ فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير مُوجِبٍ فهي أيضاً مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك - كما في نحو « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » - فقل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّهِ ؛ فعلى الأول يكون مُقَرَّرًا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشَّفَعِيَّةِ ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقي فهو المراد اهـ .

(وَامْتَنَيْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبًا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا) مجروراً : مفعول باستثنى ، وبغير : متعلق باستثنى ، ومعرباً : حال من غير ، وبما : متعلق بمعرباً ، وما : موصول صلته نُسْبٍ ، ولمستثنى : متعلق بنسب ، وإِلَّا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكون هي معرفة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عند غير تميم ، وفي نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجح في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عند تميم ، ويضعف في نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إماً فنكرةٌ نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إيهامها ؛ فلما ضُمَّتْ معنى إلا حُملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعاً أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » وَشَبَّهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

٤٥٢- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْخَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِي كَرُّه
فَالصَّارِمُ : صفة لغيري ، ومثالُ شَبَّهِ النكرة قوله :

٤٥٣- أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا
فَالْأَصْوَاتُ : شبيهه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بـأل الجنسية .
لكن تفارق « إلا » هذه غيراً من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ؛ فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال :
جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الْجَمْلُ وَالظُرُوفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن
تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا
دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ
غَيْرُ جَيِّدٍ .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا .

وشرط ابن الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من
الشاذ قوله :

٤٥٤- وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْمِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ،
واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَمْرٌ ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى « غَيْرَ زَيْدٍ » إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على الحل ، وذهب الشاويين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلَيْسَ وَ) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٌ) بالفتح والمد (أَجْعَلًا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَيْرٍ جُعَلًا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني أن مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْبُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِ

ومن وقوعها مرفوعةً بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ - أَتَرُكُ لَيْلِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ ! إِنْ إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِي سِوَاكَ » . ومنصوبة بإن قوله :

٤٦١ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِأَمْنِي لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها الموصول نحو « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ، وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سِوَى لغة رابعة ، وهي المذمعة الكسرة .

الثاني : أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز في غير ، ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقاً سِوَى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوًى » وتمد مع الفتح ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مَصْدَر بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا) المستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَبَيَكُونُ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهُمْ فعلَ زيدٍ ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدمُ الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعالان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، وانتصابُ المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلُهما ضمير مستتر ، وفى مَرَجِعِهِ الخلافُ المذكور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ .
(وَأَجْرُزٌ بَسَاطَةً يَكُونُ) وهما خَلَا وَعَدَا (إِنْ تُرِيدَ) الجرّ فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٣ — أَبْجَنَّا حَيِّهْمُ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالْظَّفَلِ الصَّغِيرِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعداً ، قيل : ولا بجلا ، وليس كذلك ، بل ذكر الجر بجلا .

الثانى : قيل يَتَعَلَّقَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَانِ الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا ، وهى غير متعلقة اهـ .

(وَبَعْدَمَا) المصدرية (انصِبْ) حتما ؛ لأنهما تَعَيَّنَا بها للفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وقوله :

٤٦٤ — تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي ؛ فَإِنِّى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِى مُوَلَعٌ

وموضع الموصول وصلته نَصَبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكَلٌ ؛ لتصریحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَفْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زيدا ، وعلى الثانى قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زيدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كالتصايب غير فى « قاموا غير زيد » .

(وَأَنْجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدُ) أجاز ذلك الجرمى والرَّبْعَى والكسائى والفارسى ، لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففساد ؛ لأن

« ما » لا تزداد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ » ، وإن قالوه بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتجُّ به .

(وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرَفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا) إِنِ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في الحائنين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جَرَّتْ كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ما سبق في خلا ، وإذا نَصَبَتْ كانت فعلاً ، والخلافُ في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأثر البصريين حرفيتها ، ولم يحيزوا النصب ؛ لكن الصحيحُ جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشَّيبَانِي والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأُصْبَغِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَذَمِّ

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه .

(وَلَا تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْضَهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو « حَاشَ لِلَّهِ » وليست حرفاً ؛ قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بال حذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانَبَ يُوسُفُ الْمَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللَّهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ لِلَّهِ » بالإضافة ، كعَاذَ اللَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وقراءة أبي السمال « حَاشَاً لِلَّهِ » بالتنوين ، أي : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعِيًا لَزِيدٍ ، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيت ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَ فَاطِمَةَ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناءً على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدل به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لَا سِيَّامًا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنْبَهٌ عَلَى أَوَّلَوِيَّتِهِ بِمَا نُسِبَ لَهَا قَبْلَهَا .
ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضاً — إذا كان منكراً ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٩ — [أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]

وَلَا سِيَّامًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

والجر أَرْجَحُهُمَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : وَلَا مِثْلَ الذى هُوَ يَوْمٌ ؛ أَوْ وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ هُوَ يَوْمٌ ؛ ويضعفه فى نحو « وَلَا سِيَّامًا زَيْدٌ » حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سَيَّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناءً مثلها فى : لَا رَجُلٌ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « وَلَا سِيَّامًا زَيْدًا » فمنعه الجمهور ^(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لَا » عليها ، ودخول الواو على « لَا » — واجبٌ . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « وَلَا سِيَّامًا يَوْمٌ » فهو نخطئ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَّامًا عَقْدٌ وَفَالَا بِهِ مِنْ أَكْثَمِ الْقُرْبِ ^(٢)

وهى عند الفارسي نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند السكوفيين الذين يجوزون مجيء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفى ينى — مثل وعى يعى — ووفاء به : مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو « من أكظم » ، وجملة ما صفة لعقد .

الحال

(الحال) يُذَكَّرُ وَيؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِئٍ فَدَعَهُ وَوَاكِلَ أَمْرُهُ وَالْيَالِيَا

وسماتى الاستعمالان فى النظم .

وهو فى اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى فى قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .

وفَضْلَةٌ : يخرج العمدَة ، كالمبتدأ فى نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر فى نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَمُنْتَصِبٌ : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم فى حال كذا : يخرج التمييز فى نحو : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَعْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سَادًّا مَسَدَّ عَمْدَةٍ : كضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا أُمِيتُ مَنْ يَعْيشُ كَيْثِيًّا كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثانى : الأولى أن يكون قوله « كَفَرَدَا أَذْهَبُ » تنميا للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشئ بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب بالازم ، وإن كان مراده ؛ ليخرج النعت المنسوب : كرايت رجلاً راكباً ؛ فإنه يُفْهِمُ

في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لَيْسَ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، « يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا » والمشعر عاملها بتجدد صاحبها ، نحو « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاهُ
وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سَعْرِ) أو مُفاعلة ، أو تشبيهه ، أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلا تَكْلُفٍ * كِبَعُهُ) البر (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسَعَّرًا ، وبعه (يَدًّا بِيَدٍ) أى مُقَابضة (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدٍ) أى : مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

الثانى : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشيق في ست مسائل ؛ وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فتمثل لها بشرًا سَوِيًّا » وتسمى حالا مُوَطَّئَةً .

أو دالة على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طور واقع فيه تفضيل ، نحو : هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .

أو فرعاً له ، نحو : هَذَا حَيْدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْجِثُونَ الْجِبَالَ بَيُوتًا » .

أو أضلّاه ، نحو : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .
وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح
الكافية ، وفيه تكلف ، اه .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ)
وَكَلِمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، وَجَاءُوا الْجُمَاءَ الْغَفِيرَ ؛ فَوَحْدَكَ وَفَاهُ
وَالْعِرَاقَ وَالْجُمَاءَ : أحوالٌ ؛ وهى معرفة لفظاً ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير :
اجتهد منفرداً ، وكلته مشافهةً ، وَأَرْسَلَهَا معتركةً ، وجاءوا جميعاً .
وإِنَّمَا التَّزِمَ تَنْكِيرَهُ لثَلَا يُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ نَعْتًا ؛ لأنَّ الغالب كونه مشتقاً وصاحبه
معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جَاءَ زَيْدٌ
الرَّاكِبَ .

وفَصَّلَ الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ،
نحو : عَبْدُ اللَّهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءُ ؛ فالحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما
بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛
فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدٌ
الراكِبَ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » فمذهب سيبويه أن « وَحْدَهُ »
حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين
كونه حالاً من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدي ،
وصحة « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » — وبه مثَّلَ سيبويه — تدلُّ على أنه حال من
الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنماتجىء أحوالاً
من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ،
والتقدير زيد مؤضع التفرّد .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وقتلته صَبْرًا ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى
بَاغِتًا وراكضًا ومصبورًا : أى محبوسًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه
محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً ، وجاء يَرُكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ
صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بَغْتَةً عندهم فى تأويل :
بَغَتَ زَيْدٌ بَغْتَةً ، وجاء ركضاً فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل :
صَبَرَتْهُ صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادِرَ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بَغْتَةٍ ، وجاء
مَجَى رَكْضٍ ، وقتلته قَتَلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ،
وقتلته ذا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع .

وقاسه المبرد ؛ ف قيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نوعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد
سُرْعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » ؛ فيجوز : أَنْتَ الرَّجُلُ أَدَبًا وَنُبْلًا ، والمعنى الكامل في حالِ علمٍ وأدبٍ وَنُبْلٍ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن يكون تمييزاً » .

الثاني : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « الأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالَمٌ » ؛ تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلم وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يَذْكَرُ إِنْسَانٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فَلَمَذْكُورِ عَالَمٍ . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شَيْءٍ فَلَمَذْكُورِ عَالَمٍ فِي حَالِ عِلْمٍ .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - نحو : أَمَا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ - تَعَيَّنَ الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأَمَّا مَعْرِفًا بِأَلْ فَهُوَ عِنْدَ سَيَبُويهِ مَفْعُولٌ لَهُ .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كِلَيْهِمَا بَعْدَ أَمَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ .

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تَذْكَرُ عِلْمًا - أَوِ الْعِلْمَ - فَالَّذِي وُصِفَ عَالَمٌ .

قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب » .

الثاني : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك

ضربان : عِلْمٌ جِنْسٍ ، نحو قولهم : جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ ، وَمُعْرِفٌ بِأَلْ ، نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبذدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .
(إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسَوِّغًا لجميئه نكرة ، نحو :
فيها قائماً رجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ — لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ * [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ — وَبِالْجَنَسِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

(أَوْ يُخَصِّصُ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ — نَجِيَّتُ يَارَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْـحُونًا

وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو :
عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أَى : يظهر الحالُ (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أَى : مشابهه
وهو النهى والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
مَعْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ — مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَاقِيًا [وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا]

والنهي (كَلَّا * يَنْبَغِ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) وقوله :

٤٧٧ — لَا يَزْ كَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والاستفهام كقوله :

٤٧٨ — يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُمْدَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

واحترز بقوله « غَالِبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرةٌ من غير مُسَوِّغٍ ،
من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ يَبِيضًا .

وأجاز سيوييه : فيها رَجُلٌ قائماً . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »
وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْهَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديدًا .
ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هؤلاء ناسٌ
وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوَا) سَبَقَ : مفعول مقدم لأَبَوَا ، وهو مصدر
مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَعَ أَكْثَرُ النحويين تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ فلا يُجيزُونَ
في نحو مررت بهندي جالسةً : مررت جالسةً بهندي .

وَعَلَّوْا مَنَعَ ذَلِكَ بَأَنَّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا
تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك
أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة
التزام التأخير .

قال الناظم : (وَلَا أَمْنَعُهُ) أى : بل أجزئه ، وَفَاقًا لِأَبِي عَلَى وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ
بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع
تقديم حال المفعول به ، وأيضاً (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به ؛ من ذلك قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩ — تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

وقوله :

٤٨٠ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيْبًا إِنَّهَا لِحَبِيْبُ

وقوله :

٤٨١ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ الْمَرْءَ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءَ

وقوله :

٤٨٢ - فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ^(١)

وقوله :

٤٨٣ - مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ، وَإِنَّمَا حُمُّ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ - إِذَا الْمَرْءُ أُعْمِيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كلفة » حال من الكاف ، والتناء للمبالغة لالتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .
﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تَضَحَّكُ مَرَرْتُ بهنْدٍ - جاز ، وإلا أمتنع .

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبني وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفَرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغا - بفتح الفاء أو كسرهما مع سكون الراء - أي باطلا هدرالم يطلب به ، وحبال - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - ابن أخي الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدي الذي كان قد تنبأ .

الموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هذا شاربُ السَّويقِ مَلْتُوتَا الآن أو غداً - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لـ كُنْ في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب التوضيح - ما يقتضى التسوية في المنع .

الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

(وَلَا تُجْزِ حَالًا مِنْ الْمِضَافِ لَهُ) ؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك ياباه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمِضَافُ عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

٤٨٥ - تَقُولُ أُبْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا . إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

ونحو : هذا شاربُ السَّويقِ مَلْتُوتَا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزءٌ مَالُهُ أَضِيفًا) نحو : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحْيِفَا) والمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل

في صاحبها حكماً ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادّعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدِ جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده في شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسيّ الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيّ في أماليه .

(والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على مامر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (الْمُصَرَّفًا) وهي : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرَّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، و * هَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ ^(١) * ؛ فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) و « خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ ^(٢) .

والاحتراز بقوله « صرفاً » و « أشبهت المصرفاً » مما كان العامل فيه فعلاً جامداً ، نحو : ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا ، أو اسم فعل ، نحو : نَزَالَ مُسْرِعًا ، أو عاملاً معنويًا ، وهو : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ * كَتَلِكَ) و (لَيْتَ وَكَانَ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ في باب الاسم الموصول .

(٢) المثل رقم ١٩١٤ في مجمع الأمثال للميداني .

والظرفِ والمجرورِ الخبرِ بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا
أُخُوْكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ - أَوْ فِي الدَّارِ - جَالِسًا ، وهكذا
جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود
به التعظيم ، نحو :

٤٨٦ - [بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و «أما» ، نحو أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك .
وهذا هو القسم الثاني .

(وَنَدَرُ) تقديمها على عاملها الظرفِ والمجرورِ الخبرِ بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقِرًّا) عندك
(أَوْ فِي هَجَرٍ) فما ورد من ذلك مسموعاً يُحْفَظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازه
الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضْمَر ، نحو : أَنْتَ قَائِمًا فِي الدَّارِ . وقيل :
يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر ، وَيَضَعُفُ إن كان غيرهما ، وهو
مذهبه في التسهيل .

واستدل الجيز بقراءة من قرأ « وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بُطُونِ
هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذِكْوَرِنَا » بنصب مطوياتٍ وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ - رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّقِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقوله :

٤٨٨ - بِنَاعَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وِلَاءٌ وَلَا نَصْرًا

وتأول ذلك المانع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
إذا توسَّط كما رأيت ، فإن تقدَّم على الجملة - نحو : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ - امتنعت
المسألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية ، لَكِنْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِمْ : فِدَاءُ
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ؛ أَنْ يَكُونَ « فِدَاءُ » حَالاً ، وَالْعَامِلُ فِيهِ « لَكَ » وَهُوَ يَقْتَضِي

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ » فهناك : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثانى : أفهم كلامه جواز نحو « فى الدار قائماً زيدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مقدراً بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّني ذهابك غارياً ، أو فعلاً مقروناً بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لأصبرُ مُحْتَسِبًا ، ولأقومَنَّ طائِعًا ، أو صلة لآل أو حرف مصدرى ، نحو : أنتَ الْمُصَلَّى فذاً ، ولكَ أَنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعتاً ، نحو : مررتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فرسُهُ مَكْسُورًا سرَّجُها ، قال فى المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته ، فتقول : مررتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سرَّجُها ذَاهِبَةٍ فرسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كيف جاء زيدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وَبَكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٍ أَحَدُهُمَا فى حالةٍ على الآخر فى أخرى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ) على أن اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين ؛ فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه ، وإما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل — وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علاماتِ القرعية — فله مزيةٌ على العامل الجامد ؛ لأن فيه مافى الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقاً للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَوُهُمْ نَاصِرًا ، وجعل موافقاً لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المضى وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما قرأ منه .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ، ولا تأخيرها عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ قَاعِدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمٌ قَاعِدٌ .

(والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيئُ ذَا تَعَدُّدٍ * لِمُفْرَدٍ فَأَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا ، وقوله :

٤٨٩ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلِي بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعال التفضيل ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنًا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ؛ فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ في قوله « قَدْ يَجِيئُ » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعامل الحال بها قَدْ كذا) أى : الحال على ضربين :

مُؤَسَّسَة ، وتسمى مُبَيَّنَة ، وهى التى لا يُسْتَفَادَ معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَأَى كِبَاءً .
ومؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى نَحْوٍ لَا تَعَثْ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلَيَسْتُمْ مُذْهِبِينَ » أو معنى ولفظاً ، نحو :
« وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩١ - أَصْبَحَ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَ تَوَقَّى خَلَطَ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لَا مَنَ فى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ *
عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ،
ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ
أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :

٤٩٢ - أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

والتقدير أحقه عطوفاً ، وأحقُّ معروفاً .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من
تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكَّد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُهما من كون الحال مؤكدة
للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت
مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وهو الْحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن
الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار
عاملها من جزمه بالإضمار .

(وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَةً) ، كما تجىء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل
فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٣ — أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرَنَّ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ]
 إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بِعَلَمٍ استقبالى ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِينِ » من قوله تعالى : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيَهْدِينِ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ)
 مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ)
 وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقَدِمَ الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ
 بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأَ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا)
 أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مُشَبَّه تلت الواو
 حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ ، أى :
 وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْلَافِيَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا
 وقوله :

٤٩٥ — عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمَا لَعَمْرُؤُ أَبَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ]
 أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل
 بعدها مؤوَّلٌ بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »
الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » .

الرابعة : الماضي التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضي المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :
٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشْحَ عَلَيَّ جَادًا أَوْ بَخِيلًا
السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ
فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذكوان « فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ »^(١) وقوله :

٤٩٨ — [أَقَادُوا مِنِّ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي] وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي أَلْوَعِيدُ
وقوله :

٤٩٩ — أَسْبَتَهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ
نص على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلفه .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهْدُكَ مَا تَصُوبُو فِيكَ شَيْبَةً فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيًّا
الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لانهائية ، والتقدير : وأنتم لا تتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَأَ يَجُوزُ رَبُّطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضى ، مُثَبَّتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمتلوّ بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لَمَّا ، وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومنه : « لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَخَنُ عَصْبَتُهُ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أى مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠١ - ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هَدَابَ الْأُرْزُ]

وقوله :

٥٠٢ - وَلَوْ لَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ
وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »
وهكذا النفى . وأمثله مع جملة الماضى غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ،
ومنه قوله :

٥٠٣ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاءُوا
أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٤ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ
جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَّمَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أُخْرِجْنَا» ، «الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا» .
وهكذا النفي . وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ،
ومنه قوله :

٥٠٥ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمْنَمِ .
جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٦ — كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ .
جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : «أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَى وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ» وقوله :
٥٠٧ — سَقَطَ الْفَصِيفُ وَلَمْ تَرُدْ إِسْقَاطَهُ [فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ]
وهكذا النفي بلمّا ؛ ومنه : «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ» .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم «قد» مع
الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدره ، والختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها
مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ،
تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم في ذلك
أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ،
ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ،
وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع «قد» مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالي إلا ، والمتلو بأو ،
وندر قوله :

٥٠٨ — مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُنْفِ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحذف الرابط لفظاً فيمنوئى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبَرْقِيزِ بِدِرْهِمٍ :

أى منه ، وقوله :

٥٠٩ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي]
 أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ،
 ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر ، خلافا
 للفراء والزنجشري ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع
 المنفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ،
 وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف
 وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه
 كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حِظْلٌ)
 أى : مُنْعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالى ، نحو : رَأَيْدَا ، للقاصد
 سفرا ، ومَأْجُورًا ، للقادم من حج ، أو مقالى ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ
 فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر ، وَرَجَعْتُمْ ، ونجمعهما ، وصلوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرَبْنِي زَيْدًا قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ
 عَطُوفًا ، وقد مَضَتْ ، والى بُيْنٍ فِيهَا ازْدِيَادٌ أَوْ نَقْصٌ بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ
 فَصَاعِدًا ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ،
 وَأَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى : أى أ توجد ، وأتحول ، وسماعا فى غير ذلك ، نحو :
 هَنِيئًا لَكَ ، أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هَنَآكَ هَنِيئًا .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا
 أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ »
 أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقْبَلُ مِنَّا « أَى : قَائِلِينَ ذَلِكَ .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب —
والملازمة .

والثانى ، باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب —
والموطئة ، وهى الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنَة — وهو الغالب ، وتسمى المؤسسة —
والمؤكدَة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جريانها على مَنْ هِىَ له وغيره ، إلى الحقيقية — وهو الغالب —
والسببية ، نحو : مررت بالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنَة لعاملها — وهو الغالب — ومُقدَّرَة ، وهى
المستقبلَة ، نحو : مررتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدَاً ، أَى : مقدراً ذلك ، ومنه :
« أَذْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ » أَى : ناوين ذلك ، قيل وماضية ، ومثل لها فى المعنى بجاء زيدٌ أَمْسٍ
رَاكِباً ، وسماها مخـكِيةً ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفسِّر .

وهو فى الاصطلاح (اِسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبَيِّنٌ ، نَكِرَةٌ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ،
ومُبَيِّنٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْباً » من قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

ونكرة : مخرج لنحو الحسن وجهه .

ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهمات .
والمبهم المفقّر للتمييز نوعان : جملة ، ومفرد دالٌّ على مقدار .

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ نِسْبَةٍ عَامِلٍ — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، « وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَغَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، ونقول : مَحَبَّتُ مِنْ طَيْبِ زَيْدٍ نَفْسًا ، وزَيْدٌ طَيْبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ^(١)

وناصب التمييز في هذا النوع — عند سيبويه والمبرد والملازنى ومن وافقهم — هو العامل الذى تَضَمَّنَتْهُ الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فَسَّرَ العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تَضَمَّنَتْهُ من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَقْدَارٍ مِسَاحِيٍّ أَوْ كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ .

(كَشَبَرِ أَرْضًا وَقَفَّيْزِ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

وناصب التمييز في هذا النوع مميّزه بلا خلاف .

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ في مجمع الأمثال للسيدانى (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (وَنَحْوَهَا) مما أُجْرَتْهُ العربُ مُجْرَاهَا في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنْوْبُ مَاءٍ ، وَحُبٌّ عَسَلًا ، وَنَحْيٌ سَمْنًا ، وَرَاقُودٌ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجُبَّةٌ خَزًّا (أُجْرُزُهُ إِذَا * أَضْفَقَتْهَا) إليه (كَمَدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَنَوَاتِمْرٍ ، وَذَنْوْبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنْوْبُ مَاءٍ » و « حُبٌّ عَسَلًا » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكروه فيه ، ولا نفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كعِشْرِينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة كما تَنَتَّى درهم ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عِشْرِينَ مُدًّا بُرًّا ، وَثَلَاثِينَ رِطْلًا عَسَلًا ، وَأَرْبَعِينَ شَبْرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبًا * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما في السماء قَدْرُ رَاحَةِ سَحَابَا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلًا ، وهو أشجعُ رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكروه بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال . انتهى .

(وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصِبَنَ) عَلَى التَّمْيِيزِ (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) لَهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى هُوَ السَّبَبِيُّ ، وَعِلَامَتُهُ : أَنْ يَصْلَحَ لِلْفَاعِلِيَّةِ عِنْدَ جَعْلِ أَفْعَلٍ فِعْلًا (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إِذْ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلَكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أَمَّا مَا لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى — وَهُوَ مَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بَعْضُهُ ، وَعِلَامَتُهُ : أَنْ يَصَحَّ أَنْ يَوْضَعَ مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضٌ ، وَيُضَافُ إِلَى جَمْعٍ قَائِمٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ فَقِيهِ ؛ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ — فَهَذَا النُّوعُ يَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ ؛ فَيَنْصَبُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أُفْتَضِيَ تَعَجُّبًا * مَيِّزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عَالِمًا ، وَ :

[بَانَتْ لِيَحْزُنَنَا عَفَارَةٌ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(وَأَجْرُ رِجْلٍ مِنْ) لَفْظًا كُلُّ تَمْيِيزٍ صَالِحٍ لِمُبَاشَرَتِهَا ، (إِنْ شِدَّتْ) ؛ لِأَنَّهَا فِيهِ مَعْنَى ؛ كَمَا أَنَّ كُلَّ ظَرْفٍ فِيهِ مَعْنَى فِي ، وَبَعْضُهُ صَالِحٌ لِمُبَاشَرَتِهَا ، وَكُلُّ تَمْيِيزٍ فَإِنَّهُ صَالِحٌ لِمُبَاشَرَةٍ مِنْ (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) فِي (الْمَعْنَى) الْحَوَلِ عَنْ الْفَاعِلِ فِي الصَّنَاعَةِ : (كَطَبَ نَفْسًا تُفَدِّ) إِذْ أَصْلُهُ لِيَطْبُ نَفْسُكَ ؛ فَهَذَانِ لَا يَصْلَحَانِ لِمُبَاشَرَتِهَا ، فَلَا يُقَالُ : عِنْدِي عَشْرُونَ مِنْ عَبْدٍ ، وَلَا طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَمِنْهُ نَحْوُ : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ؛ وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَاهُمَا ، نَحْوُ : عِنْدِي قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

﴿ تَنْبِيهَات ﴾ : الْأَوَّلُ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَثْنَى — مَعَ مَا اسْتَثْنَاهُ — التَّمْيِيزَ الْحَوَلِ عَنْ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، وَ « فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْجَرُّ مِنَ .

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محوّلًا عن الفاعل في الصنعة لإخراج نحو :
للهِ دَرُّهُ فارساً ، و

٥١٠ - [تَقُولُ أَبْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيْلُ أُنْبَرَحْتَ رَبًّا] وَأُنْبَرَحْتَ جَارًا
فإنهما وإن كانا فاعلين معنًى - إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتَ جَارًا - إلا أنهما
غير محوّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، يجوز فيه : نعم
مِنْ رَجُلٍ ، ومنه قوله :

٥١١ - [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْذِلْ سِوَاهُ] فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى

الثالث : أشار بقوله « إِنْ شِئْتَ » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .

الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقليل للتبعيض ؛ وقال الشلوبين : يجوز
أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاني من
رَجُلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ما عدا الأخفش - أنها لا تزاد إلا
في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعنى الزيادة - العطف بالنصب على
موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١٢ - طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَأْخُصُّنَهُ مِنْ قَوَائِمٍ مَا وَمُنْتَقِبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندي عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد
بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ هـ .
(وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) : أى ولو فعلاً متصرفاً ، وفاقا لسيبويه والفراء
وأكثر البصريين والـكوفيين ؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه
فاعلاً في الأصل وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّرُ عما كان يستحقه
من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ،
وأما قوله :

٥١٣ - وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .

(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا) هو مبنى المفعول ، ونَزَرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقْلَاصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « الْمَرْءُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا » لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان اللابها م

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجيء جملة وظرفا مجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات والتمييز للذوات . الرابع : أن الحال تتعدد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتي الحال جامدة « كهذا مَالِكٌ ذَهَبًا » ، ويأتي التمييز مشتقا نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكدة لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله - وهو اثنا عشر - فمبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » فردودة .

وأما قوله :

٥١٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول « تَزَوَّدَ » : إما مفعول مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرّ ، وعليهما « مِثْلَ » نعمت له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُلَوْ بِذَلَّتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُظْلًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ « فَفَتَاةٌ » حالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، والله أعلم

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ويليهِ - إن شاء الله - الجزء الثاني ، مفتتحا بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشموني

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	الخطبة	١٦	تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا
٥	الكلام على لفظ « آل » وأصله	١٦	الحرف، وأنواعه
٦	وما يضاف إليه	١٧	علامات الأفعال التي تميز كل نوع
٨	الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق		منها عن أخويه
٩	الكلام وما يتألف منه		
١٠	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين		
١١	واحد بالتاء		
١٢	تطلق « الكلمة » ويراد بها الكلام		
١٣	علامات الاسم : التنوين		
١٤	تنوين الترنم		
١٥	التنوين الغالى		
١٦	تنوين التمكن		
١٧	تنوين التنكير		
١٨	تنوين التعويض		
١٩	تنوين المقابلة		
٢٠	من علامات الاسم : النداء		
٢١	قد يحذف المنادى فتدخل « يا »		
٢٢	على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع		
٢٣	ينقاس فيها		
٢٤	من علامات الاسم دخول « أل »		
٢٥	عليه معرفة أو غير معرفة		
٢٦	علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء		
٢٧	التأنيث الساكنة		
٢٨			
٢٩			
٣٠			
٣١			
٣٢			
٣٣			
٣٤			
٣٥			
٣٦			
٣٧			
٣٨			
٣٩			
٤٠			
٤١			
٤٢			
٤٣			
٤٤			
٤٥			
٤٦			
٤٧			
٤٨			
٤٩			
٥٠			
٥١			
٥٢			
٥٣			
٥٤			
٥٥			
٥٦			
٥٧			
٥٨			
٥٩			
٦٠			
٦١			
٦٢			
٦٣			
٦٤			
٦٥			
٦٦			
٦٧			
٦٨			
٦٩			
٧٠			
٧١			
٧٢			
٧٣			
٧٤			
٧٥			
٧٦			
٧٧			
٧٨			
٧٩			
٨٠			
٨١			
٨٢			
٨٣			
٨٤			
٨٥			
٨٦			
٨٧			
٨٨			
٨٩			
٩٠			
٩١			
٩٢			
٩٣			
٩٤			
٩٥			
٩٦			
٩٧			
٩٨			
٩٩			
١٠٠			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٠	إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	٥٨	ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
٤١	إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٥٩	مرتبة كل واحد من هذه الأقسام
٤٢	إعراب الأفعال الخمسة		الثلاثة مع أخويه
٤٣	إعراب المقصور والمنقوص من الأسماء	٥٩	إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع
	ولغات العرب فيهما		فكيف تعربهما ؟
٤٥	إعراب المعتل من الأفعال	—	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل
٤٦	قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل	٦١	علم الجنس
	مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك		اسم الإشارة
	النكرة والمعرفة		
٤٦	تعريف النكرة	٦٣	تعريفه ، ألفاظه ، ومواقعها
٤٧	النكرة أصل للمعرفة	٦٣	مراتب المشار إليه
٤٧	الضمير : تعريفه ، المتصل منه	٦٥	ما يشار به إلى المكان قريباً أو بعيداً
٤٨	أسباب بناء الضمير	٦٦	يفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة
٥٠	المستتر نوعان : واجب ، وجائز		بالضمير أو بغيره
٥١	لا يقع المنفصل حيث يمكن المجيء بالمتصل		الموصول
٥٢	يجوز الاتصال والانفصال في موضعين	٦٦	تعريفه
٥٣	إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما كنت مخيراً	٦٧	الموصول نوعان : نص ، ومشترك
٥٤	إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك الفصل ، إلا أن يكونا للغيبة	—	ألفاظ النص
٥٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم لازمة في مواضع ، وممتنعة في مواضع العلم	٦٩	المشترك ستة ألفاظ : من
	تعريفه	٧٠	ما
٥٨	تعريفه	—	المعاني التي ترد لها «من» و «ما»
		٧١	«أل» الموصولة وخلاف العلماء فيها
		٧٢	«ذو» الموصولة ، وشواهدا ، والخلاف في بناءها
		٧٢	«ذات» تجيء موصولة بمعنى التي ، وتأتي «ذوات» بمعنى اللاتي

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المبتدأ وأنواعه	٨٨ ✓	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند	٧٣
الوصف الرفع لمكتفى به	٨٩	البصريين	
لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف	٩٠	حذف الصلة وإبقاء الموصول	٧٤
العامل في المبتدأ والخبر	٩٠ ✓	شروط جملة الصلة	٧٥
تعريف الخبر وأنواعه	٩٠ ✓	صلة «أل» لا تكون إلا صفة صريحة	٧٦
يشترط في الجملة اشتغالها على رابط	٩١ *	«أى» الموصولة ، وخلاف العلماء	٧٦
يجب إبراز الضمير إن كان معنى	٩٢ *	في بنائها	
الخبر المشتق لغير مبتدئه		المعاني التي ترد لها «أى»	٧٧
يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٩٣	حذف العائد من جملة الصلة إلى	٧٨
يستتر في الظرف ضمير متعلقه	٩٣ *	الموصول	
المحذوف		حذف الموصول وإبقاء صلته	٨٢
لا يخبر بالزمان عن الذات مالم يفد	٩٥ *	الموصول الحرفي	٨٢
لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت	٩٥ *	المعرف بأداة التعريف	
الأصل في الخبر التأخر وقد يتقدم	٩٨ ✓	الخلاف بين سيديويه والتحليل في	٨٢
المواضع التي يجب فيها تأخيرها	٩٨ ✓	أداة التعريف ماهي ، وأدلة المذهبين	
المواضع التي يجب فيها تقديمه	١٠٠ ✓	أنواع «أل» والدليل على أن	٨٣
يجوز حذف ما علم من مبتدأ	١٠٢ ✓	مصحوب «أل» الجنسية في قوة	
أو خبر		النكرة	
المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	١٠٢ ✓	«أل» الزائدة وأنواعها ، ومواضع	٨٤
المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	١٠٥ ✓	ككل نوع	
تعدد الخبر ، وأنواعه	١٠٦ ✓	تعريف العدد	٨٧
اقتران الخبر بالفاء	١٠٧ ✓		
كان وأخواتها		باب الابتداء	
أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ،	١٠٩	تعريف المبتدأ ، وبيان ما يخرج بقيود	٨٨ ✓
وشروطها		التعريف	
ما بمعنى صار ويعمل عمله	١١٠		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١١	يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا	١٣٠	يجوز حذف خبرهن لدليل
١١٢	توسط أخبارهن	١٣٠	لا يرفع خبرهن إلا ضمير اسمهن
١١٣	تقدم أخبارهن	١٣٠	خبر «عسى» يرفع السببي
١١٥	مايجيء تاما من هذه الأفعال ، ومعنى تامه	١٣١	مايتصرف منها
١١٦	لايلي أحدها معمول خبرها	١٣٢	مايجيء منها تاما
١١٧	إذا ورد ماظاهره ذلك وجب تأويله	١٣٣	إذا اتصل بعسى ضمير نصب فهى حرف مثل لعل عند سيديويه
١١٧	زيادة «كان» وشروطها ومواضعها	١٣٤	«كاد» نفىها نفى وإثباتها إثبات
١١٨	زيادة «أمسى» و «أصبح»		إن وأخواتها
١١٨	حذف «كان» وأنواعه ، وشروطه	١٣٥	عملها ، ويان أنها قد تنصب الجزئين
١٢٠	حذف نون المضارع من «كان»	١٣٥	معاني هذه الحروف
١٢٠	اقتران «إلا» بخبرهن	١٣٦	لايلها خبرها ولا معموله إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا
	ماولا ولات وإن النافيات	١٣٧	مواضع فتح همزة «إن» وكسرها
١٢١	«ما» وشروط إعمالها	١٤٠	اقتران خبر إن باللام
١٢٢	تقديم معمول خبرها على معموليها جائز	١٤٢	تتصل بهن «ما» فتبطل عملهن ، وربما بقى
١٢٢	العطف على خبر «ما»	١٤٣	العطف على أسماءهن
١٢٣	زيادة الباء في الخبر	١٤٤	تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها
١٢٤	«لا» وشروط إعمالها	١٤٦	تخفف «أن» المفتوحة فتعمل ، وشروط عملها
١٢٥	يغلب حذف خبر «لا» وليس بواجب	١٤٧	تخفف «كأن»
١٢٥	«لات» و «إن» وشروط إعمالها	١٤٨	لا تخفف لعل ، وتخفف «لكن» فتعمل
١٢٦	مذاهب النجاة في «لات» إذا ذكر بعدها «هنا»		
	أفعال المقاربة		
١٢٨	أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه		
—	لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا		
١٢٨	اقتران خبرهن بأن على أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٩	غير الماضي من هذه الأفعال له حكم الماضي منها	١٤٨	لا التي لنفى الجنس اختصاص لا بالأسماء ، وعملها فيها ،
—	الإلغاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين المعمولين أو تأخر عنهما جميعا	والسر في ذلك	
—	لا يجوز إلغاء العامل المتقدم	١٤٩	شروط إعمال لا النافية للجنس
١٩٥	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	١٤٩	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف ، ومفرد
١٦٢	ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها رأى الرؤيا مثل علم	١٥٠	حكم اسم لا المفرد
١٦٣	حذف معمولى هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٥٠	حكم المعطوف على اسم لامع تكرر لا
١٦٤	قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ، ولذلك شروط عند عامة العرب	١٥٢	حكم نعت اسم لا
١٦٥	يجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شروط	١٥٣	حكم العطف على اسم لا من غير تكرر لا
أعلم وأرى وأخواتهما		—	حكم البدل من اسم لا
١٦٥	عملها	—	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
١٦٦	حكم ثانى مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولى ظن	—	إذا قصد التثني بألا فللعلماء فيها مذهبان
١٦٧	دخول الهمزة على الفعل وبناءؤه للمجهول متقابلا	١٥٤	تأتى ألا للتنبيه وللعرض وللتحضيض
١٦٧	ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملة لهما بإدخال همزة النقل عليها	—	كثر حذف خبر لا النافية للجنس ، وبنو تميم لا يجوزون ذكره
		—	يندر حذف اسم لا النافية للجنس يجب تكرر لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
		ظن وأخواتها	
		١٥٥	عملها ، وأنواعها ، وألفاظها ، مع ذكر ما يرد له كل لفظ من المعانى
		—	أفعال القلوب تفصيلا
		١٥٨	أفعال التصيير تفصيلا

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٦٨	تعريفه	١٧٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه
—	أحكامه ، أولها الرفع ، وقد يجر بإضافة أو بالحرف الزائد	١٧٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازه جماعة منهم ابن جنى
١٦٩	ثانيها أنه لا يجوز حذفه ، خلافا للكسائي	١٨٠	قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك
١٦٩	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل خلافا للكوفيين		النائب عن الفاعل
١٧٠	رابعها أن الفعل يجب تجريده من علامة الشنية والجمع ، إلا عند قوم من العرب منهم طي	١٠٨	ذكر الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها
١٧١	يجوز حذف الفعل لدليل	١٨١	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لنائب الفاعل
١٧٢	قد يجب حذف الفعل	١٨٢	أنواع النائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها
١٧٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان المواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها	١٨٤	إذا وجد المفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا
١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل ، وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فيهما	١٨٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ؟ وذكراختلاف العلماء
١٧٥	الأصل في الفاعل أن يجرى بعد الفعل متصلا به ، وقد يفصل المفعول بينهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يمتنعان ، وبيان مواضع كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض المواضع	١٨٦	قد يرفعون المفعول به وينصبون الفاعل
			اشتغال العامل عن المعمول
		١٨٧	ضابط باب الاشتغال
		—	أحوال الاسم المتقدم
		١٨٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٨٨	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٧	حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة
١٨٩	المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم	١٩٧	يطرد حذف حرف الجر قبل أن وأن
١٩١	المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين	١٩٧	اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر
١٩٢	المواضع التي يترجح فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٨	الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجوز مخالفة هذا الأصل
١٩٢	الفصل بحرف الجر أو بالمتضاف كلا فصل	١٩٨	قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل
١٩٣	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل	١٩٨	يجوز حذف الفضلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا للدليل
—	العلاقة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو	١٩٩	يتمتع حذف الفضلة الواقعة في جواب استفهام ، والمحصور
	تعدى الفعل ولزومه	١٩٩	يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب
١٩٥	علامة الفعل المتعدى	—	يصير المتعدى لازما بواحد من خمسة أشياء
—	علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما	٢٠٠ ✓	يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء
١٩٦	اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الخافض		التنازع في العمل
		٢٠١	ضابط التنازع
		٢٠٢	قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما
		٢٠٢	قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٣	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأياها أولى بالإعمال	٢١٢	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٢٠٣	إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المعمول فأعمل المهمل منهما في ضميره	٢١٢	خالف ابن الناطم أباه في ذلك
	وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج لمذهب البصريين	٢١٢	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع
٢٠٥	إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المعمول المتأخر فلا تضر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضر المنصوب مع الأول ضرورة	٢١٥	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضربين
٢٠٥	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المعمول أضمرت ألبته مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف		المفعول له
٢٠٧	وضع الظاهر موضع المضمحل في هذا الباب	٢١٥	تعريفه
٢٠٨	لا يتأني التنازع في التمييز ولا في الحال المفعول المطلق	—	شروطه
٢٠٨	أنواع المفاعيل	٢١٦	إذا فقد أحد الشروط وجب جره بحرف دال على التعليل
—	تعريف المفعول المطلق	٢١٦	يجوز الجر مع استيفاء الشروط
٢٠٩	وجه تسميته		المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
٢٠٩	العامل فيه فعل أو وصف	٢١٧	تعريف الظرف
٢١٠	أنواع المفعول المطلق	٢١٨	تضمن الاسم معنى الحرف على ضربين
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة	٢١٨	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
٢١١	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز ثنية المبين للنوع وجمعه	٢١٩	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة
		—	تعريف المبهم من ظرف الزمان
		—	تعريف المختص من ظرف الزمان
		٢٢٠	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المبهم والذي صيغ من ماد الفعل العامل فيه
		٢٢١	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢١	الظرف المتصرف ينقسم إلى منصرف وممنوع من الصرف ، وتقسيم غير المتصرف إليهما	٢٢٧	المستثنى بالأمن كلام تام واجب النصب إذا كان موجبا
٢٢٢	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	٢٢٨	إذا كان الكلام منفيًا وهو تام يختار الإتيان في المتصل والنصب في المنقطع سواء كان النفي لفظًا أو معنى
—	نيابة اسم العين عن الظرف	—	اختلاف النجاة في نوع التابع فقال البصريون: هو بدل ، وقال الكوفيون هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو
—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	٢٢٩	يجوز عند تميم الإبدال في المنقطع
	المفعول معه	—	يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان تسلط العامل على المستثنى
٢٢٢	تحديد المفعول معه	—	قد يقع في الشعر غير نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه ، وتخرجه
٢٢٣	العامل فيه	٢٣٠	المختار أنه يجب نصب المستثنى المتقدم إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان
٢٢٤	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	—	الاستثناء المفرغ وحكمه
—	شواهد إعمال شبه الفعل	٢٣١	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها وإلغائها تكون كذلك إذا كان ما بعدها معطوفا أو بدلا مما قبلها
—	لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على صاحبه	٢٣٢	حكم تكرار إلا لغير التوكيد
—	حذف العامل بعد كيف أو ما الاستفهاميتين أو بعد الزمن	٢٣٢	حكم المستثنيات المتكررة من حيث المعنى
٢٢٥	إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق من النصب على المفعول معه وإذا ضعف العطف اختير النصب	٢٣٣	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها في الوصف بها ، وشروط ذلك
٢٢٦	إذا لم يحز العطف وجب النصب	٢٣٥	يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى
—	قد يمتنع العطف والنصب جميعا فيقدر للثاني عامل		
—	قد يجب العطف ويمتنع النصب		
٢٢٧	اختلاف العلماء في النصب على المفعول معه أسمى أم قياسي		
	الاستثناء		
٢٢٧	تعريف الاستثناء		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٥	سوى ، والخلاف في خروجها عن الظرفية	٢٤٣	جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل
٢٣٦	تفارق سوى غير في أمرين	٢٤٤	الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت معرفة لفظا
٢٣٧	تأتى سواء لمعان أخرى	—	للعلماء خلاف في جواز مجيء الحال
—	المستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون يجيء منصوبا	—	معرفة نحو قولك : رأيت زيدا وحده
—	يجوز جر المستثنى بعدا وخلا	٢٤٥	جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيويوه بمشتق ، وذهب المبرد إلى أنه منصوب على المصدرية
٢٣٨	إذا تقدمت ما المصدرية على خلا وعدا لم يجز في المستثنى بهما إلا النصب	—	اختلاف العلماء في جواز القياس على ما جاء من الحال مصدرا منكرا
٢٣٨	قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها	٢٤٦	مجيء الحال مصدرا معرفا قليل ، وهو على نوعين
٢٣٩	المستثنى بحاشا كالمستثنى بخلا ، ولم يحفظ سيويوه فيه إلا الجر	٢٤٧	الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يجيء نكرة بمسوغ ، وبيان مسوغات ذلك
—	لا تدخل «ما» على حاشا إلا شذوذا	—	قد جاء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ
٢٤٠	تأتى حاشا على ثلاثة أوجه	٢٤٨	منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف
٢٤١	حكم الاسم الواقع بعد «لا سيما»	—	الشواهد التي استند إليها من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وتخرج كل واحد منها تفصيلا
—	التصرف في «لا سيما» بحذف لا ، أو بتخفيف يائها ، أو حذف الواو قبلها	٢٤٩	ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير الحال عن صاحبها
الحال			
٢٤٢	معنى الحال في اصطلاح النحاة		
—	المراد بالفضلة في باب الحال		
٢٤٣	يغلب مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء ملازما		
—	الأصل في الحال أن يكون مشتقا ، وقد جاء جامدا		
—	المواضع التي كثرت فيها مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشتق		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٠	قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبيان مواضع ذلك	٢٥٨	ذكر المواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده أو بهما جميعا
—	لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور	٢٥٩	قد يحذف رابط الحال لفظا فينوى
٢٥١	الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخير عنه	٢٦٠	الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها
٢٥٢	اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور	—	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
٢٥٣	وثالثها : أن يتمتع تقدم الحال على عاملها	—	يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل
—	إذا كان العامل في الحال أفعل تفضيل وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد	—	تحذف الحال للقرينة
٢٥٤	لشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن يكون متعددا ، وتفصيل أحوال ذلك	٢٦١	خاتمة في ذكر تسميات الحال باعتبارات مختلفة
—	الحال على ضربين : مؤسسة ، ومؤكدة والمؤكدة على ثلاثة أنواع	التمييز	
٢٥٥	تقع الحال جملة بثلاثة شروط	٢٦١	تعريفه ، وشرح التعريف
٢٥٦	إذا كانت جملة الحال فعلية فعلمها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك	٢٦٢	المبهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة
٢٥٦	يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل	—	تمييز الجملة
٢٥٧	إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا بقد وجب ربط الجملة الحالية بالواو	—	ناصر تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه
		—	تمييز المفرد
		٢٦٣	يجوز جر التمييز بعد المقدرات
		—	ينصب التمييز بعد المقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٤	إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعل التفضيل	٢٦٥	أوجب سيويوه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف
—	يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا	٢٦٦	خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يفرقان فيه
—	يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها وبمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاعل في المعنى ، والمحول		
٢٦٥	اختلاف العلماء في معنى « من » التي يجربها التمييز		

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

DATE DUE

JAFET LIB.
17 APR 2005
Circulation Dept. 2

JAFET LIB.
3 JUN 2005
Circulation Dept. 5

JAFET LIB.
14 JUN 2005
Circulation Dept. 1

JAFET LIB.
30 JUN 2000
Circulation Dept. 4

30 JAN 2020

JAFET LIB.
27 MAY 2017
Circulation Dept. 1

JAFET LIB.
31 AUG 2006
Circulation Dept. 4

492.75:A82A:v.1:c.1
عبد الحميد، محمد محي الدين
شرح الأشموني على الفيه ابن مالك ان
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027543

